الوفد يهنئ الرئيس والقوات المسلحة والمصريين بذكرى الثورة المجيدة

د. عبدالسند يمامة: ٣٠ يونيو أنقذت الوطن من مخطط استهدف هويته ووحدته ومؤسساته

تقدّم الدكتور عبدالسند يمامة، رئيس حزب الوفد، بخالص التهنئة إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي، والقوات المسلحة المصرية، وإلى الشعب المصرى العظيم، بمناسبة حلول الذكرى الثانية عشرة لثورة ٣٠ يونيو المجيدة، التى أنقذت الوطن من مخطط خطير كان يستهدف هويته ووحدته ومؤسسات دولته.

وأكد رئيس حزب الوفد أن ثورة ٣٠ يونيو كانت نقطة تحول تاريخية فى مسار الدولة المصرية، حيث خرج ملايين المصريين فى مشهد غير مسبوق، ليعبروا عن إرادتهم الحرة فى رفض حكم جماعة أرادت اختطاف الدولة باسم الدين، وتقسيم المجتمع، وزرع الفتنة والانقسام.

وأشار إلى أن تلك الثورة المجيدة لم تكن فقط رفضًا لحكم الجماعة، بل كانت ميلادًا جديدًا للجمهورية الجديدة التى تقوم على التعددية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون، وقد ساند فيها الجيش المصرى العظيم إرادة شعبه، مجسدًا أسمى صور الوطنية والتلاحم بين الشعب وجيشه.

وشدد الدكتور عبدالسند يمامة على أن حزب الوفد، بعراقته وتاريخه الوطني، كان فى مقدمة الصفوف المدافعة عن الدولة المدنية الحديثة، وشارك بقوة فى ثورة ٣٠ يونيو، من خلال قيادته لجبهة الإنقاذ الوطني، التى ضمّت طيفًا واسعًا من القوى الوطنية والسياسية، للتصدى لمحاولات أخونة الدولة، وتقويض مؤسساتها.

وقال رئيس حزب الوفد: «لقد كان مقر حزب الوفد مركزًا رئيسيًا لاجتماعات جبهة الإنقاذ، ومنها انطلقت المواقف والقرارات التى ساهمت فى حشد الجماهير، وكانت مسيرات الحزب فى طليعة المشاركين فى الثورة، إيمانًا بمسئوليتنا التاريخية تجاه هذا الوطن». وأضاف: «إن حزب الوفد كان وسيظل جزءًا أصيلًا من النظام السياسى الوطنى الذى أفرزته ثورة ٣٠ يونيو، ونعتز بأننا كنا شركاء فى إنقاذ الدولة، وحماة لهويتها، وداعمين دائمًا لمسار الإصلاح والبناء بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي».

وفى ختام تهنئته، دعا الدكتور عبدالسند يمامة جموع المصريين إلى استلهام روح ثورة ٣٠ يونيو فى كل ميدان من ميادين العمل، من خلال وحدة الصف، والعمل الجاد، والتمسك بالثوابت الوطنية، ومواصلة دعم القيادة السياسية فى معركة التنمية والبقاء، للحفاظ على أمن مصر واستقرارها، وتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ملف كامل داخل العدد عن «ثورة ٣٠ يونيو»

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

الوفد

الحق فوق القوة .. والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصرى
alwafd

خمسة جنيهات
١٢ صفحة

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. عبدالسند يمامة

رئيس التحرير
عاطف خليل

الإثنين ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م - ٥ محرم ١٤٤٧هـ - ٢٣ بؤونة ١٧٤١ق
العدد ١١٩٨٤ - السنة التاسعة والثلاثون

FUTURE UNIVERSITY IN EGYPT
جامعة المستقبل
Call 16383
www.fue.edu.eg

بعد يومين من الكارثة.. الحكومة تتحرك

«مدبولى»: يطلق وعوداً جديدة.. و«كامل»: لم نرتكب جريمة!

كتب - عبدالرحيم أبوشامة وأحمد دراز:

تابع الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، مع الوزراء والمسئولين المعنيين، تنفيذ تكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسى، بشأن تعويضات حادث الطريق الدائرى الإقليمى، وما يتعلق بسرعة تنفيذ أعمال الصيانة والتطوير بالطريق، والالتزام بإجراءات الأمن والسلامة.

ووجه رئيس مجلس الوزراء وزيرى التربية والتعليم والتعليم العالى بإعفاء كامل من المصروفات الدراسية لأسر الـ١٩ شهيدة، اللائى فقدن حياتهن جراء هذا الحادث الأليم، كما وجه وزيرة التضامن الاجتماعى بصرف معاش استثنائى لهذه الأسر المكلومة. وكلف محافظ المنوفية بإطلاق أسماء الشهيدات الـ١٩ على المبانى الحكومية والشوارع بقرية «كفر السنابسة» تخليداً لذكراهن.

كما كلف «مدبولي» المسئولين المعنيين، بإنهاء مختلف الإصلاحات وأعمال الصيانة بالطريق الدائرى الإقليمى، فى مواعيد محددة، والالتزام بها، مع ضرورة تطبيق كل قواعد وإجراءات الأمن والسلامة فى أثناء التنفيذ. وشدد على ضرورة الفصل بين حركة وسير السيارات «الملاكى» وسيارات «النقل» فى المناطق التى تشهد أعمال الصيانة والتطوير، وكذا تكثيف دوريات المرور، وزيادة أعداد الرادارات وكاميرات المراقبة، لضمان الالتزام بالقواعد والتعليمات المرورية، وضبط أى مخالفة من مخالفات سائقى النقل وغيرهم.

وكلف رئيس الوزراء الجهات المعنية بالالتزام بإجراء كشف عن تعاطى المواد المخدرة لكل سائقى النقل بصورة دورية، وفى مدد زمنية متقاربة، وبصورة مفاجئة، خاصة على الطرق السريعة، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال من يثبت تعاطيه، مع دراسة تغليظ العقوبات فى هذا الشأن.

د. مصطفى مدبولى

وأوضح الدكتور مصطفى مدبولى أن كلمات العزاء والرثاء لا تفى هذا المصاب الجلل الذى حدث منذ يومين، وأنه ومجلس الوزراء، يأسفون جميعاً لهذا الحادث الذى آلم المصريين كافة، فالمُصاب مُصابنا معاً.

ومن ناحية أخرى تفقد الفريق كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، موقع حادث التصادم على الطريق الدائرى الإقليمى بمحافظة المنوفية. وعلق «الوزير» على حادث تصادم الطريق الدائرى الإقليمى بالمنوفية، قائلًا: «واحد بيشرب مخدرات، بيركب عربية عشان يضيع فتيات فى عمر الزهور، عشان هو ماشى بدون رخصة ويتعاطى المخدرات». وتابع وزير النقل خلال جولته لتفقد موقع حادث الطريق الدائرى الإقليمي، أمس: «إحنا مسئولين ولا نتهرب من المسئولية، ولكن فين الجريمة اللى إحنا عملناها».

وقال الوزير: «قطعنا إجازاتنا خارج البلاد وجئنا على الطريق نراجع إجراءات الأمن والسلامة، لربما نكون مش منفذين حاجة، ولكن الطريق يتم تطويره بشكل مستمر على أجزاء منفصلة». كما قدّم الفريق كامل الوزير، تعازيه لأسر الضحايا، قائلًا: «أعزى كل أهالينا فى شهدائهم، ولا أتمنى تكرار مثل هذه الحوادث مرة أخرى». وشدد «الوزير» على أن جميع الطرق تشهد حاليًا أعمال تطوير، مؤكدًا أن الالتزام بآداب المرور والسلوكيات السليمة من جميع السائقين كفيل بمنع وقوع مثل هذه الكوارث، مضيفًا: «لو كل الناس التزموا، مش هنشوف حوادث بالشكل ده».

ووجّه رسالة إلى سائقى النقل الثقيل، طالبهم فيها بالحفاظ على أرواحهم، والالتزام بالسرعات المحددة، قائلًا: «حافظوا على نفسكم الأول، وعلشان خاطرنا اصبروا شوية، ومحدش يجرى على الطرق».

وأكد «الوزير» التزام الدولة باتباع كل الأصول الفنية فى تنظيم وفصل حركة السير، وتأمين مستخدمى الطرق حرصًا على حياة المواطنين، داعيًا جميع السائقين إلى احترام قواعد المرور.

وأضاف: «إحنا بنبدأ دايمًا بالحسنى، لكن بعد كده القانون هيتطبق بمنتهى الحسم، ومفيش حد فوق الحساب، وكل من أخطأ سيحاسب».

وكشف الوزير عن أن الحادث الأخير وقع بسبب سيارة مملوكة لأحد المواطنين بمدينة السنبلاوين، وكان يقودها سائق لا يحمل رخصة مهنية، وقد أثبتت التحاليل تعاطيه للمواد المخدرة، مضيفًا: «إحنا مش هنسيب حد، وكلنا جاهزين نتحاسب».

رؤساء الهيئات القضائية الجدد يؤدون اليمين أمام الرئيس

«السيسى» يؤكد استقلال القضاء ومواصلة ترسيخ دولة القانون

كتب - ناصر عبدالمجيد:

أدى رؤساء الهيئات القضائية الجدد اليمين القانونية أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي، بمدينة العلمين أمس، وهم المستشار عاصم عبداللطيف السعيد عبدالفتاح رئيساً لمحكمة النقض، والمستشار أسامة يوسف شلبى يوسف رئيساً لمجلس الدولة، والمستشار حسين مدكور محمد عبدالفتاح رئيساً لهيئة قضايا الدولة، والمستشار محمد أحمد خليل حافظ خليل رئيساً لهيئة النيابة الإدارية.

وصرح السفير محمد الشناوى المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس منح وسام الجمهورية من الطبقة الأولى، لكل من المستشار حسنى حسن عبداللطيف أبوزيد، رئيس محكمة النقض السابق، والمستشار أحمد عبدالحميد حسن عبود، رئيس مجلس الدولة السابق، والمستشار عبّدالرزاق محمود شعيب، رئيس هيئة قضايا الدولة السابق، والمستشار عبدالراضى أحمد صديق سليمان، رئيس هيئة النيابة الإدارية السابق، وذلك تقديراً لجهودهم وعطائهم فى خدمة الوطن وصون العدالة.

وأضاف المتحدث الرسمى أن الرئيس أعرب خلال استقباله لرؤساء الهيئات القضائية الجدد عن تمنياته بالتوفيق والسداد فى مهامهم، مؤكداً الأهمية الكبيرة لمواصلة ترسيخ دولة القانون، التى تضع العدل والمساواة على قمة أولوياتها فى إطار الجمهورية الجديدة. كما أكد الرئيس استقلال القضاء، مشيداً بدور المؤسسات والهيئات القضائية الموقرة الهام فى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم، وفى تطوير آليات التقاضى وصيانة دور القضاء وتنمية قدرات أعضاء الجهات والهيئات القضائية.

«النواب» يوافق على تعديلات «القيمة المضافة» وزيادة شرائح السجائر

كتب - عبدالقادر إسماعيل وحمادة بكروحازم العبيدى:

وافق مجلس النواب، خلال الجلسة العامة أمس برئاسة المستشار الدكتور حنفى جبالى، نهائياً على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

وتضمنت الزيادات الجديدة رفع أسعار الشريحة الأولى للسجائر من ٣٨,٨ جنيه إلى ٤٨ جنيهًا، والشريحة الثانية من ٤٨ إلى ٦٩ جنيهًا، وتشمل الشريحة الثالثة جميع السجائر التى يتجاوز سعرها ٦٩ جنيهاً، وتبلغ الزيادة فيها ١٢٪.

وتنص التعديلات الجديدة على رفع الحدين الأدنى والأقصى لأسعار السجائر بنسبة ١٢٪ سنويًا، على مدار ثلاث سنوات تبدأ من ٥ نوفمبر ٢٠٢٥.

وتعنى هذه التعديلات زيادة تفوق ١٢٪ فى هيكل التسعير المعتمد، وأصبح الحد الأدنى للفئة الأدنى ٤٨ جنيهًا، وهو ما سيحقق للدولة إيرادات تصل إلى ٢٩ جنيهًا عن كل عبوة تُباع بهذا السعر. وبلغت الزيادة فى الضريبة الثابتة نصف جنيه فقط، فى حين تظل الضريبة المتغيرة كما هى بنسبة ٥٠٪ من سعر البيع الذى تقرره الشركات.

وأكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، لن يمس أسعار السلع الأساسية والخدمات، مؤكداً أن التعديلات جاءت استجابة لمطالب مجتمع الأعمال خاصة الملتزمين، وفى نفس الوقت استكمالاً للمنظومة التكنولوجية التى شرعت الحكومة فى تطبيقها وعلى وجه الخصوص فى المنظومة الضريبية.

وأكدت مصلحة الضرائب المصرية أنه لامساس بالإعفاءات الضريبية للسلع الأساسية والغذائية والخدمات الصحية والتعليمية، ولا زيادة فى السعر العام لضريبة القيمة المضافة، وقالت رشا عبدالعال رئيس المصلحة: نستهدف خضوع المقاولات للسعر العام للضريبة بدلاً من ضريبة جدول ٥٪ مع خصم كافة الضرائب المستحقة والمسددة على المدخلات سواءً السلعية أو الخدمية، لخفض الأعباء، مشيرة إلى أن تكلفة خدمة المقاولة قد تنخفض نتيجة خصم الضرائب المسددة على المدخلات واستبعادها من الوعاء الضريبي، خاصة أنه سيتم منح المقاولين الحق فى خصم أو رد الضريبة المسددة على الآلات والمعدات المستخدمة فى أداء خدمة المقاولة، أخذًا فى الاعتبار أن تقديم المقاولين كل مشترياتهم من الموردين للاستفادة من خصم الضريبة، يساعدنا فى توسيع القاعدة الضريبية.

وأشارت، إلى استمرار عدم خضوع كافة المحلات والوحدات الإدارية بالأماكن العادية «التى ليست لها صفة السمة التجارية»، وخضوع الوحدات الإدارية بالأماكن ذات السمة التجارية مثل المولات والمراكز التجارية للضريبة بواقع ١٪ من القيمة البيعية أو الإيجارية.

وأوضحت الضرائب، خضوع البترول الخام وليس المنتجات البترولية، لضريبة الجدول بفئة ١٠٪، وأنه لا يترتب على هذا التعديل أى زيادة إضافية فى أسعار المنتجات البترولية بالسوق المحلية.

رؤية

إرادة شعب.. وحكمة قائد

بقلم: عاطف خليل

فى مثل هذا اليوم منذ ١٢عاماً خرج الشعب المصرى إلى الميادين لإنقاذ مصر من أيدى جماعة الإخوان الذين اعتلوا سُدة حكم مصر.

سطر المصريون أعظم ملحمة وطنية فى تاريخ مصر الحديث بعد ثورتهم ضد الإخوان الذين أرادوا النيل من مؤسسات الدولة، بل ومصر كلها.

وقتها شهدت كافة ربوع مصر وميادينها انتفاضة شعبية غير مسبوقة، حيث خرجت جموع الشعب تعبر عن إرادتها وتنادى بإسقاط حكم المرشد وجماعته التى أخفقت خلال عام من حكم مصر فى كافة الملفات، إضافة إلى حدوث ما يعرف بالانقسام المجتمعى، ومحاولة تغيير الهوية الوطنية من خلال سياسات أثارت مخاوف المصريين على مستقبلهم.

انطلقت الثورة واندلعت شرارتها من قلب الشارع المصرى مدعومة من كل فئات المجتمع، وكانت بمثابة رفض جماعى لحكم الإخوان.

ولم تقف المؤسسات الأمنية مكتوفة الأيدى، أمام رغبة المصريين فى الميادين، بل حمت وأمّنت إرادة الشعب.

واستجابت القوات المسلحة بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسى لمطالب الشعب آنذاك، وجاءت فى ٣ يوليو خارطة الطريق وتم عزل الجماعة من الحكم وتعليق العمل بالدستور مؤقتاً، وتشكيل حكومة انتقالية لإدارة المرحلة، ورغم ما تبع ذلك من قيام الجماعة بإحداث فوضى، إلا أن الأمن سيطر على تلك الفترة المرعبة التى مرت بها البلاد لتبدأ مرحلة جديدة من البناء والتنمية داخلياً، واستعادة مصر لمكانتها الدولية والإفريقية التى تأثرت سلباً إبان حكم الإخوان.

وقاد الرئيس عبدالفتاح السيسى البلاد - بحكمة - إلى الاستقرار السياسى ومواجهة الإرهاب فى سيناء بكل قوة وحسم، ونجحت مصر فى استعادة الأمن فى جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وتحقيق نهضة اقتصادية عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق إنجاز كبير فى المشروعات مثل قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية والمشروعات الصناعية وإنشاء آلاف الكيلومترات من الطرق الجديدة، وتلا ذلك توفير الإسكان الاجتماعى لمحدودى الدخل، بخلاف ما تم إنجازه فى المجال الصحى.

ثورة ٣٠ يونيو، أعادت لمصر مكانتها وكرامتها بفضل الله ثم وحدة الشعب وتكاتف مؤسسات الدولة.

ولا شك أن الثورة أعادت مصر إلى الطريق الصحيح نحو مستقبل أفضل.

وما أحوجنا الآن إلى هذه الوحدة والتكاتف خاصة فى ظل الظروف الإقليمية الصعبة والوقوف خلف القيادة السياسية لمواجهة الأخطار والتحديات والمؤامرات التى تُحاك ضد مصر.

«شردى» فارس الصحافة.. ٣٦ عامًا من الحضور

رغم رحيله عن الدنيا قبل ٣٦ عامًا.. لايزال حضور فارس الصحافة «مصطفى شردى» رئيس تحرير صحيفة الوفد الأسبق وأول رئيس تحرير للجريدة بعد عودة الحزب العريق على يد الزعيم خالد الذكر فؤاد باشا سراج الدين متواصلاً، وعطاؤه مستمرًا، ولست أبالغ إذا قلت إن الراحل الكبير من أبرز الصحفيين المصريين فى القرن الماضي هو الفارس المغوار الذى فضح ممارسات العدوان الثلاثى على مصر عام ٥٦، وهو الصحفي الشجاع الذى قاد صحيفة الوفد لتصبح أكبر جريدة مصرية من حيث التوزيع الذى وصل لمليون نسخة يومياً.

الراحل الكبير قاد معارك صحفية لا حصر لها ضد كبار رجال الدولة في عصر الرئيس الراحل حسنى مبارك، كان يعمل بلا هوادة، استمد قوته وصلابته من فؤاد باشا سراج الدين، الراحل الكبير لم يكن مجرد كاتب صحفى بل جامعة صحفية تخرج فيها نوابغ شابة فى صحيفتنا الغراء منذ مارس ١٩٨٤، مهما مرت السنوات يبقى مصطفى شردى خالداً في وجدان صحفيي الوفد حتى الذين لم يتعاملوا معه شخصياً، الراحل الكبير حالة خاصة ونادرة فى تاريخ الصحافة المصرية والعربية، لم يتحمل قلب الفارس الجهد الخارق ليلاً ونهاراً حتى رحل يوم ٣٠ يونيو عام ١٩٨٩ عن عمر ناهز ٥٣ عاما.

أسرة الوفد

بتكلفة ٦٥٨ مليون دولار

مجمع لحمض الفوسفوريك بأبو طرطور

كتب - محمد علام:

شهد المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية، واللواء د. محمد الزملوط محافظ الوادى الجديد، التوقيع على العقود النهائية والانطلاق الفعلى لتنفيذ مشروع مجمع إنتاج حمض الفوسفوريك الصناعى بهضبة أبوطرطور، وذلك بمقر وزارة البترول فى العاصمة الإدارية الجديدة، فى خطوة وصفها الوزير بأنها «تاريخية» على طريق التحول من تصدير الخامات إلى التصنيع المحلى ذى القيمة المضافة العالية.

وأشارت الوزارة إلى أن المشروع الصناعى يعد أحد أكبر الاستثمارات التعدينية فى مصر، حيث تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٦٥٨ مليون دولار، ويستهدف فى مرحلته الأولى إنتاج ٢٥٠ ألف طن سنويًا من حمض الفوسفوريك التجارى عالى التركيز، باستخدام خامات الفوسفات المستخرجة من مناجم أبوطرطور.

وقال وزير البترول إن المشروع يمثل بداية لعصر جديد من الصناعات التعدينية التحويلية فى مصر، وأثنى على الجهود التعاونية بين مختلف الجهات المنفذة، مشيدًا بسرعة استكمال مراحل الإعداد والالتزام بالجداول الزمنية.

وأضاف أن إطلاق هذا المشروع يمثل ركيزة أساسية فى استراتيجية الوزارة لتطوير قطاع التعدين، وزيادة مساهمته فى الناتج المحلي، مشيرًا إلى أن تنفيذ المجمع فى الوادى الجديد يحقق أحد أهداف الدولة فى تعمير وتنمية المناطق الصحراوية الغنية بالموارد.

وشدد اللواء د. محمد الزملوط على أهمية المشروع فى دعم خريطة التنمية الشاملة للمحافظة، وأضاف أن المشروع سيساهم فى خلق مئات من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لأبناء المحافظة، إلى جانب تحفيز مناخ الاستثمار الصناعى فى المنطقة.

سعر النسخة فى الخارج
الكويت 300 فلس - السعودية 3 ريالات - الإمارات العربية المتحدة 4 دراهم - سلطنة عمان 300 بيسة - الجمهورية اليمنية 30 ريالاً - المملكة المتحدة 1 استرلينى - تونس 800 دينار

الوفد
صحيفة يومية تصدر عن
حزب الوفد
أسسها عام ١٩٨٤
فؤاد سراج الدين
برئاسة تحرير
مصطفى شردى

مستشار التحرير
سامى أبوالعز

رؤساء التحرير التنفيذيون
طارق تهامى
كاظم فاضل
مصطفى عبيد
محمود على الدين
سامى الطراوى
محمد بحيرى

مدير التحرير والمشرف على الديسك
د. إبراهيم عبدالمعطى

المدير الفنى
أشرف حسن

مستشار التحرير الفنى
أشرف عزب

مدير الإعلانات
خالد الشيخ

مدير الإنتاج
إبراهيم صابر

المقر الرئيسى :
الحزب والتحرير والإعلانات
١ شارع بولس حنا الدقى الجيزة
ص. ب : ٣٥٧ إمبابة
تليفون: ٣٣٣٨٣١١١-٣٣٣٨٣٢٢٢
فاكس: ٣٣٣٥٩١٣٥-٣٧٦٠٢٠٠٧
إدارة الإعلانات
٠١١١٠٣٣٣١٣
الوفد على الإنترنت
alwafd.org
البريد الإلكترونى للوفد:
elestma3@gmail.com
alestma3@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات
مؤسسة الأخبار
مركز خدمة العملاء
٢٥٨٠٦٤٢٠ - ٢٥٨٠٦٢١٨-٢٥٨٠٦٢٤١

الاشتراكات
الاشتراك السنوى: ١٨٢٥ جنيها
الاشتراك ٦ شهور: ٩١٥ جنيها
ثلاثة شهور: ٤٦٠ جنيها

اليوم.. جلسة تاريخية فى البرلمان

١٥ مليون مواطن ينتظرون حسم «الإيجار القديم»

«الفيومى»: القانون يحقق العدالة الاجتماعية وعدم إصداره يهدد السلم الاجتماعى

كتبت - ماجدة صالح:

مع اقتراب الدورة البرلمانية من نهايتها، يجد مجلس النواب نفسه فى مواجهة أخطر اختبار شعبى وسياسى منذ انعقاده، وهو إقرار مشروع قانون الإيجار القديم، ففى الوقت الذى يدخل فيه المجلس مرحلة «النفس الأخير»، يُطلب منه أن يحسم واحدة من أعقد القضايا التى تمس ملايين المصريين.

يناقش المجلس اليوم مشروع القانون فى جلسة تاريخية، وسط ترقب شعبى واسع.

أكدت مصادر مطلعة من داخل البرلمان أن الحكومة طالبت بضرورة الإسراع فى التصديق على القانون قبل نهاية الدورة الحالية.

وفى خطوة جديدة نحو إيجاد حلول توافقية لقضية الإيجار القديم، تقدم رئيس شعبة مستأجرى عقارات الإيجار القديم، شريف الجعار، بمذكرة إيضاحية جديدة إلى مجلس النواب. تتناول المذكرة مخاوف المستأجرين من مشروع القانون، وتسليط الضوء على أهمية مراعاة البعد الاجتماعى، وتقديم حلول عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف، وقالت المذكرة إن الحكومة كان عليها سحب المادة الثانية من مشروع قانون الإيجار التى تخص إخلاء المستأجر للوحدة وإعادتها إلى المالك بعد انتهاء الفترة، ويتساءل المراقبون والمتخصصون عن مصير ١٥ مليون مواطن يقطنون هذه الوحدات، علما بأن هناك ٢,٨ مليون وحدة سكنية الأمر الذى ينذر بكارثة مجتمعيه، بالرغم من تصريحات برلمانيين بأن القانون بصيغته الأخيرة يحقق العدالة الاجتماعية، إلا أن الواقع ينافى تصريحات المسئولين.

وقال النائب الدكتور محمد الفيومى رئيس لجنة الإسكان فى مجلس النواب فى تصريح خاص لـ«الوفد» إن القانون يحقق العدالة الاجتماعية بل إن عدم إصدار قانون الإيجار القديم يهدد السلم الاجتماعى، وليس العكس. وأوضح أن عدم إصداره يهدد بطرد ملايين من سكان هذه الوحدات، إذ سيلجأ الملاك لرفع دعاوى قضائية على المستأجرين، لرفع القيم بسعر السوق الحالى، تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا فى هذا الشأن.

وأضاف: «ستصدر أحكام بقيم إيجارية بشكل فلكى ٤ و٥ آلاف و٣٠ ألف حسب سعر السوق، المستأجرين مش هيقدروا يدفعوا، وبالتالى الملاك هيرفعوا قضايا بالطرد، ما يخل بالسلم الاجتماعي».

وقال «الفيومي» إن مشروع القانون الجديد بشأن الإيجار القديم يحرر العلاقة الإيجارية بعد سبع سنوات للوحدات ذات الغرض السكنى وبعد خمس سنوات لغير السكنى، وأن هذه المدة يتم احتسابها مع صدور القانون بشكل رسمى واعتماده من قِبل رئيس الجمهورية.

وأوضح أنه بموجب هذا الأمر تنتهى عقود الإيجار وفقًا لتلك المدة المذكورة، مشيرًا إلى زيادة القيمة الإيجارية خلال تلك الفترة البينية، ونوه إلى أنه أثناء إجراء حوار مجتمعى حول مشروع القانون السابق طالب الكثيرون بعدم المساواة بين المناطق وبعضها، وهو ما تمت مراعاته فى مشروع القانون الجديد.

وقال المستشار محمود عطية المحامى بالنقض منسق ائتلاف مصر فوق الجميع ممثل المستأجرين فى تصريح خاص لـ«الوفد» إن المادة ٧ نصت من مشروع تعديل قانون الإيجار القديم الذى وافقت عليه إسكان النواب والمنتظر عرضه على الجلسة العامة للمجلس، على أنه يلتزم المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار، بحسب الأحوال، بإخلاء المكان المؤجر ورده إلى المالك أو المؤجر بحسب الأحوال، فى نهاية المدة المبينة فى المادة (٢) من هذا القانون، أو حال تحقق أى من الحالتين الآتيتين، وتنص المادة ٧ من مشروع قانون الإيجار القديم، على أنه، «مع عدم الإخلال بأسباب الإخلاء المبينة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه، يلتزم المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار، بحسب الأحوال، بإخلاء المكان المؤجر ورده إلى المالك أو المؤجر بحسب الأحوال، فى نهاية المدة المبينة فى المادة ٢ من هذا القانون، أو حال تحقق أى من الحالتين الآتيتين.

وطالب «عطية» بضرورة الالتزام بتعليمات وتوجيهات الرئيس السيسى بمراعاة البعد الاجتماعى فى تحقيق روح القانون بما يحقق الاستقرار والأمان للمجتمع بكل طوائفه، وهو ما طالب به الرئيس حكومته التى من الواضح أنها لا تلتزم بهذه التوجيهات، بل حمل الحكومة المسئولية القانونية والسياسية فى الأبعاد التى سوف يحققها مشروع الحكومة خلال الأيام القادمة لانحيازها للأغنياء وتجاهلها الفقراء والفئات المهمشة، مؤكدا أنه رغم مشروعية إعادة التوازن بين المالك والمستأجر، إلا أن تمرير القانون بشكل غير مرن قد يُعرضه لشبهة عدم الدستورية فى ظل غياب بدائل حقيقية للمستأجرين الأقدم.

> ممثل المستأجرين: الحكومة تجاهلت تعليمات الرئيس وانحازت للأغنياء على حساب الفقراء

النائب أيمن محسب:

توجيهات الرئيس بتطوير المطارات تعزز موقع مصر كوجهة سياحية عالمية

د. أيمن محسب

أكد الدكتور أيمن محسب، عضو مجلس النواب، أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بالاستمرار فى تطوير المطارات المصرية خطوة مهمة تعبر عن رؤية استراتيجية شاملة ترتكز على تحديث البنية التحتية لقطاع الطيران، وتعظيم قدرته على خدمة المستهدفات الوطنية وعلى رأسها مضاعفة أعداد السائحين وتحقيق التنمية المستدامة.

وقال «محسب»، إن اجتماع الرئيس مع الدكتور سامح الحفنى وزير الطيران المدنى وسهير عبدالله رئيسة شركة مصر للطيران للخدمات الجوية، كشف عن وجود خطوات جادة لتطوير مطار القاهرة الدولي، وخاصة مشروع «بوابة الجمهورية الجديدة الجوية»، الأمر الذى يعكس التوجه الجاد نحو تحويل مطارات مصر إلى مراكز إقليمية متقدمة تواكب أحدث المعايير الدولية فى الأمن والسلامة والاستدامة، مشيراً إلى أن استهداف رفع الطاقة الاستيعابية لمطار القاهرة إلى أكثر من ٦٠ مليون راكب سنوياً، سيُحدث نقلة نوعية فى حركة السفر والسياحة، ويجعل من مصر مركزاً لوجستياً إقليمياً فى حركة الطيران الدولي.

وأضاف عضو مجلس النواب، أن إشادة المنظمات الدولية بكفاءة منظومة الملاحة الجوية المصرية، مثل «يوروكونترول» و«الإيكاو» و«الأياتا»، تمثل شهادة دولية مهمة فى وقت دقيق، خاصة مع الأزمات الإقليمية وإغلاق مجالات جوية مجاورة، ما أسهم فى جذب حركة طيران كثيفة للأجواء المصرية تجاوزت ١٦٠٠ طائرة يومياً، وهو ما يُبرز مدى احترافية وكفاءة العاملين المصريين فى هذا القطاع الحيوي.

وأشار «محسب» إلى أن توجيه الرئيس السيسى بالمضى قدماً فى تطوير المطارات من خلال شراكات دولية وتحفيز القطاع الخاص يعكس إدراك القيادة السياسية لأهمية تبنى نموذج اقتصادى مرن ومستدام، يضمن كفاءة التشغيل وجودة الخدمة مع الحفاظ على الأصول العامة، فى الوقت نفسه الذى يفتح الباب أمام استثمارات وخبرات جديدة تدفع القطاع للأمام.

وأشاد النائب بالإعلان عن طرح مطار الغردقة للشراكة مع القطاع الخاص بنهاية عام ٢٠٢٥، معتبراً أن هذه الخطوة تعكس توجهاً واضحاً نحو تعزيز البنية السياحية للمدن الساحلية المصرية، خاصة مع تزايد الطلب على المقاصد الشاطئية المصرية من الأسواق الأوروبية والآسيوية، وهو ما يساهم فى رفع معدلات الإشغال الفندقي، وزيادة العائدات من العملة الأجنبية.

وشدد النائب أيمن محسب، على أن توجه الدولة الحالى لتطوير الطيران المدنى يعبر عن وعى عميق بالدور الذى يلعبه هذا القطاع فى دعم السياحة، وجذب الاستثمارات، وتسهيل حركة التجارة، داعيا إلى ضرورة استكمال هذه الرؤية عبر دعم برامج التدريب ورفع كفاءة العنصر البشري، بما يحقق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول إلى مركز اقتصادى وسياحى عالمي.

«النواب»: اعتماد إضافى لموازنة ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥

د. حنفى جبالى

كتب - حمادة بكر وحازم العبيدى:

وافق مجلس النواب، برئاسة المستشار الدكتور حنفى جبالى، خلال الجلسة العامة نهائياً أمس على مشروع قانون مقدم من الحكومة بفتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥.

وينتظم مشروع القانون، فى ٣ مواد ومادة الإصدار، حيث تقضى (المادة الأولى) بأن يفتح اعتماد إضافى باستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ وقدره خمسة وثمانون مليار جنيه. ووفقا للمذكرة الإيضاحية، فإنه فى إطار إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والذى تم اعتماده بموجب القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢٤، استهدفت الحكومة تحقيق عجز كلى قدره ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وفائض أولى يبلغ ٣,٥٪، وذلك لضمان استدامة المسار النزولى للدين العام لأجهزة الموازنة العامة للدولة.

واستندت تقديرات الموازنة إلى عدد من الافتراضات الاقتصادية الأساسية، تضمنت متوسط سعر فائدة على أدوات الدين الحكومية بنسبة ٢٥٪، ومتوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار عند مستوى ٤٥ جنيها، فضلا عن تنفيذ حزمة من الإجراءات الإصلاحية التى تستهدف دعم القطاعات الإنتاجية، وحماية الفئات المتضررة من الأزمات الاقتصادية، فضلاً عن الاستمرار فى تحسين جودة البنية التحتية وتطوير خدمات الصحة والتعليم، وتعزيز التنمية البشرية، ودعم مبادرات التصدير، بما يسهم فى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

بعد حادث الطريق الإقليمى

مطالب بإصدار قانون جديد للمرور وتطبيق أقصى العقوبات على المخالفين

كتب - أحمد دراز:

بعد الحادث المأساوى على طريق «الدائرى الإقليمي» يوم الجمعة الماضى، والذى أسفر عن مصرع ١٩ فتاة وإصابة ٣ أخريات، وتصدر الحادث وسائل التواصل الاجتماعى بصورة كبيرة، طالب خبراء بإصدار قانون جديد للمرور، وتطبيق أقصى العقوبات على المخالفين. أكد الدكتور عبدالله خضرة أستاذ الطرق بجامعة بنى سويف، أن العامل البشرى هو المسئول بنسبة كبيرة عن حادث طريق الدائرى الإقليمى، مشيرًا إلى أن نسبة مسئولية سائق التريلا عن الحادث تتخطى الـ٩٠٪، بعد أن أثبتت النيابة العامة أن السائق يتعاطى المواد المخدرة.

وأشار فى تصريحات خاصة لـ«الوفد» أن طريق الدائرى الإقليمى يتم عمل إصلاحات فيه، ويوجد لافتات على الطريق تشير إلى عمل إصلاحات فى الطريق وتوضيح للأمور والسرعات المقررة، ويعتبر عدم التزام العامل البشرى هو السبب فى الحوادث، مطالبًا بزيادة عدد الرادارات على الطرق للحد من الحوادث التى تنتج بسبب السرعة الزائدة.

وطالب «خضرة» بتطبيق قوانين رادعة على المخطئين حتى يتم إنهاء هذه الحوادث، حيث إن عدم التركيز فى القيادة والتهور والقيادة تحت تأثير المخدرات يودى بحياة الأبرياء، كما طالب بانتهاء البرلمان من مناقشة قانون المرور الجديد وخروجه للنور لتطبيق واتخاذ إجراءات رادعة ضد المخطئين.

القوات المسلحة تهنئ الرئيس بذكرى ٣٠ يونيو

كتب - محمد صلاح وأبوزيد كمال وسامية فاروق:

بعث الفريق أول عبد المجيد صقر القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى برقية تهنئة للرئيس عبدالفتاح السيسى القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشرة لثورة الثلاثين من يونيو لعام ٢٠٢٥ جاء فيها: «يسعدنى أن أبعث إلى سيادتكم مهنئاً بذكرى ثورة الثلاثين من يونيو المجيدة التى قام بها جموع الشعب المصرى العظيم لتصحيح مسار الوطن وإعادة بناء حاضره ومستقبله فى يوم خالد من أيام الكبرياء الوطنى. لقد أكد الجيش المصرى بقيادتكم الحكيمة انحيازه الكامل لإرادة الشعب المصرى بكل فئاته وطوائفه وتقدم رجاله الصفوف دفاعاً عن قدسية الوطن وسلامة أراضيه ولم يقبلوا إلا ما يحقق لمصر مصالحها القومية العليا والحياة الكريمة لشعبها العظيم. ومع الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية الخالدة، فإن رجال القوات المسلحة يجددون العهد على مواصلة دورهم فى الدفاع عن أمن مصر واستقرارها، ماضين خلف قيادتكم الحكيمة بكل الكفاءة والاستعداد لتنفيذ ما يكلفون به من مهام، متمسكين بالمبادئ والقيم العريقة التى تحفظ للأمة المصرية قوتها وتماسكها وشموخ إرادتها الوطنية حفظكم الله وسدد خطاكم لما فيه الخير والرخاء لمصر وشعبها الكريم». كما بعث الفريق أحمد خليفة رئيس أركان حرب القوات المسلحة برقية تهنئة مماثلة لرئيس الجمهورية بهذه المناسبة.

.. وتهنئة من وزير الداخلية للرئيس

كتب - محمد عبدالفتاح:

بعث السيد محمود توفيق وزير الداخلية، برقية تهنئة للرئيس عبدالفتاح السيسى بمناسبة ذكرى ثورة ٣٠ يونيو.. جاء بها: «يسرنى وهيئة الشرطة أن أتقدم لسيادتكم بخالص التهنئة.. بمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة ٣٠ يونيو المجيدة.. راجياً المولى عز وجل أن يُكلل مسيرتكم الوطنية بالتوفيق والسداد. إن الاحتفاء بتلك الذكرى الوطنية الخالدة..إنما يُجسد قيم الوفاء لملحمة عطاء وطنى.. أهدت الأمم نموذجاً فريداً لشعب عظيم يصطف خلف قيادته الحكيمة ليكون سداً منيعاً تتدحر أمامه الدسائس ومخططات أهل الشر.. ويُرسخ للأجيال المتعاقبة ثوابت الهوية المصرية التى تستعصى على نزعات الطائفية والتفرقة لتكون هذه الثورة نقطة تحول فارقة لإعادة الإرادة الحقيقية ومبادئ الحرية والكرامة الوطنية. وفقكم الله تعالى لما فيه رفعة مصرنا الغالية.. لتمضى مسيرة العمل الوطنى نحو مستقبل زاهر.. مُفعم بالأمن والاستقرار».

«القومى لحقوق الإنسان»:

حادث المنوفية جرس إنذار لتوفير بيئة عمل آمنة للفتيات

كتبت - أمنية فؤاد:

أعرب المجلس القومى لحقوق الإنسان عن بالغ أسفه وحزنه إزاء الحادث الأليم الذى وقع على الطريق الدائرى الإقليمى بمحافظة المنوفية، والذى أسفر عن وفاة ١٩ فتاة وإصابة عدد من الفتيات العاملات من سكان قرية كفر السنابسة التابعة لمركز منوف، أثناء توجههن إلى عملهن فى ظروف تفتقر لأبسط مقومات الأمان والكرامة.

وأشار المجلس إلى أن هذا الحادث المأساوى لا يُعد فقط نتيجة للإهمال فى توفير وسائل نقل آمنة للعاملات، بل هو أيضًا انعكاس لغياب السياسات التى تضمن الحق فى العمل اللائق، وبيئة العمل الآمنة، خاصة للفتيات والنساء فى المناطق الريفية والمهمشة. وأكد المجلس أن هذا الحادث يجب أن يكون جرس إنذار لكافة الجهات، ولأصحاب الأعمال، والمجتمع المدنى، من أجل التكاتف للعمل على توفير بيئة عمل آمنة ولائقة تحترم كرامة الإنسان، وتكفل الأمان النفسى والجسدى للعاملات، وضمان وسائل نقل آمنة ومناسبة للعمال، خصوصًا الفتيات اللواتى يتحملن مخاطر يومية فى سبيل الحصول على مصدر رزق، وتفعيل آليات الرقابة على المؤسسات والشركات التى تستغل حاجة النساء للعمل دون توفير الحد الأدنى من معايير السلامة والكرامة، وضمان الحق فى توافر بيئة معززة للتعليم بديلاً عن الوضع الحالى الذى يجبر الفتيات على الخروج للعمل من أجل توفير النفقات الدراسية، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعى لجميع العاملات، بغض النظر عن طبيعة أو مكان عملهن، وإعلاء الحق فى الحياة والكرامة الإنسانية فوق اعتبارات الربح أو التهاون فى الحقوق الأساسية.

وطالب المجلس بتحقيق عاجل وشفاف فى ملابسات الحادث، ومحاسبة المسئولين عن الإهمال، وتعويض أسر الضحايا، ووضع خطة وطنية لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث، ولضمان الحق فى العمل اللائق والحياة الآمنة لكل شخص وفتاة وامرأة يعملون من أجل إعالة أسرهم بكرامة، حيث إن العمل ليس مبرراً لانتهاك حق الحياة.

بلاغ للنائب العام ضد والد طفل العاشر من رمضان

كتبت - غادة ماهر:

صرحت الدكتورة سحر السنباطى، رئيسة المجلس القومى للطفولة والأمومة، بأن المجلس تدخل فور نشر الفيديو المتداول على مواقع التواصل الاجتماعى بواقعة قيام أحد الأشخاص بالتعدى بالضرب المبرح على طفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات، ببلكونة أحد العقارات بمدينة العاشر من رمضان، بمحافظة الشرقية، حيث تم إبلاغ مكتب حماية الطفل والمسنين والأشخاص ذوى الإعاقة بمكتب النائب العام. وأوضحت «السنباطي» أنه فور رصد الواقعة، وإبلاغ النيابة العامة تم ضبط الشخص المعتدى وتبين أنه والد الطفل، مؤكدة أن سوء معاملة الطفل بهذا الشكل مرفوض تماماً من كافة الديانات السماوية، مناشدة الآباء والأمهات ضرورة اتباع أساليب التربية الإيجابية والتى تخلق بيئة آمنة للأطفال، بديلاً عن استخدام العنف فى التربية والتى تؤدى فى كثير من الأحيان إلى عواقب وخيمة على الأطفال، مناشدة الأهالى والأسر بضرورة التواصل مع خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠ لاستشارة المختصين فى أساليب التربية الإيجابية.

وقال الدكتور وائل عبد الرازق الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة، إنه تم ندب إخصائى اجتماعى من خط نجدة الطفل لحضور التحقيقات مع الطفل وإعداد تقرير بالتوصية المناسبة لحالته بما يراعى مصلحته الفضلى وتسليمه لعائل مؤتمن لرعايته، لافتاً إلى أنه سيتم متابعة حالة الطفل أولاً بأول مع تقديم الدعم النفسى له والإرشاد الأسرى لوالديه. وأكد «عبدالرازق» أن وحدة الرصد والتواصل الاجتماعى تقوم بمتابعة كافة الوقائع التى يتم تداولها عبر منصات التواصل الاجتماعى وإعداد تقرير بشأنها للتدخل العاجل والفورى فى هذه الشكاوى، مناشداً المواطنين بسرعة التواصل والإبلاغ عن هذه الوقائع عبر آليات الإبلاغ وهو خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠ والذى يعمل على مدار ٢٤ ساعة أو من خلال تطبيق الواتس آب على الرقم ٠١١٠٢١٢١٦٠٠.

من جانبه أشار صبرى عثمان مدير الإدارة العامة لنجدة الطفل، إلى أن هذه الواقعة تمثل انتهاكاً لحقوق وكرامة الطفل لما تنطوى عليه من إساءة طبقا لنص المادة ٩٦ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، وحكم المادة ٨٠ من الدستور فيما تضمنته من التزام الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال.

الدكتور هانى سرى الدين
يتقدم بخالص العزاء إلى
الأستاذ محمد بدر سليمان
سكرتير عام لجنة الوفد بالمنوفية
لوفاة حرمه
أسكن الله الفقيدة فسيح جناته
وألهم الأسرة الصبر والسكينة

وزير التموين ومحافظ الشرقية يفتتحان سوق اليوم الواحد بالعاشر من رمضان

كتبت - جيهان موهوب:

افتتح الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، والمهندس حازم الأشمونى محافظ الشرقية أمس الأحد، سوق اليوم الواحد بمدينة العاشر من رمضان، وذلك بحضور الدكتور محمد حلمى رئيس مجلس أمناء مدينة العاشر من رمضان.

ويقام السوق على مساحة ٧٥٠ متراً مربعاً، ويضم ٢٢ عارضاً، ويتم تنظيم السوق بالتعاون بين الشركة القابضة للصناعات الغذائية ومجلس أمناء مدينة العاشر من رمضان، ويقدم مجموعة متنوعة من السلع الغذائية الأساسية، تشمل الخضروات والفواكه الطازجة، اللحوم والدواجن، بالإضافة إلى المواد الغذائية الأخرى، بما يلبى احتياجات المواطنين بجودة عالية وأسعار مناسبة.

وأكد الدكتور شريف فاروق أن مبادرة سوق اليوم الواحد تهدف إلى تنظيم حركة التجارة، وتوفير بيئة آمنة ومُنظمة للتسوق، بما يضمن وصول السلع للمواطنين بجودة عالية وأسعار مناسبة، وأشار إلى أن التوسع فى أسواق اليوم الواحد يأتى فى إطار استراتيجية الوزارة لتعزيز البنية التحتية للتجارة الداخلية، وضبط الأسواق، وتحقيق التوازن فى الأسعار، وضمان توافر السلع الأساسية للمواطنين.

وأشار وزير التموين والتجارة الداخلية إلى أهمية الأسواق المنظمة فى دعم الاقتصاد المحلى، وتعزيز الاستقرار فى الأسواق، بما يتماشى مع رؤية الدولة لتحقيق الأمن الغذائى وتطوير منظومة التجارة الداخلية.

من جانبه أكد المهندس حازم الأشمونى محافظ الشرقية، أن كافة الأجهزة التنفيذية بالمحافظة تعمل على تنفيذ توجيهات الرئيس، ورئيس الوزراء، بتخفيف العبء عن المواطنين وتوفير السلع بأسعار مناسبة، وتقديم مختلف صور الدعم الممكنة لهم، من خلال زيادة المعروض السلعى وتقديمه بأسعار مناسبة للمواطنين. وأشار محافظ الشرقية، إلى حرص المحافظة على التوسع فى إقامة المزيد من أسواق اليوم الواحد بمختلف المراكز والمدن.

مراكز الخدمة والصيانة
غاز مصر
Egypt Gas
خبرة .. تتواصل مع الأجيال

www.egyptgas.com.eg
الأولي في مصر
والشرق الأوسط
في تنفيذ كافة أعمال توصيل الغاز الطبيعي
إحدي شركات قطاع البترول وهي الشركة المتخصصة في توصيل المساكن والمنشآت والمصانع وتحويل وصيانة جميع أنواع أجهزة البوتاجازات والسخانات للعمل بالغاز الطبيعي
خدمة العملاء 19220
طوارئ الغاز 129
٣٠ شارع المفتشيع -الماظة-مصر الجديدة-القاهرة
تليفون: ٢٤١٧٨١٤٤-٢٤١٨٣٠١٤
فاكس: ٢٤١٧٨٦٠٧

«شورى» رئيسًا لتحرير بوابة «الوفد»

أصدر الدكتور عبدالسند يمامة، رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس إدارة مؤسسة «الوفد» الإعلامية، قراراً بتعيين الكاتب الصحفى ياسر شورى رئيساً لتحرير بوابة «الوفد» الإلكترونية.

ياسر شورى هو أحد أبناء جيل الوسط بصحيفة «الوفد» وتدرج فى مناصبها وترأس أقسام السياسى والتحقيقات والمتابعات الخبرية والديسك المركزي، وكان يشغل منصب رئيس التحرير التنفيذى للجريدة قبل صدور قرار تعيينه رئيساً لتحرير البوابة الإلكترونية.

حتى لا ننسى

30 يونيو ثورة تحرير مصر من قبضة الإخوان

باسم الدين قتلوا وباسم الدين خدعوا.. ما إن وصلت جماعة الإخوان إلى سدة الحكم باسم الدين ابتعلوا مصر، وأصبحت مصر على شفا الانهيار، إذ بثت الجماعة سمومها وشرعت مخالبها فى شق الصف الوطنى، واستغل الإخوان حالة التوتر التى سادت البلاد كسلم إلى الهدف وهو السيطرة على مقاليد مصر، وفرض هيمنتها بشكل كامل، ظنًا منهم أن الشعب سيتناسى تاريخهم الأسود المليء بالجرائم والمسطر فى سجلات التاريخ بأحرف من الدماء، دماء أبناء هذا الوطن الذين دافعوا عنه وحاولوا حمايته من المخططات الشيطانية التى كانت تدبرها الجماعة.

بالعودة إلى ما قبل وصول الإخوان الحكم، وتحديدا فى الفترة ما بعد ٢٨ يناير ٢٠١١، فقد ارتكب التنظيم الارهابى جريمته الكبرى بترويع الشعب وحرق أقسام الشرطة، واقتحام السجون فى أقبح خروج على القانون. وبدأت الجماعة فى تنظيم العشرات من الاحتجاجات الفئوية، وحرضت على تعطيل العمل بالمصالح الحكومية والعمالية.

تحقيق: محمد عيد

حافظت على الهوية الوطنية وأنقذت الدولة من الفوضى والضياع

ولأن دولة القانون لم ترق للمرشد ورفاقه، فأصدرت الجماعة أمرًا لمريديها، بحصار المحكمة الدستورية العليا فى ديسمبر ٢٠١٢، بغرض تعطيل عملها، خارقين بذلك كل التعاهدات والاتفاقات الدولية، فيما يخص حماية استقلال القضاء والحقوق المدنية والسياسية.

انفرد الرئيس الإخوانى المعزول الراحل محمد مرسى وجماعته بصياغة دستور وصدوره مفتقدًا للتوافق الوطنى، فكانت غالبية أعضاء لجنة صياغة الدستور من الجماعة وحلفائها، فيما انسحب من لجنة صياغة الدستور ممثلو الكنائس وبعض التيارات الليبرالية ما أدى إلى زيادة حالة الاستقطاب فى الشارع المصرى.

وتم افتعال أزمات متتالية مع القضاء، بدءًا من إقصاء النائب العام، إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل أنصار مرسى، ثم محاولة تحجيم دورها بإصدار إعلانات دستورية وقرارات تمس بالسلب القضاء والحريات العامة ومؤسسات الدولة، تسببت فى إثارة غضب الرأى العام، الذى عبر عن ضيقه بإحراق مقار لحزب الرئيس، فعاد الرئيس عن بعض إعلاناته وقراراته، ومضى فى أخرى ما تسبب فى زيادة الحنق الشعبى عليه وعلى جماعته.

استمرت الأزمات بين القضاء والرئاسة، حيث قضت محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ قرار تنظيم الانتخابات البرلمانية، فكان أن رفعت جماعة الإخوان شعار تطهير القضاء، والعمل على سن تشريع يقضى بتخفيض سن التقاعد للقضاة ليقصى عدة آلاف منهم ليحل بدلا منهم أنصار الحكم.

وكانت الضربة الأخيرة التى سددها القضاء للرئيس المعزول هى الإشارة إليه بالاسم وعدد كبير من قيادات جماعته بالتعاون مع حماس وحزب الله فى واقعة اقتحام سجن وادى النطرون.

تفجيرات الكنائس وتخريب الاقتصاد

أقباط مصر وكنائسها دفعوا ثمنًا باهظًا فى مواجهة إرهاب تعرضت فيه العشرات من الكنائس للتفجير والحرب والتخريب الذى راح ضحيته مئات الشهداء وآلاف المصابين.

التخريب الممنهج للاقتصاد كان إحدى جرائم حكم الجماعة، حيث تعرضت خطوط الغاز لتفجيرات متتالية ما أوقع مصر فى شباك التحكيم الدولى الذى فرض على البلاد غرامات تُقدر بمليارات الدولارات.

سلسلة فشل الإخوان، توالت إلى أن أضربت بالاقتصاد الذى شهد انهيار الاحتياطى الأجنبى، وكان الهدف الأساسى لحكم مرسى هو الاقتراض من الخارج، سواء من قبل دول سايرت مشروع قدوم الإخوان للحكم كقطر، وتركيا، أو من خلال السعى للسير فى ركب التوجهات الغربية عبر إيلاء قرض صندوق النقد الدولى الأهمية باعتباره شهادة حسن أداء للاقتصاد.

مصر تدخل مرحلة جديدة عنوانها: «ترسيخ الدولة الوطنية».. وفتح مسارات الإصلاح الاقتصادى

ومع تراجع الناتج القومى جراء عدم الاستقرار السياسى والأمنى، ارتفع حجم العجز بالموازنة، ومن ثم ارتفاع حجم الدين المحلى الذى شكلت خدمة الدين بسببه عنصرًا ضاغطًا إضافيًا على الموازنة. فضلًا عن استهلاك رصيد الاحتياطى من النقد الأجنبى، وارتفاع قيمة الدين الخارجى بنسبة ٣٠٪.

ارتبك الحكم فى مواجهة كافة المشكلات الاقتصادية، فارتفع عدد المصانع المتعثرة، وازداد معدل البطالة بين فئات قطاعات التشغيل كافة، وتراجعت معدلات السياحة إلى مستوى متدن، وجاءت المعالجة السلبية لسعر صرف الجنيه لتزيد من الضغوط الحياتية على المواطنين، وفشل الحكم فى تحديد معدل نمو خلال عام الحكم يمكن الاسترشاد به محليًا ودوليًا.

وأثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بشكل كبير، فضلًا عن تخفيض قيمة الجنيه، على التعامل داخل البورصة المصرية، فزادت خسائر حائزى الأوراق المالية، وهرب أغلب المستثمرين الأجانب، وانخفض تصنيف مصر الائتمانى لعدة مرات، الأمر الذى عكس خشية المستثمرين على استثماراتهم فى مصر.

ولو لم تكن ثورة ٣٠ يونيو ما كان لاقتصاد مصر أن يتعافى ويتمتع بالقوة التى هو عليها الآن التى تدفعه لجذب الاستثمار الأجنبى والمحلى وتدفعه لإنشاء مشروعات قوية تعزز من إنتاجه والناتج القومى المحلى وتوفر لأبنائه فرص عمل فى جميع المجالات وتقضى على شبح البطالة.. ما كان لمصر أن تكون ضمن تكتلات اقتصادية عالمية مثل تكتل بريكس وغيره من التحالفات الاقتصادية الدولية.

لولا هذه الانتفاضة الشعبية، لظلت العشوائيات بمخاطرها هى الصورة المنعكسة لمصر وشعبها، وما كان ينعم بحياة كريمة سوى أبناء الجماعة وحدهم، ما تضاعف حجم الاستثمار الأجنبى، وما استعادت مصر ثقة صندوق النقد الدولى الذى رفض أن يعطى لمصر قرضاً خلال حكم جماعة الإخوان لعدم وجود ثقة فى هذا الحكم.

ما كانت لمشروعات الدلتا أن تقوم، وما كانت لمشروعات النقل والمواصلات وشبكات الطرق أن تطور، وما كانت فكرة الاكتفاء الذاتى والسعى نحو إحلال الصادرات محل الواردات أن تطرح من الأساس، لم يكن هناك توطين للصناعة، ولم تكن الجمهورية الجديدة التى تحمل على عاتقها رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

ما كان لمصر أن تكون آمنة تؤمن احتياطها فى الطاقة والغاز والكهرباء فى ظل الصراعات الدولية والإقليمية والحروب التى تؤرق اقتصاديات العالم وتزوجها.

أزمة سد النهضة ومياه النيل

كانت تلك الأزمة خير دليل على غباء الإخوان وسوء إدارتهم، حيث تم تناول موضوع بناء سد النهضة الإثيوبى بطريقة سلبية وسوء إدارة للحوار مع القوى السياسية، وفضلًا عن فضيحة بث الاجتماع على الهواء مباشرة فى مسألة تخص الأمن القومى للبلاد، ما أسهم فى أزمة دبلوماسية وتوتر العلاقات مع إثيوبيا، وقضى على محاولات فتح حوار معها بشأن سد النهضة للحفاظ على حقوق مصر المائية.

معالجة سلبية للغاية لمباشرة إثيوبيا بناء سد النهضة، كشفت عن الافتقاد لأسس التعاطى مع الأزمات الممتدة منها أو الناشئة. فضلًا عن سوء إدارة الحوار مع القوى السياسية وبثه على الهواء بما ساهم فى توتر العلاقات مع الجانب الإثيوبى وأجهض أسس الحوار السياسى معه.

الاستمرار فى الخطى السياسية السابقة المتقاعسة عن تفعيل التعاون البناء فى المجالات المختلفة مع دول حوض النيل، بما يدعم من سبل الحوار السياسى معها حول الأزمات المختلفة.

فشل السياسة الخارجية.. وأطماع حلم الخلافة

تراجعت السياسة الخارجية المصرية فى عهد جماعة الإخوان الإرهابية، وتزعزعت العلاقات الدبلوماسية خارجيًا، فكانت الزيارات المتعددة التى قام بها مرسى شرقًا وغربًا فى فتح آفاق التعاون البناء بين مصر ودول عديدة فى العالم، وبات واضحًا أن علاقات مصر الخارجية تقزمت فى دول بعينها تدعم حكم الإخوان فى مصر مثل «قطر وتركيا».. تراجعت علاقات مصر بدول محورية عديدة خاصة فى العالم العربى.

فشل الحكم فى استقدام تكنولوجيا متطورة، أو خبرات لقطاعات الإنتاج تعين الدولة على الخروج من كبوتها وتصحيح مسارها الاقتصادى، بل على العكس اصطحب مرسى معه فى زياراته الخارجية رجال أعمال قاموا بعقد صفقات تجارية استنزفت جزءاً من الاحتياطى النقدى للبلاد، كما فشل الرئيس مرسى فى حل مشكلة سد النهضة مع دولة إثيوبيا، وكذلك فشله فى إدارة الحوار السياسى، ما أدى إلى توتر العلاقات مع أديس أبابا.

لقد كان واضحًا أنه إذا استمر حكم الإخوان لأصبحت مصر فى يد الغرب، لأن هذه الجماعة تنظيمها عالمى، ومن ثم تصبح إسرائيل فى أمن وأمان، لأنهم كانوا سيقسمون سيناء، وتصبح ولاية إسلامية، والدليل هو التحالف مع حماس وبيت المقدس، لجعل شمال سيناء ولاية إسلامية، وتحصل إسرائيل على ما تريد دون حرب، وتنعم بأمان غير مسبوق، ويتحقق المخطط الصهيونى، ما يؤدى إلى تراجع هيبة وشموخ الدولة المصرية، وإنشاء صراعات داخلية، وتقسم مصر إلى فئات، وكانت هذه الأسباب كافية لدمار الدولة بالكامل.

ولو استمر حكم الجماعة، ما كانت سياسة مصر الخارجية التى تقوم على مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها، والتى كانت أحد محددات المكانة الدولية والإقليمية لمصر، بالإضافة إلى دعم قضايا التنمية، ومكافحة الإرهاب، والعنف بكل أشكاله، ورفض مخططات التهجير والتعدى على حقوق الشعوب، جميعها ميزات كانت ستفقدها مصر فى حال استمرار الإرهابية، التى كانت ستفتح الباب أمام مشاريع إقليمية للتوسع والهيمنة، وتقوم بتفكيك الدولة الوطنية العربية، وإدخالها فى صراعات طائفية وأزمات.

إذا استمر حكم الإرهابية، لم يكن من المستبعد أن يكون لها دور فى تأجيج النزاعات فى العراق وسوريا وليبيا واليمن، والسودان، إلى جانب انهيار القضية الفلسطينية، ما كان سيجعل القاهرة، خادمة لمصالح قوى توسعية تسعى لتقسيم الدول العربية وإضعافها.

الاقصاء وأخونة الدولة

حرص الإخوان على اختراق جميع أجهزة الدولة للسيطرة عليها، فخلال ٨ شهور فقط من الحكم تم تعيين المنتمين لجماعة الإخوان فى مختلف أجهزة الدولة منهم ٨ وزراء و٥ محافظين و٨ فى مؤسسة الرئاسة، كما نجحوا فى اختراق مفاصل ٢٠ وزارة من خلال تعيين مستشارين للوزراء، ومتحدثين إعلاميين ورؤساء للقطاعات ومديرين لمكاتب الوزراء إضافة إلى تعيين ٥ نواب محافظين، ١٢ رئيس حى ومركز، و١٣ مستشارًا للمحافظين.

محاربة الثقافة والفنون والآداب

اتجاه واضح نحو تغيير هوية مصر الثقافية، والعمل على ارتدادها لحساب توجهات رجعية متخلفة، بدءًا من منع عروض الباليه بدار الأوبرا، إلى إقصاء قيادات الثقافة والفنون والآداب، مقابل إحلال قيادات تدين بالولاء للجماعة الداعمة للحكم.

ولو استمر حكم الإرهابية، لأصبحت مصر دون رؤية فنية أو ثقافية، إلى جانب الإهمال الذى سيضرب كل الجوانب المتعلقة بالتراث الثقافى المتنوع لمصر، إلى جانب استمرار تقييد حرية التعبير والإبداع، وفرض محدودية على التنوع الفكرى والفنى فى المجتمع.

يأتى ذلك إلى جانب فرض استراتيجية محددة للسيطرة على المؤسسات الثقافية، بالإضافة إلى التأثيرات الطاحنة على مناهج التعليم والإعلام والفنون والأدب بما يتماشى مع أجندتهم السياسية والدينية، إلى جانب تقويض استقلالية المؤسسات الثقافية وقمع حرية الابتكار والإبداع.

عداء مع الإعلام والصحافة ومحاولة السيطرة على ماسبيرو

ناصب الحكم – الإعلام- العداء لدوره السريع فى كشف المثالب أمام الرأى العام، وبات الإعلام الذى لعب دورًا جوهريًا فى تعريف المرشح الرئاسى محمد مرسى، وجماعته للرأى العام المحلى. هدفًا مباشرًا لتحجيمه، بل وإقصاء رموزه.

وكان السعى بكل قوة لأخونة مؤسسات الدولة الصحفية والإعلامية، فى محاولة واضحة لتأسيس الفكر الإخوانى من جهة، والحد من تأثير الإعلام المضاد من جهة ثانية، بل وحاصر أنصار الجماعة الإرهابية مدينة الإنتاج الإعلامى فى محاولة لتهديد وترويع رموز مصر الإعلامية.

٣٠ يونيو يوم عودة مصر للمصريين

جاءت ثورة ٣٠ يونيو لتصحيح الأوضاع، واسترداد الدولة المنهوبة من جماعة الإخوان، بانتفاضة شعبية حقيقية بالملايين قامت فى كل أنحاء الجمهورية، لتصحيح الأوضاع والتخلص من جماعة الإخوان.

وأنهى الشعب المصرى حكم مرسى بعد عام وثلاثة أيام فقط قضاها فى الحكم، ارتكب خلالها أخطاء فادحة أنهت العلاقة بينه وبين الشعب فى خلال هذه المدة الزمنية الضائعة من عمر مصر التى كانت البلاد فيها أحوج ما تكون لاستثمار كل يوم للبناء والتقدم والنمو والاستقرار.

فقد أعادت ثورة ٣٠ يونيو الروح والقوة للدولة المصرية مرة أخرى، وهناك تطورات كبيرة حدثت بعد ثورة يونيو، وأصبحت مصر أكثر تأثيراً على المنطقة العربية والإفريقية، كما أصبح لها دور مؤثر فى حل المنازعات الإفريقية والعربية، ودور نشط فى جميع القضايا، وتشارك مصر فى جميع الاجتماعات الدولية والإفريقية وهذا لم يكن يحدث من قبل، وهذه الاجتماعات تنعكس بالإيجاب على السياسة الداخلية، وتدفع عملية التنمية فى مصر.

ومنذ ٣٠ يونيو دخلت مصر مرحلة جديدة عنوانها: «ترسيخ الدولة الوطنية». وبدأت معركة استعادة مؤسسات الدولة وبناء بنية تحتية قوية وفتح مسارات الإصلاح الاقتصادى رغم التحديات الإقليمية والدولية بل ومحاولات مستمرة من قوى خارجية لإشاعة الفوضى من جديد.

٣٠ يونيو طوق النجاة

جاءت ٣٠ يونيو من إرادة شعبية خالصة، بعد إدراك المصريين أن بلادهم مهددة بالضياع؛ لصالح المخططات الإجرامية الدولية والإقليمية وعلى رأسها العدو الصهيونى.

فلولا هذه الثورة ولا هذا التمرد، لكان الانهيار هو المصير الحتمى للدولة المصرية، لا يقل عن مصير سوريا التى حكمها الدواعش ولا العراق الذى راح تاريخه وفقد هويته، ولا يقل عن ليبيا ولبنان اللتين فقدتا الأمن والاستقرار وباتتا تعيشان فى فوضى ومهددات للأمن القومى، ودخول هذا الوطن فى حروب أهلية كالسودان.

شركة الصفا للاستثمار والتوكيلات التجارية

شركة مساهمة مصرية

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية إخطار أول

لشركة الصفا للاستثمار والتوكيلات التجارية

المقرر انعقادها يوم السبت الموافق ٢٦/ ٧ /٢٠٢٥

يتشرف السيد/ رئيس مجلس ادارة شركة الصفا للاستثمار والتوكيلات التجارية (شركة مساهمة مصرية) بدعوة السادة مساهمي وأعضاء مجلس ادارة ومراقب حسابات شركة الصفا للاستثمار والتوكيلات التجارية لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة فى تمام الساعة الثالثة عصرا يوم السبت الموافق ٢٠٢٥/٧/٢٦ بالعنوان برج (٥) متوسط ابراج عثمان - كورنيش المعادي - المعادي - القاهرة.

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

١- النظر في انتخاب مجلس ادارة جديد وتشكيله وتحديد صلاحياته واختصاصاته.

٢- النظر في قبول اعتذار السيد / مراقب الحسابات وتعيين مراقب حسابات جديد للشركة.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع الاول ، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية في اليوم التالي بنفس ميعاد ومكان الانعقاد ويعتبر الاجتماع صحيحا أيا كان عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع.

نوجه عناية السادة المساهمين إلى ما يلي:

- لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة العادية بطريقة الأصالة أو الإنابة ويشترط لصحة الانابة ان تكون ثابتة في توكيل او تفويض كتابي وان يكون الوكيل مساهما ولا يجوز للمساهم ان يمثل في اجتماع الجمعية العامة العادية عن طريق الوكالة عدد من الاصوات يجاوز ١٠٪ من مجموع الأسهم الاسمية من رأسمال الشركة وبما لا يجاوز ٢٠٪ من الاسهم الممثلة في الاجتماع

- في حالة الرغبة في تقديم اسئلة او استفسارات بشأن جدول الاعمال يشترط تقديم الاسئلة قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بثلاثة ايام على الاقل في مركز ادارة الشركة الرئيسي الكائن في برج (٥) متوسط ابراج عثمان - كورنيش المعادي - المعادي - القاهرة بالبريد المسجل او باليد مقابل ايصال

- البيانات والمستندات المنصوص عليها في المواد (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحت طلب السادة المساهمين لاطلاعهم الخاص عليها وذلك بمقر الشركة الرئيسي وفقا لأحكام المادة (٢٢٢) من اللائحة.

- وعلي السادة الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة تقديم طلب بذلك مستوفيا الشروط القانونية قبل انعقاد اجتماع الجمعية بخمسة عشر يوما على الأقل.

- لكل مساهم الحق في الاطلاع على قائمة المرشحين لعضوية مجلس الادارة وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية بثلاثة ايام بمقر الشركة الرئيسي.

- توقف جميع التنازلات ونقل ملكية الأسهم من تاريخه وحتى انتهاء أعمال الجمعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة

.. و«الإنتاج الحربى».. مسيرة بناء لا تتوقف

كتب - محمد صلاح وأبوزيد كمال وسامية فاروق:

وزارة الإنتاج الحربى هى مصدر رئيسى لتسليح القوات المسلحة المصرية الباسلة، وفى نفس الوقت تعد أحد أهم الأذرع الصناعية بالدولة والتى تساهم فى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى من خلال المشاركة فى تنفيذ العديد من المشروعات القومية والتنموية بالدولة بالاستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بشركاتها ووحداتها التابعة، وبالتعاون والتكامل مع مختلف المؤسسات بالدولة وعلى رأسها القطاع الخاص الذى تعتبره شريكًا إستراتيجيًا هامًا.

وعكفت وزارة الإنتاج الحربى خلال العام الماضى على تعزيز مساعى الدولة المصرية لإستكمال مسيرة البناء وتحقيق التنمية المستدامة، وحققت العديد من النجاحات التى ساهمت فى دفع عجلة الإنتاج بمصر إلى الأمام فى المجالين العسكرى والمدنى، فى ضوء توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بالاستفادة المثلى من الإمكانيات المتوفرة بكيانات الإنتاج الحربى التابعة، وذلك من خلال تعميق نسبة التصنيع المحلى وإستحداث منتجات جديدة وتطوير خطوط الإنتاج وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية بها، وتنفيذ مشروعات استثمارية وتطوير خطوط الإنتاج وإعادة تأهيل ماكينات ومعدات فى العديد من الجهات، فضلا عن المشاركة فى معارض التسليح الدولية للإطلاع على أحدث تكنولوجيات التصنيع فى مجال الصناعات الدفاعية وتسويق المنتجات العسكرية لشركات الإنتاج الحربى ، والإعداد لإقامة النسخة الرابعة من معرض مصر الدولى للصناعات الدفاعية EDEX ٢٠٢٥، وافتتاح عدة شركات بالتزامن مع احتفالات وزارة الإنتاج الحربى بعيدها السبعين ، منها شركة «الإنتاج الحربى للصيانة والتوريدات والحلول المتكاملة»، ومصنع إنتاج الرزينة بشركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية (مصنع ٨١ الحربى) التابعة للوزارة، والرزينة هى إحدى الخامات الرئيسية التى تدخل فى صناعة البويات التى تمثل واحدة من أهم المنتجات التى تقوم بإنتاجها الشركة (مصنع ٨١ الحربى).

فضلا عن تنفيذ العديد من المشروعات القومية لصالح مختلف الجهات بالدولة، فى مقدمتها هيئة تنمية الصعيد وهيئة السكة الحديد. وهيئتىّ النقل العام بكل من محافظتىّ القاهرة والإسكندرية، وشركات المياه التابعة للشركة القابضة، والمشاركة فى تنفيذ مشروعات مصانع تدوير المخلفات والمشاركة بفاعلية فى المعارض الدولية والمحلية لعرض المنتجات المدنية، مع الإهتمام برفع كفاءة الموارد البشرية التى تمثل عصب العملية الإنتاجية بوزارة الإنتاج الحربى، وتقديم خدمات متميزة للعاملين من ذوى الهمم، ورفع كفاءة وقدرات العاملين بالانتاج الحربى من خلال برامج تخصصية وندوات توعوية، وتجديد اعتماد شهادات الجودة الحاصل عليها القطاع.. تدريب عدد من مواطنى الدول الإفريقية الشقيقة

كما شهد العام الأخير أيضا تخريج الدفعة الخامسة ونشر عشرات الأبحاث فى مجلات علمية مرموقة على مدار عام أجرى المهندس محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربى عشرات الجولات التفقدية المفاجئة والمخططة لشركات ووحدات الإنتاج الحربى، لمتابعة سير العملية الإنتاجية بها على أرض الواقع، وكذا التواصل عن قُرب مع العاملين للإطلاع على أفكارهم ومقترحاتهم لتطوير العملية الإنتاجية، وهو ما انعكس بشكل إيجابى على سير العمل ومؤشرات الأداء والإنتاجية. ترأس المهندس محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربى، فى شهر ديسمبر الماضى اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات والوحدات التابعة لوزارة الإنتاج الحربى والتى تم عقدها لعرض الحسابات الختامية للشركات والوحدات التابعة عن العام المالى (٢٠٢٣–٢٠٢٤)، وفى ختام الجمعيات العمومية تم احتساب مؤشرات تطور الأداء للشركات والوحدات التابعة بالنسبة للإيرادات فى عام (٢٠٢٣/٢٠٢٤) بنسبة ١٤٤٪ بمعدل نمو ٤٤٪ عن العام السابق.

30 يونيو استعادة عرش التأثير الدولى

لم تكن ثورة ٣٠ يونيو مجرد لحظة غضب شعبي، بل ولادة جديدة لدولة قررت أن تنفض الغبار، وتعود بثقلها التاريخى إلى صدارة المشهدين العربى والدولي. تحركت مصر من موقع الدفاع إلى قلب المعادلات، وبدل أن تكون ساحة للصراعات، تحولت إلى قاعدة توازن، ومرجعية استراتيجية لا يمكن تجاوزها. فى زمن الانهيارات والفراغات، ظهرت القاهرة كقوة عقلانية تضع «خطوطًا حمراء» وتفرضها. عربيًا، رفعت مصر راية «لا للميليشيات، لا للتقسيم، لا للاختطاف الطائفي»، ودخلت ملفات شائكة بحنكة الدولة العريقة من ليبيا التى كادت تنزلق إلى هاوية التقسيم، إلى غزة التى ظلت القاهرة صمام أمانها الوحيد حاضرة فى ذهن مصر فى وقت يتجاهلها العالم، إلى السودان الذى بقيت حدوده الجنوبية مرآة للقرار المصرى الحاسم. لم تهادن القاهرة، ولم تترك فراغًا، بل واجهت مشاريع الهيمنة بسياسة توازن صارمة، جمعت بين القبضة الناعمة والرسائل الصلبة.

أما عالميًا، فقد كانت الشراكة مع روسيا إعلانًا مدويًا أن القرار المصرى لم يعد مرتهنًا للمحاور التقليدية. فجاء مشروع «الضبعة النووية» كعنوان استقلال وإرادة وطنية لا تنحني، وكأن مصر قرّرت أن تدخل عصر الطاقة النووية ليس فقط لتضيء مستقبلها، بل لتعلن أنها تصنعه بنفسها. الضبعة لم تكن مفاعلًا فقط، بل رسالة فى قلب الرمال الساخنة .. هنا دولة تقرر وتبنى وتراهن على الزمن الطويل. فى علاقتها مع واشنطن، لم تعد مصر تدور فى الفلك الأمريكى كما فى عقود سابقة، بل فرضت معادلة الندية والاحترام المتبادل، وأثبتت أنها ليست تابعًا بل شريك إقليمي لا غنى عنه فى ملفات الإرهاب والهجرة. أما زيارة الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون للقاهرة، فلم تكن مجرد محطة بروتوكولية، بل لحظة كشف سياسى غيرت بوصلته بالكامل. داخل أسوار العاصمة المصرية، بدا ماكرون كمن يعيد ترتيب أولوياته، ويعيد النظر فى سردياته الغربية الجاهزة. وعلى أرض الحضارة والثقل التاريخي، بدأت تتشكل ملامح تحوله التدريجى نحو الاعتراف بفلسطين، كأن القاهرة فتحت له نوافذ أخرى لفهم الشرق، لا كمنطقة صراع، بل كقضية عدالة، ورؤية لا تحتمل التجاهل.

بعد ٣٠ يونيو، لم تعد مصر تنتظر الإذن لتتحرك، بل أصبحت اللاعب الذى تحسب له خطواته، وتوزن كلماته، ويؤخذ رأيه قبل أن ترسم خرائط الشرق الأوسط.

من مربع التبعية.. إلى موقع الندية

السيسى يرفض إملاءات واشنطن

كتبت. أمانى زكى:

منذ أن تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى الحكم فى مصر فى أعقاب ٣٠ يونيو، تغيرت قواعد الاشتباك فى السياسة الخارجية، لا سيما مع القوة العظمى الأولى فى العالم الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى مدى عقد من الزمان، استطاعت القاهرة أن تعيد رسم ملامح العلاقة مع واشنطن، من مربع التبعية إلى موقع الندية، ومن انتظار الإملاءات إلى صياغة المبادرات. هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء كجزء من مشروع أوسع لاستعادة الدولة المصرية بكامل أدواتها، وإعادة وضعها على خريطة التأثير الإقليمى والدولى. وفى قلب هذا المشروع، برزت العلاقة مع الولايات المتحدة كمؤشر حاسم على مدى ما استعادته مصر من ثقل استراتيجى.

من فوضى الإخوان إلى عودة الدولة

حين تسلمت جماعة الإخوان الحكم عام ٢٠١٢، بدت العلاقة مع واشنطن «أقرب للرضا الصامت». لكن التوجهات الأيديولوجية للجماعة، وتحركاتها الخارجية غير المنضبطة، دفعت مصر إلى فقدان الكثير من أدوات تأثيرها التقليدية، سواء فى ملف غزة أو فى موازين الشرق الأوسط. بدا كأن القرار السياسى قد خرج من مؤسسات الدولة إلى التنظيمات العابرة للحدود. لكن المشهد تغير بالكامل بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حين تدخلت الدولة المصرية لإنهاء هذا المسار الفوضوى. أعادت مصر تموضعها الإقليمى بسرعة، ومع وصول السيسى إلى الحكم عام ٢٠١٤، بدأت الإدارة الأمريكية تعيد حساباتها أمام ما بدا كواقع مصرى صلب دولة قوية، تقودها مؤسسة، ولديها رؤية استراتيجية واضحة.

عهد السيسي: واشنطن تستمع... ومصر تملي

فى السنوات الأولى من حكم الرئيس السيسى، بدا واضحًا أن مصر لا تنتظر الموافقة الأمريكية لكى تحدد تحالفاتها. زار موسكو وبكين وباريس، وأبرم صفقات تسليح نوعية بعيدًا عن واشنطن. الرسالة كانت واضحة: مصر تملك قرارها، ولن تقبل أن تكون مجرد تابع فى معادلات الآخرين.

ورغم الفتور الذى ساد العلاقة مع إدارة أوباما، فإن تغير لهجة واشنطن كان لافتًا. فى ٢٠١٥، استأنفت الإدارة الأمريكية المساعدات العسكرية، بعدما أيقنت أن مصر تمثل ركيزة أساسية فى حرب الإرهاب، خصوصًا فى سيناء وليبيا.

ترامب والسيسي: الصديق العظيم

مع قدوم الرئيس دونالد ترامب خلال فترة الأولى دخلت العلاقة بين القاهرة وواشنطن طورًا جديدًا. لم تكن مجرد شراكة أمنية، بل تحالف معلن، يتبادل فيه الطرفان الدعم بلا تحفظات. ترامب وصف السيسى بـ«الصديق العظيم»، بينما قدم الرئيس المصرى رؤية مستقلة تجاه ملفات سوريا وليبيا وغزة، دون أن ينتظر مباركة البيت الأبيض.

خلال تلك الفترة، استعادت مصر زمام المبادرة فى الملف الفلسطينى، وأصبحت وسيطًا أساسيًا بين إسرائيل والفصائل. كما دعمت واشنطن الموقف المصرى فى مواجهة التدخلات التركية فى شرق المتوسط، وعادت القاهرة لتستقبل كرأس حربة للاستقرار الإقليمى.

إدارة بايدن: من التحفظ إلى الاعتماد

عندما عاد الديمقراطيون إلى البيت الأبيض، اعتقد كثيرون أن العلاقات ستتراجع لكن السيسى لم يبدل موقعه، بل حافظ على نبرة ثابتة الشراكة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، لا على التوجيهات.

وسرعان ما بدأت الإدارة الأمريكية تكتشف أن نفوذ مصر لم يعد اختياريًا. فى مايو ٢٠٢١، لجأ الرئيس جو بايدن إلى القاهرة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، وأشاد علنًا بدور السيسى، فى لحظة مفصلية غيّرت مسار الحرب. ثم تكرر الاعتماد الأمريكى على الوساطة المصرية خلال حرب غزة ٢٠٢٣، ومجددًا فى وساطة مع طهران عبر القناة العمانية. مصر ترفض الإملاءات الأمريكية... مواقف حازمة فى عهد السيسي تبنّت مصر خلال السنوات الأخيرة سياسة خارجية تتسم بالثبات والندية، متجاوزة تقاليد التبعية السياسية التى ميّزت فترات سابقة من العلاقات مع واشنطن. فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، اتخذت القاهرة جملة من المواقف الحازمة التى أعادت رسم توازن القوة فى العلاقة بين الطرفين، ووجّهت رسائل واضحة بأن المصلحة الوطنية المصرية تظل أولوية لا تخضع للمساومة. جاءت أبرز هذه المواقف مع تصاعد الضغوط الأمريكية خلال الحرب الأخيرة على غزة مع قدوم ترمب للمرة الثانية الى البيت الأبيض، إذ رفضت مصر بشكل قاطع أى محاولة لتمرير خطط تهدف إلى تهجير سكان القطاع إلى الأراضى المصرية. واعتبر الرئيس السيسى علنًا أن هذه المقترحات تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومى، مؤكّدًا أن مصر لن تكون طرفًا فى أى ترتيبات من شأنها تصفية القضية الفلسطينية أو تصدير الأزمة إلى الخارج. كما رفضت القاهرة المشاركة فى أى تحالف عسكرى تقوده الولايات المتحدة ضد الحوثيين فى اليمن، رغم الضغوط المتكررة لإقحام مصر فى المواجهة البحرية فى البحر الأحمر. وتمسكت القيادة المصرية بمبدأ عدم التدخل فى صراعات إقليمية لا تخدم مصالحها، ورفضت إغراءات متعلقة بالمساعدات الاقتصادية مقابل الانخراط فى هذه العمليات.

على صعيد السيادة الاقتصادية، رفضت مصر مطالب أمريكية بمنح امتيازات خاصة لعبور السفن الحربية فى قناة السويس، معتبرة أن الممر المائى الاستراتيجى هو خط أحمر لا يُمس، ويخضع للقانون الدولى والسيادة المصرية فقط. وكان لهذا الرفض وقع رمزى كبير، خاصة فى ظل ما تردد عن ضغوط أمريكية لخفض الرسوم أو منح تسهيلات عسكرية استثنائية. فى السياق ذاته، أرجأت مصر زيارة رسمية إلى واشنطن كانت مقررة مسبقًا، بعدما ارتبطت شروط الزيارة بمطالب تتعلق بإدارة ما بعد الحرب فى غزة، ما اعتُبر تدخلاً مباشرًا فى الشأن السيادى المصرى. ولم تتردد القيادة المصرية فى التعبير عن استيائها من الضغوط السياسية المصاحبة للمساعدات الأمريكية، رافضة تحويل هذه المعونة إلى أداة ابتزاز أو مساومة.

ورغم أهمية العلاقات التاريخية مع واشنطن، حرصت القاهرة على تنويع تحالفاتها الخارجية، فعززت علاقاتها الاستراتيجية مع موسكو وبكين، وفتحت قنوات تنسيق مع أطراف إقليمية ودولية كانت خارج حسابات واشنطن التقليدية. وهو ما أتاح لمصر هامشًا أوسع من الاستقلالية فى صنع القرار، دون الخضوع لمنطق القطب الواحد.

«عبور ناعم».. يخترق القارة السمراء

كتبت. سحر رمضان:

أنهى مجلس السلم والأمن فى القارة الأفريقية فى يونيو ٢٠١٤ تجميد عضوية مصر فى الاتحاد الأفريقى، بعد عام على قرار سابق صدر عن المجلس القاري. واصدر مجلس السلم والأمن الأفريقى قرارًا بالإجماع، خلال اجتماع عقده على مستوى المندوبين الدائمين، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بعودة مصر إلى ممارسة كافة أنشطتها فى الاتحاد الأفريقى.

وقرر مندوبو الدول الـ١٥ الأعضاء فى مجلس السلم والأمن للقارة الأفريقية عودة القاهرة إلى مكانها الطبيعى داخل الاتحاد الأفريقى. لم تكن عودة مصر إلى قارتها الأم مجرد تحرك دبلوماسى، بل عبور تاريخي نحو استعادة الدور والمصير. وتحولت تلك العودة إلى شراكة حقيقية مع إفريقيا، واعادت رسم ملامح المستقبل المتكامل بين حاضر مصر وعمقها الاستراتيجى الإفريقى. كما شهدت السنوات الأخيرة تعزيز حضور مصر داخل التكتلات الإقليمية من بينها الكوميسا، حيث تسلم الرئيس عبد الفتاح السيسى رئاستها من العاصمة الإدارية، وأكد خلالها التزام مصر بالتكامل الاقتصادى الرقمى، والتصدى لتداعيات الجائحة، وتحقيق التعافى الشامل. كما قادت مصر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى فى عدة دورات وطرحت مبادرات لمكافحة الإرهاب، بإنشاء قوة إفريقية مشتركة لمكافحته ونجحت مصر ومنذ تولى الرئيس السيسى مقاليد الحكم فى يونيو ٢٠١٤ خلال السنوات الـ١٢ الأخيرة فى الدفاع عن مصالح القارة السمراء ورفع صوتها من أجل الحق العادل فى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، بعد أن استعادت القاهرة دورها الريادى والمحورى فى عمقها الاستراتيجى الإفريقي حملت شعلة تسوية الأزمات والصراعات وتحقيق التنمية فى القارة الأفريقية وتحقيق طموحات شعوبها وشبابها. وعززت مصر علاقاتها الخارجية باستحداث دوائر جديدة بالإضافة إلى انتهاج سياسة التوازن الاستراتيجى فى إدارة علاقاتها بمختلف اللاعبين الدوليين لدعم المصالح وذلك انطلاقا من هوية القاهرة العربية والإفريقية والإسلامية، والتى تتقاطع جميعها مع أمنها القومى بصورة مباشرة، بالإضافة إلى دوائر الاهتمام الدولية والعلاقات الاستراتيجية التى تجمعها بالقوى الكبرى تطورات المشهدين الإقليمى والدولى، والتطورات فى الأولويات الداخلية. وترأس الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء ،نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسى وفد مصر المشارك فى اجتماع الدورة العادية الـ٣٨ لمؤتمر «قمة الاتحاد الأفريقي» بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا، على مدار يومى ١٥ و١٦ فبراير الماضى بمشاركة عدد كبير من قادة الدول والحكومات الأفارقة. وناقش القمة قضايا رئيسية تؤثر على القارة، بما فى ذلك الأمن الغذائى، والتحول الرقمى، وتغير المناخ، وتعزيز التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء وخاصة فى ظل التحديات الكبيرة التى يواجهها قادة وشعوب القارة الإفريقية وستحدد القمة أيضا ملامح وخطة العمل للاتحاد الإفريقى خلال العام المقبل. لقد نجحت القيادة السياسية، بكتيبتها الدبلوماسية على مدى ١٢ عاما فى إقامة علاقات متوازنة تقوم على الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية مع كافة الدول حول العالم، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، مع إعطاء أولوية للانتماء الإقليمى، إفريقيا وعربيا، استعادت من خلاله مصر مكانتها الدولية والإقليمية بفضل سياسة حكيمة وضعها صانع القرار المصرى من اليوم الأول، وأعلن عنها فى خطاب التنصيب فى عام ٢٠١٤. وسعت القاهرة إلى تعزيز القدرات الإفريقية فى مواجهة التحديات الدولية، فكانت الصوت الإفريقى فى مؤتمر المناخ «كوب ٢٧» بشرم الشيخ، واستضافت مقر مركز الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، وهو ما حظى بإشادة وتقدير من كبار مسئولى الاتحاد. وشهدت السنوات الأخيرة تعزيز حضورها مصر داخل التكتلات الإقليمية من بينها الكوميسا، حيث تسلم الرئيس السيسى رئاستها من العاصمة الإدارية، وأكد خلالها التزام مصر بالتكامل الاقتصادى الرقمى، والتصدى لتداعيات الجائحة، وتحقيق التعافى الشامل.

وأطلقت القاهرة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عقب بدء سريان اتفاقية التجارة الحرة القارية المنظمة لها، والتى كانت ضمن الأولويات التى أعلن عنها الرئيس خلال رئاسة مصر للاتحاد، وتسارعت الدول الإفريقية لإقامة تكتل اقتصادى بحجم ٣,٤ تريليون دولار يجمع ١,٣ مليار شخص؛ ليكون أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، وهو ما يقدم فرصة ذهبية لإحداث تحول اقتصادى وتنموى فى القارة.

السودان

احتضنت مصر الاشقاء من مختلف الجاليات الفارين من جحيم الحرب خاصة فى السودان الشقيق وأعفت فى بداية الحرب النساء والأطفال والرجال السودانيين فوق سن الخمسين من متطلبات الحصول على تأشيرة. واكد السفير الدكتور بدر عبد العاطى، وزير الخارجية، فى ابريل الماضى أن مصر تستضيف على أراضيها أكثر من ١٠ ملايين لاجئ، نصفهم من السودانيين يعيشون مندمجين فى المجتمع المصرى ويستفيدون من مختلف الخدمات العامة، مشددًا على أن ذلك يأتى فى ظل أوضاع اقتصادية شديدة الصعوبة تتحمل فيها الدولة المصرية أعباءً متزايدة. واكد ان سياسة القاهرة قائمة على الكرامة الإنسانية، وتعمل على تسهيل عودة السودانيين إلى وطنهم إذا اختاروا ذلك طواعية، فى ظل مؤشرات إيجابية على تحسن الأوضاع وعودة الاستقرار التدريجى فى بعض المناطق بالسودان.

بعد عقود من الشكوك

مصر وإيران.. من مصافحة دبلوماسية إلى عناق سياسى

كتبت- منار السويفى:

منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والعلاقات بين مصر وطهران تسير على درب القطيعة السياسية والحذر الأمنى، وعقب الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وخصوصا مع صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، شهدت العلاقات بين القاهرة وطهران محاولات لإذابة الجليد التاريخى الذى جمدها منذ عقود.

ومثلت ثورة ٣٠ يونيو نقطة تحول حاسمة فى العلاقات المصرية الإيرانية، فقد عاد النظام المصرى الجديد إلى مرتكزات الدولة العميقة فى السياسة الخارجية، لم تعد مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو تنظر إلى إيران كخصم دائم. فى تطور دبلوماسى لافت، أثارت زيارة وزير الخارجية الإيرانى عباس عراقجى إلى القاهرة، بدعوة من نظيره المصرى بدر عبدالعاطى، تكهنات واسعة بشأن دخول العلاقات المصرية الإيرانية مرحلة جديدة من التقارب المدروس، بعد سنوات من الفتور والحذر المتبادل، الزيارة التى وصفت بـ«غير التقليدية» جاءت استكمالاً لمسار بدأه عراقجى نفسه فى أكتوبر ٢٠٢٤، حين زار العاصمة المصرية لأول مرة منذ انقطاع طويل فى العلاقات امتد منذ عام ٢٠١٣. وبرزت أولى مؤشرات هذه الليونة المصرية فى مارس ٢٠٢٣، عندما أعلنت الحكومة السماح بدخول السياح الإيرانيين إلى البلاد، وفق ضوابط محددة، كخطوة أولى فى اختبار النوايا الإيرانية. تلك الخطوة، وإن بدت صغيرة، فإنها حملت رسالة سياسية بأن القاهرة منفتحة على إعادة النظر فى علاقاتها الإقليمية، بشرط احترام مصالحها الحيوية.

وعلى ضوء عودة العلاقات، واتخذت إيران مؤخرا قرارا بإزالة اسم الشارع المسمى خالد الإسلامبولى (قاتل السادات) من العاصمة طهران فى خلال شهر دون أى شروط إيرانية، كما أعلن مساعد الشئون السياسية بمكتب الرئيس الإيرانى مهدى سنائى، نوفمبر الماضى، أنه سيتم قريبا إعادة فتح السفارتين الإيرانية والمصرية.

وعن تطور العلاقات المصرية الإيرانية، أكد د. رامى عاشور، أستاذ العلاقات الدولية، فى تصريح خاص لـ«الوفد» أن العلاقات المصرية الإيرانية فى فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين وقبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كانت تتسم بدرجة عالية من الحذر المتبادل، رغم محاولات شكلية لإظهار تقارب سياسى لم يكن يستند إلى أرضية صلبة، وأوضح أن زيارة الرئيس الإيرانى آنذاك محمود أحمدى نجاد إلى القاهرة، وما تعرض له من إهانة علنية، كانت كاشفة عن حجم الرفض الشعبى والنخبوى لأى تقارب مع إيران، حتى فى ظل حكم تيار إسلامى يُفترض أنه أكثر انسجامًا مع طهران من غيره.

وأشار عاشور إلى أن الحذر الإيرانى لم يكن فقط من النظام المصرى آنذاك، بل من جماعة الإخوان نفسها، لاعتبارات أيدولوجية تتجاوز الحسابات السياسية، فكان الإخوان المسلمون، يشكلون أحد أبرز أفرع التنظيم العالمى للجماعة، والذى يرتبط بشكل وثيق بالخصم الإقليمى الأبرز لإيران، وهو تركيا، وبالتالى، لم تكن طهران تنظر إلى حكم الإخوان فى مصر على أنه فرصة، بل تعاملت معه بكثير من الريبة. وأضاف «عاشور» أن الموقف الإيرانى التقليدى من مصر له جذوره، منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات، عقب استضافته لشاه إيران محمد رضا بهلوى، ما تسبب فى قطيعة سياسية وخصومة استمرت لعقود، لكن الأمر مع الإخوان المسلمين كان أعمق، كونه خلافًا أيديولوجيًا يتصل ببنية المشروع السياسى والدينى للطرفين، وليس فقط بخلافات عابرة حول ملفات إقليمية. وشدد عاشور على أن عدم ترحيب الشارع المصرى باستئناف العلاقات مع إيران أو تطبيعها لعب دورا مهما فى تجميد أى خطوات عملية نحو التقارب، حتى خلال الفترات التى كانت فيها القيادة السياسية تميل إلى التجاوب مع الإشارات الإيرانية.

وقال أستاذ العلاقات الدولية، إنه ومع التغيرات الكبيرة التى شهدها الإقليم، وبخاصة بعد ٣٠ يونيو، بدأت موجة من البراغماتية السياسية تحكم سلوك الطرفين، حيث أدى واقع الأزمات المتشابكة فى المنطقة إلى تراجع الخطاب الأيديولوجى لحساب منطق المصالح، وأضاف أن التقارب المصرى الإيرانى يعكس تنازلا سياسيا متبادلا عن إرث الخلاف المرتبط بفترة ما بعد الشاه، مقابل تحقيق استقرار نسبى فى الإقليم. وقالت د. شيماء المرسى، الباحثة فى الشئون الإيرانية ومديرة وحدة الرصد والترجمة بالمنتدى العربى لتحليل السياسات الإيرانية، إن السياسة الإيرانية تجاه مصر شهدت تحولات دقيقة ومركبة منذ نهاية حربها مع العراق، حيث اتجهت طهران فى تسعينيات القرن الماضى إلى سياسة «خفض التوتر»، ليس فقط مع جيرانها العرب، بل حتى مع العراق الذى خاضت معه حربًا ضارية دامت ثمانى سنوات.

وأشارت إلى أن نقطة التحول جاءت بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حين بدأت الحكومة الإيرانية تعيد تموضعها فى الإقليم، وتظهر مرونة أكبر تجاه خصومها، وأكدت أن مصر، التى تضع «حفظ السلام الإقليمي» فى صدارة أولوياتها، رأت أن انخراط إيران فى تسويات إقليمية، مثل مشاركتها فى وقف إطلاق النار بلبنان، وسلوكها الأكثر مرونة تجاه التصعيد بين الحوثيين والولايات المتحدة، يعطى إشارات قابلة للبناء عليها فى أى حوار ثنائى. وأكدت د. شيماء المرسى أن إيران، رغم انفتاحها الأخير، لا تزال تتطلع إلى موقف سياسى مصرى داعم فى ملف تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، وسط استمرار التهديدات الأمريكية باستهداف البرنامج النووى.

«مصر» المتحدث الأمين باسم القضية الفلسطينية

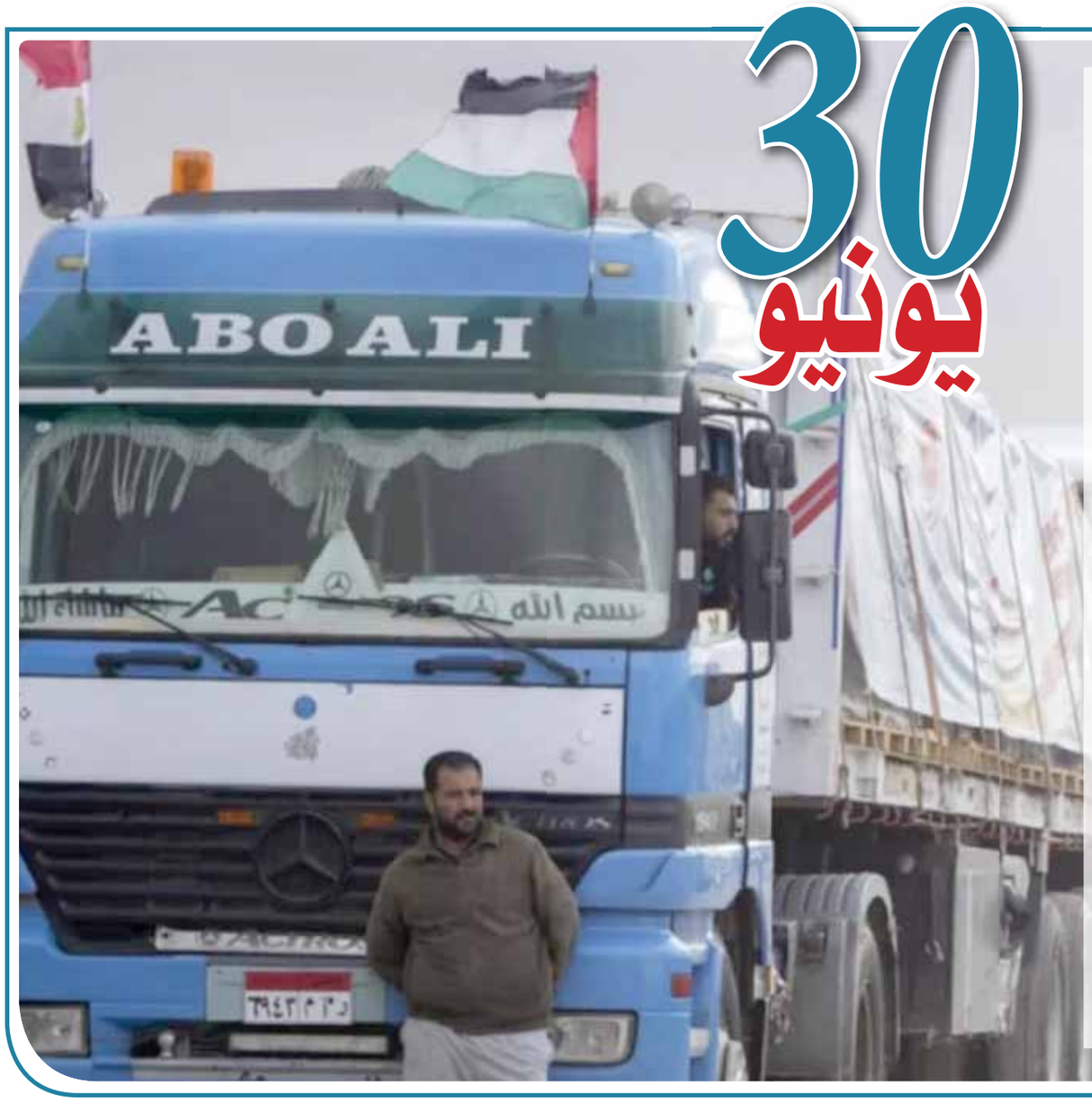

كتبت- سحر رمضان:

لم تنشأ الدولة المصرية من فراغ بل نتاج حضارة تركت بصمتها على العالم مصر الدولة العميقة بأجهزتها ركيزة الامن القومى لوطن تلقى الطعنات داخليا وخارجيا بدهس مخططات الشر العالمية «مبتسما بسخرية»، مثلت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ نقطة حاسمة، لم تقتصر آثارها على الداخل بل امتدت إلى الإقليم بأسره، وشكلت ضربة موجعة لتنظيم الإخوان وأذرعه العابرة للحدود، ومنى التنظيم بهزيمة ساحقة فى انتخابات بعض الدول بينها المغرب وأعادت القاهرة بحكمة وذكاء دبلوماسى رسم خريطة التوازنات فى المنطقة واستعادت مكانتها الدولية فى وقت يواجه الشرق الاوسط مخططات التفتيت والتقسيم بعد اكثر من ١٠٠ عام على خطة سايكس بيكو.

لم تتخلَ مصر عربيا وافريقيا ودوليا ابدا عن القضية الفلسطينية يوما ما حتى فى احلك الظروف السياسية التى مرت بها- قبل ثورة يونيو لتصحيح الاوضاع -ومحاولات دفع مصر الى الوراء وضرب ثوابتها الداخلية واجهاض دورها المحورى بمحاولة البعض المزايدة على دورها على الصعيد الانساني.

كانت وتظل مصر المساند الاكبر لقضية العرب الاولى بصفتها أكبر دولة عربية وكقوة إقليمية تقود وتتفاعل وتناصر القضية الفلسطينية منذ النكبة العربية عام١٩٤٨ حتى طوفان الاقصى ٢٠٢٣ حيث سارعت بقمة القاهرة الدولية للسلام فى نوفمبر من نفس العام برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى وحضرها أكثر من ٣٠ دولة وأمين عام الأمم المتحدة ولم تغلق مصر ابدا معبر رفح البرى الحدودى مع القطاع المحاصر ودعمت الشعب الفلسطينى الشقيق بالالاف من قوافل المساعدات الانسانية الى جانب علاج مصابى الارهاب الصهيونى بالمستشفيات بالقاهرة والمحافظات الميدانية بشمال سيناء وداخل قطاع غزة.

كما ترأس الرئيس عبد الفتاح السيسى فى مارس الماضى، أعمال القمة العربية غير العادية التى عُقدت بطلب من دولة فلسطين فى العاصمة الإدارية الجديدة. وشهدت القمة نقاش القادة العرب بشأن سبل دعم الشعب الفلسطينى والحفاظ على حقوقه حيث أكدوا رفضهم المطلق لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم أو لتصفية القضية دعما لثبات الموقف المصرى العربى فيما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس المحتلة، كونه السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم فى المنطقة.

وتناولت القمة أيضًا استعراض واعتماد الخطة المصرية لإعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير سكانه، حيث أعرب القادة العرب عن دعمهم الكامل لهذه الخطة، وهو ما تجلى فى البيان الختامى للقمة.

وتجلت حكمة الوسيط المصرى خلال مفاوضات وقف الابادة الجماعية للشعب الفلسطينى بين المقاومة الفلسطينة ممصلة فى حركة «حماس» و حكومة الاحتلال الصهيونى برفض القاهرة اعتبار الحركة مصنفة «ارهابية» واصرت على انها حركة تحرروطنى مقاومة للاحتلال وفصلت بذلك مصر الكبيرة بين ما جرى على أرضها من جانب تنظيم الاخوان.

ونجحت الجهود الكبيرة التى تبذلها القاهرة فى التوسط بين حركات المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلى فى التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، عبر رؤى ومبادرات تهدف إلى تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني. تزامنا مع حث الدولة المصرية لحركات المقاومة على ضرورة الوحدة وانهاء الانقسام.

كما شارك الرئيس عبدالفتاح السيسى، فى القمة العربية فى دورتها الـ٣٤ والمنعقدة فى بغداد عاصمة العراق، والتى ناقشت عددًا من التحديات التى تواجه المنطقة العربية سياسيًا واقتصاديًا.

وشدد على ان الشعب الفلسطينى صامد عصى على الانكسار، متمسك بحقه المشروع فى أرضه ووطنه مستعرضا جهود مصر السياسية منذ أكتوبر ٢٠٢٣ لوقف نزيف الدم الفلسطينى للوصول إلى وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية. ومطالبة المجتمع الدولى وعلى رأسه الولايات المتحدة باتخاذ خطوات حاسة لإنهاء هذه الكارثة الإنسانية.

العلاقات مع تركيا.. من القطيعة إلى القيادة

ميشيل الشماعى لـ«الوفد»: القاهرة فرضت رؤيتها الاستراتيجية

كتبت- أمانى زكى:

لم تكن المصالحة بين مصر وتركيا فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى مجرّد «إزالة سوء تفاهم»، بل تحولت إلى نموذج استراتيجى فى كيفية تحويل الخلافات العميقة إلى أوراق تفاوض وندية. فعلى مدى عشر سنوات، انتقلت العلاقة من القطيعة الكاملة إلى اتفاقات شراكة استراتيجية، لكن بشروط مصرية صرفة. انفجرت العلاقة بين القاهرة وأنقرة فى أعقاب الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين عام ٢٠١٣. حينها، ووفرت تركيا ملاذًا إعلاميًا وسياسيًا لقيادات الجماعة، بينما سحبت مصر سفيرها من أنقرة، وخفضت مستوى التمثيل الدبلوماسى. لكن الدولة المصرية قررت ألا تستدرج إلى حرب شعارات، واعتمدت ما يشبه سياسة «الصمت المحسوب»، مستندة إلى معادلة بسيطة السيادة لا تساوم، والأمن القومى لا يفاوض عليه.

٢٠٢٠–٢٠٢٣ مهلة اختبار النوايا

فى ٢٠٢٠، بدأت تركيا إرسال إشارات لخفض التصعيد توقف جزئى للهجوم الإعلامى على مصر، تنسيق أمنى غير معلن فى ملفات ليبيا وسيناء، واتصالات مباشرة بين أجهزة الاستخبارات. لكن القاهرة لم تفتح الباب سريعًا. طلبت التزامات مكتوبة بوقف دعم التنظيمات المعادية، وتجميد النشاط الإعلامى الممول من أنقرة، وضمانات بعدم التدخل فى الشأن الداخلى المصرى. وجاءت زيارة وزير الخارجية سامح شكرى إلى تركيا بعد زلزال ٢٠٢٣ لتُعيد المياه إلى مجاريها بشكل تدريجى، بملف إنسانى لا يحمل شروطًا، لكن يحمل إشارات سياسية عميقة.

٢٠٢٤ أردوغان فى القاهرة

فى فبراير ٢٠٢٤، زار الرئيس التركى رجب طيب أردوغان القاهرة لأول مرة منذ ٢٠١٢، ووصفت الزيارة بأنها «تاريخية» ليس لطابعها البروتوكولى، بل لأنها تمت فى سياق تغير موازين القوى. لم تقدم مصر تنازلات، بل طرحت جدول أعمال واضح احترام السيادة، وقف دعم الجماعات السياسية، وتأسيس تعاون إقليمى لا يقوم على المحاور بل على المصالح.

وبعدها، زار السيسى أنقرة، وأعلن رسميًا عن تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجى بين البلدين، وهو هيكل سياسى واقتصادى وعسكرى يربط ملفات التنسيق بحزمة مصالح واقعية، منها خطوط الغاز، ملفات الطاقة، الملاحة فى شرق المتوسط، والتنسيق فى ليبيا.

خلال سنوات التوتر السياسى، استمرت العلاقات الاقتصادية حتى بلغت نحو ٦,٥ مليار دولار فى ٢٠٢٢. لكن مع تحسن العلاقات السياسية، تم الاتفاق على خطة للوصول إلى ١٥ مليار دولار فى التبادل التجارى خلال ٥ سنوات.

الاستثمارات التركية فى مصر تجاوزت حاجز ٢,٥ مليار دولار، خاصة فى قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والدوائية. وتم فتح ملف التعاون فى الصناعات الدفاعية والطائرات المسيّرة، إضافة إلى إمكانيات الربط بين موانئ البلدين. مصر اشترطت ألا يستخدم الاقتصاد كورقة ضغط، بل كرافعة لبناء شراكة إقليمية مستدامة، وهو ما وافقت عليه أنقرة ضمنيًا، بحثًا عن مخرج من عزلتها السابقة شرق المتوسط.

بهذا التحول، أثبتت مصر فى عهد السيسى أنها لا تعادى أحدًا، لكنها لا تدار من الخارج. فهى تبنى الشراكات، وتدير الخلافات، وتعيد رسم خرائط المنطقة

غزة وليبيا وسوريا: من الصدام إلى التنسيق

فى ملفات الإقليم، بدأت القاهرة وأنقرة تتعاملان ببراغماتية كاملة. فى ملف غزة، رفض الطرفان مخططات التهجير، وشاركا فى الضغط على إسرائيل لوقف العمليات العسكرية. وفى ليبيا، تم التوافق على وقف دعم الأطراف المتصارعة عسكريًا، والالتزام بمسار سياسى شامل. أما فى سوريا، فقد أبدت تركيا مرونة لأول مرة تجاه عودة دمشق للجامعة العربية، وهو ما عكس تراجعًا نسبيًا أمام الموقف المصرى الثابت.

وفى السياق أكد الدكتور «ميشيل الشماعي» الكاتب والمحلل السياسى اللبنانى فى تصريحه لـ«الوفد» أن أبرز ما ساعد فى كسر هذا الجمود هو تقاطع المصالح الاستراتيجية، خصوصًا فى ملف الغاز الطبيعى بشرق المتوسط، فى ضوء سعى تركيا إلى الانخراط فى ترتيبات إقليمية جديدة بعد انتهاء الحقبة الرمزية لمعاهدة سيفر، والتى شكلت فى الوعى التركى عقدة نفسية تاريخية من التآمر الغربى، قبل أن تلغى فى لوزان ١٩٢٣.

وشدد على أن مصر نجحت فى فرض رؤيتها الاستراتيجية فى هذه المرحلة، مستفيدة من التغيرات المتسارعة فى الإقليم، لا سيما بعد انفجار الوضع فى غزة وانطلاق موجة إعادة التموضع السياسى عبر الاتفاقيات الإبراهيمية، الأمر الذى فرض على أنقرة والقاهرة معًا ضرورة تجاوز الحواجز الأيديولوجية لصالح الانخراط فى منطق سياسى جديد.

وأوضح المحلل السياسى أن تركيا باتت ترى فى السوق المصرى فرصة استثمارية واعدة، إضافة إلى تطلعها لاستخدام قناة السويس كممر لصادراتها، وهو ما يجعل التعاون الاقتصادى عنصرًا حيويًا فى بناء الثقة المتبادلة. كما لفت إلى الرغبة التركية فى الشراكة مع مصر فى ملفات إعادة الإعمار، سواء فى غزة أو ليبيا، وهو ما يتطلب تنسيقًا وثيقًا بين البلدين.

وأضاف أن قرار أنقرة بتقييد نشاطات جماعة الإخوان المسلمين على أراضيها كان بمثابة تنازل واضح تجاه القاهرة، ومؤشرًا على استعداد تركيا لتقديم تنازلات سياسية تمهيدًا لاستعادة العلاقات، مؤكدًا أن هذا القرار ساعد كثيرًا فى تهدئة التوترات وإحداث اختراق سياسى فعلى.

وقال إن ما جرى يعكس براغماتية سياسية واستقلالًا فى القرار الاستراتيجى، ويؤكد أن مصر ما بعد ٣٠ يونيو لم تعد تقبل بإملاءات عقائدية أو استقطابات سياسية ضيقة، بل باتت توازن بين مصالحها الإقليمية من خلال سياسات تعتمد على الواقعية لا الانفعال.

ومع ذلك، شدد الشماعى على أن ملف جماعة الإخوان المسلمين سيبقى نقطة اختبار حساسة فى العلاقات المصرية التركية، رغم الخطوات الإيجابية، معتبرًا أن الرأي العام المصرى لا يزال منقسمًا بشأن هذا التقارب، ما يستدعى تعاملاً دبلوماسيًا حذرًا ومتدرجًا من الطرفين.

واختتم الشماعى تصريحاته بالتأكيد على أن مسار التقارب بين مصر وتركيا يشكل مؤشرًا على أن القاهرة تعتمد نهجًا متوازنًا ومصالحَ وطنية لا تخضع للضغوط الأيديولوجية، معتبرًا أن البلدين يمتلكان معًا القدرة على لعب دور محورى فى ولادة شرق أوسط جديد، بشرط الحفاظ على الثقة السياسية المتبادلة كركيزة لأى شراكة مستقبلية.

«الخليج».. من المواقف الرمادية إلى التحالفات البيضاء

كتبت- منار السويفى:

تمثل العلاقات المصرية الخليجية واحدة من الركائز الحيوية للأمن القومى العربي، لما للطرفين من ثقل سياسى واقتصادى وروحى فى المنطقة، على الرغم من مرورها بتحولات دراماتيكية، تأرجحت ما بين القلق والفتور إلى الدعم الاستثنائى والتحالف الوثيق، مع اندلاع الثورات العربية منذ ٢٠١١، ثم صعود جماعة الإخوان إلى الحكم فى مصر، ومن ثم الإطاحة بها فى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

دخلت العلاقات بين مصر وغالبية دول الخليج، باستثناء قطر، فى حالة من التوتر البارد والريبة المتبادلة، خلال حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، المنتمى لجماعة الإخوان المسلمين.

وشهدت عواصم الدول الخليجية، تهديدا مباشرا لبنية أنظمتها السياسية، فى صعود الإخوان إلى الحكم، خاصة مع ظهور خطاب يدعو إلى «تصدير الثورة» عبر شعارات شعبوية غامضة.

وأظهرت الإمارات العربية المتحدة، بشكل خاص، تخوفها من نوايا الإخوان فى مصر، وأعادت تقييم علاقاتها مع القاهرة، كما توترت العلاقات مع السعودية، والتى اتبعت سياسة أكثر تحفظا تجاه حكومة الرئيس مرسي، رغم أنها أبقت على قنوات التواصل الرسمية.

فى المقابل، ظهرت قطر كالداعم الأكبر لحكم الإخوان، وقدمت مساعدات مالية سخية تخطت ٨ مليارات دولار، فضلا عن دعم سياسى وإعلامي، عبر وسائل إعلامها مثل قناة «الجزيرة»، ما اعتبر اصطفافا معلنا خلف مشروع الإسلام السياسى فى مصر والمنطقة.

لقد مثلت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، التى أطاحت بحكم الإخوان بعد عام واحد فقط من توليهم السلطة، نقطة انعطاف تاريخية فى علاقات مصر مع دول الخليج، فمنذ إعلان عزل الرئيس محمد مرسي، حتى سارعت دول الخليج إلى التعبير عن دعمها الكامل للتحول الجديد.

فى اليوم التالى للثورة، أعلنت كل من السعودية والإمارات والكويت حزمة دعم مالى واقتصادى عاجلة لمصر، بلغت نحو ١٢ مليار دولار، فى صورة منح وودائع ومساعدات بترولية. ولم تكن هذه مجرد مساعدة مالية، بل كانت رسالة سياسية حاسمة مفادها أن هذه الدول ترى فيما حدث فى مصر تصحيحًا لمسار ثورة يناير. ودخلت العلاقات المصرية الخليجية، منذ منتصف ٢٠١٣، فى مرحلة التحالف الاستراتيجى العلني، وعلى رأس هذا التحالف وقفت الإمارات والسعودية، كجزء من استراتيجية إقليمية لمواجهة تمدد الإسلام السياسى الذى طال بعض الدول العربية. وتبنت الإمارات دعما شاملا لمصر فى مشروعات التنمية والإسكان والبنية التحتية، وشاركت فى مشاريع كبرى داخل العاصمة الإدارية الجديدة، كما دعمت مؤسسات مصرية فى التعليم والطاقة.

أما السعودية، فقد احتفظت بدور سياسى واقتصادى مزدوج، وشهدت العلاقات ذروتها فى عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذى وصف استقرار مصر بأنه «من استقرار السعودية»، وشهدت هذه العلاقة زيارات متبادلة على أعلى مستوى، وتطابقا فى المواقف تجاه ملفات مثل الأزمة السورية واليمنية والليبية.

من جهتها، دعمت الكويت مصر بخط مالى واقتصادى بلغ نحو ٤ مليارات دولار وكانت من أولى الدول الخليجية التى أوفدت وفودا دبلوماسية واقتصادية إلى القاهرة لتأكيد الدعم.

أما قطر، فظلت على مسار مختلف، ووصلت دعمها للإخوان، ما أدى إلى استمرار القطيعة السياسية بينها وبين مصر حتى اندلاع الأزمة الخليجية فى ٢٠١٧، والتى كانت مصر أحد أطرافها إلى جانب السعودية والإمارات والبحرين، فى مواجهة المحور القطري–التركي، مع اتفاق العلا فى ٢٠٢١، بدأت مصر وقطر فى إعادة ترميم العلاقات، وشهدت لقاءات رفيعة المستوى ومشاريع استثمارية قطرية دخلت السوق المصرى فى محاولة لتحسين المناخ السياسي.

ومنذ ثورة ٣٠ يونيو، تتشارك مصر والخليج فى مجموعة من الملفات الكبرى، مثل: مكافحة الإرهاب، حفظ استقرار الدول العربية المتصدعة.

كما نشأت تحالفات إقليمية جديدة غير مسبوقة، مثل «تحالف العلا» أو آلية «الشراكة الصناعية التكاملية» بين مصر والإمارات والأردن والبحرين، وظهر ما يشبه التنسيق الدائم فى قضايا الطاقة، الأمن الغذائي، والاستثمار، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

وأصبحت اليوم العلاقات بين مصر ودول الخليج أكثر متانة وتربطها مصالح مشتركة طويلة الأمد، تتجاوز المساعدات إلى شراكات تنموية حقيقية واستثمارات استراتيجية، فى قطاعات الطاقة والموانئ والزراعة والتكنولوجيا.

ولذلك لم تعد العلاقات المصرية الخليجية بعد ثورة ٣٠ يونيو قائمة على الدعم فقط، بل تطورت إلى علاقة تبادلية تقوم على التكامل والشراكة فى بناء مستقبل مشترك عربى فى مواجهة التحديات العالمية.

30 يونيو

فى الذكرى الـ٥٥ لعيد الدفاع الجوى وإنشاء حائط الصواريخ

الفريق ياسر الطودى قائد قوات الدفاع الجوى:

رجالنا يتحملون مسئولية الدفاع عن سماء مصر

أكد الفريق ياسر الطودى قائد قوات الدفاع الجوى المصري، أن رجال الدفاع الجوى المرابطين فى كل ربوع الوطن متحملون مسئولية الدفاع عن سماء مصر بإخلاص واقتدار ليل نهار، وأشار قائد قوات الدفاع الجوى إلى أن رجال الدفاع الجوى سطروا بأحرف من نور صفحات مضيئة فى تاريخ العسكرية المصرية بالإعلان عن اكتمال إنشاء حائط الصواريخ على امتداد جبهة قناة السويس. فخلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو عام ١٩٧٠، انطلقت صواريخ الدفاع الجوى، لتفاجئ أحدث مقاتلات العدو والتى تهاوت على جبهة القتال وهو ما أطلق عليه أسبوع تساقط الفانتوم، معلنة عن مولد القوة الرابعة قوات الدفاع الجوى، كخط الدفاع الحاسم عن سماء الوطن وسيادتها، واتخذت قوات الدفاع الجوى يوم الثلاثين من يونيو عام ١٩٧٠ عيداً لها، لِتسطر قوات الدفاع الجوى أروع الصفحات، وتضع اللبنة الأولى فى صرح الانتصار العظيم للجيش المصرى خِلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

٣٠ يونيو ١٩٧٠ يوم مجيد فى تاريخ العسكرية المصرية.. وأسبوع تساقط الفانتوم كان إعلان مولد خط الدفاع الحاسم عن سماء الوطن

موشى ديان أعلن رابع أيام القتال أنه عاجز عن اختراق شبكة الصواريخ المصرية

حوار: محمد صلاح

وأكد قائد قوات الدفاع الجوى المصرى أن رجال قوات الدفاع الجوى، يُعاهدون الله أن يَظلوا الحصن المنيع، دائما على أهبة الاستعداد، حراساً لسماء مصرنا الحبيبة، مُجددين العهد لرئيس الجمهورية، أن يظلوا دوماً جنوداً أوفياء حافظين العهد مستمرين فى التطوير والتحديث وزيادة القدرات القتالية، لمجابهة ما يستجد من تهديدات وتحديات، لنحفظ لِلأمة هيبتها ولِسماء مصر قُدسيتها. حفظ الله مِصر وحفظ جيشها ووقاها وشعبها شر الفِتن، وجَعلها واحة للأمن والأمان لتستمر فى مسيرة التقدُم والرُقى والازدهار.

فى هذا الحوار تحدث الفريق ياسر الطودى قائد قوات الدفاع الجوى، عن أهم التحديات التى تواجه مصر ودور قوات الدفاع الجوى فى الحفاظ على سماء مصر من أى عدوان وأحدث الأنظمة المتطورة التى دخلت الدفاع الجوى لتواكب الأحداث المتلاحقة التى تواجهها منطقة الشرق الأوسط والدول المحيطة بنا وهذا نص الحوار:

● تحتفل قوات الدفاع الجوى كل عام فى الثلاثين من شهر يونيو بعيد الدفاع الجوى.. نرجو إلقاء الضوء على أسباب اختيار ذلك اليوم؟

– الأول من فبراير ١٩٦٨ بدأنا رحلة طويلة من العمل والكفاح لإنشاء قوات الدفاع الجوى والتى تم تسليحها وتدريبها تحت ضغط هجمات العدو الجوى خلال حرب الاستنزاف، ويعتبر صباح يوم ٣٠ يونيو عام ١٩٧٠ يوماً مجيداً فى تاريخ العسكرية المصرية، حيث تمكنت تجميعات الدفاع الجوى من إسقاط (١٢) طائرة من أحدث الطرازات (فانتوم – سكاى هوك) وأسر طياريها وكانت هذه أول مرة تسقط فيها طائرة فانتوم وتوالى بعد ذلك سقوط الطائرات وهو ما أطلق عليه أسبوع تساقط الفانتوم معلنة عن مولد القوى الرابعة لقواتنا المسلحة الباسلة، واتخذت قوات الدفاع الجوى هذا اليوم عيدا لها.

● يتردد دائما أثناء الاحتفال بعيد قوات الدفاع الجوى كلمة (حائط الصواريخ) ماذا تعنى هذه الكلمة وكيف تم إنشاء هذا الحائط؟

– حائط الصواريخ هو تجميع قتالى متنوع من الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات فى أنساق متتالية داخل مواقع ودشم محصنة بمهمة توفير الدفاع الجوى عن التجميع الرئيسى للتشكيلات البرية والأهداف الحيوية والقواعد الجوية والمطارات على طول الجبهة غرب القناة.

هذه المواقع تم إنشاؤها فى ظروف بالغة الصعوبة، وبتضحيات عظيمة تحملها رجال الدفاع الجوى والمهندسون العسكريون والمدنيون من شعب مصر العظيم حيث استمر العدو الجوى فى استهداف تلك المواقع أثناء إنشائها ولإنشاء حائط الصواريخ كان لزاماً علينا اتباع أحد الخيارين:

الخيار الأول: القفز بكتائب حائط الصواريخ دفعة واحدة للأمام واحتلال مواقع ميدانية متقدمة دون تحصينات وقبول الخسائر المتوقعة لحين إتمام إنشاء التحصينات. الخيار الثانى: هو الوصول بكتائب حائط الصواريخ إلى منطقة القناة على وثبات مع إنشاء تحصينات كل نطاق واحتلاله تحت حماية النطاق الخلفى له ... وهكذا ... وهو ما استقر الرأى عليه.

وتم تنفيذ هذه الأعمال بنجاح تام وبدقة عالية.

ففى خلال الفترة من أبريل إلى أغسطس عام ١٩٧٠ استطاعت كتائب الصواريخ المضادة للطائرات منع العدو من الاقتراب الجوى من قناة السويس، ما أجبر إسرائيل على قبول (مبادرة روجرز) لوقف إطلاق النار اعتباراً من صباح ٨ أغسطس ١٩٧٠ لتسطر قوات الدفاع الجوى أروع الصفحات وتضع اللبنة الأولى فى صرح الانتصار العظيم للجيش المصرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

● كيف قام الدفاع الجوى المصرى بتحطيم أسطورة الذراع الطولى لإسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣؟

– خلال فترة وقف إطلاق النار بدأ رجال الدفاع الجوى فى الإعداد والتجهيز لحرب التحرير واستعادة الأرض والكرامة من خلال استكمال التسليح بأنظمة حديثة (سام – ٣، سام – ٦) ورفع مستوى الاستعداد والتدريب القتالى للقوات ونجحت قوات الدفاع الجوى فى حرمان العدو الجوى من استطلاع قواتنا غرب القناة بإسقاط طائرة الاستطلاع الإلكترونى (الإستراتو كروزر) صباح يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧١ وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قامت قوات الدفاع الجوى بدور هام لتأمين العبور وتوفير التغطية بالصواريخ عن التجميعات الرئيسية للجيوش الميدانية والأهداف الحيوية والاستراتيجية على كافة ربوع مصر فى ظل امتلاك العدو الجوى لعدد (٦٠٠) طائرة من أحدث الطرازات ميراج، فانتوم، سكاى هوك.

قيادتنا السياسية تولى كافة الدعم لضمان التطوير والتحديث المستمر بكل الأسلحة والمعدات

وخلال ليلة ٦/٧ أكتوبر نجحت قوات الدفاع الجوى فى إسقاط أكثر من (٢٥) طائرة بالإضافة إلى إصابة أعداد أخرى وأسر عدد من الطيارين ما اضطر قائد القوات الجوية المعادية من إصدار أوامره للطيارين بعدم الاقتراب من قناة السويس لمسافة أقل من ١٥ كم.

وخلال الثلاثة أيام الأولى من الحرب فقد العدو الجوى أكثر من ثلث طائراته وأكفأ طياريه، ما جعل (موشى ديان) يعلن فى رابع أيام القتال عن عجزه عن اختراق شبكة الصواريخ المصرية، وذكر فى أحد الأحاديث التليفزيونية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ (أن القوات الجوية الإسرائيلية تخوض معارك ثقيلة بأيامها ... ثقيلة بدمائها)، وكانت الملحمة الكبرى لقوات الدفاع الجوى خلال حرب أكتوبر هو إسقاط ٣٢٦ طائرة للعدو وأسر عدد ٢٢ طياراً وتنتهى الحرب بفرض الإرادة وتجنى مصر من موقع القوة ثمار السلام.

● تعتبر منظومة الدفاع الجوى المصرى من أعقد منظومات الدفاع الجوى فى العالم حيث تشتمل على العديد من الأنظمة المتنوعة... فما عناصر بناء المنظومة.

– أدى التطور الهائل فى وسائل وأسلحة الهجوم الجوى الحديثة والاستخدام الموسع للطائرات الموجهة بدون طيار والصواريخ الطوافة والباليستية، إلى ضرورة تواجد منظومة دفاع جوى ذات قدرات نوعية عالية تواكب التطور التكنولوجى للعدائيات الجوية الحديثة وتتميز بالتنوع والتعدد والتكامل ... وبما يحقق القوة والقدرة والصمود.

وتتكون المنظومة من عناصر استطلاع وإنذار باستخدام أجهزة رادارية وعناصر مراقبة جوية بالنظر تقوم باكتشاف العدائيات الجوية المختلفة وإنذار القوات عنها، بالإضافة إلى العناصر الإيجابية من الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات ذات المديات المختلفة لتوفير الدفاع الجوى عن الأهداف الحيوية والتشكيلات التعبوية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية، وتتم السيطرة على عناصر المنظومة بواسطة مراكز قيادة وسيطرة على مختلف المستويات تعمل فى تعاون وثيق مع القوات الجوية والبحرية والحرب الإلكترونية بهدف الضغط المستمر على العدو الجوى ومنعه من تنفيذ مهامه وتكبيده أكبر خسائر ممكنة.

● أدى التطور الهائل فى أسلوب الحصول على المعلومات وتعدد مصادر الحصول عليها إلى عدم وجود أسرار عن أنظمة التسليح فى معظم دول العالم، فكيف نطمئن بأن سماء مصر آمنة وستظل؟

– فى عصر السماوات المفتوحة أصبح العالم قرية صغيرة وتعددت وسائل الحصول على المعلومات سواء بالأقمار الصناعية أو أنظمة الاستطلاع الإلكترونية المختلفة وشبكات المعلومات الدولية، بالإضافة إلى وجود الأنظمة الحديثة القادرة على التحليل الفورى للمعلومة بإستخدام الذكاء الإصطناعى مما يجعل المعلومة متاحة أمام من يريدها.

ونحن لدينا اليقين إلى أن السر لا يكمن فيما نمتلكه من أنظمة حديثة ولكن يكمن فى القدرة على تطوير فكر الاستخدام بطريقة غير نمطية وبما يمكنها من تنفيذ مهامها بكفاءة عالية.

● أكدت خبرات الحروب المصرية أن سر نجاح القوات المسلحة يكمن فى العنصر البشرى، فماذا أعددتم للارتقاء بأداء الجندى المقاتل علمياً وبدنياً ونفسياً؟

– تدرك قيادة قوات الدفاع الجوى أن الثروة الحقيقية تكمن فى الفرد المقاتل الذى يعتبر الركيزة الأساسية للمنظومة القتالية لقوات الدفاع الجوى وخططنا إلى تطوير مهارات وقدرات الفرد المقاتل من خلال مسارين:

الأول: إعادة صياغة شخصية الفرد المقاتل.

الثانى: تطوير العملية التعليمية والتدريبية للفرد المقاتل.

● تهتم القوات المسلحة بالتعاون العسكرى مع العديد من الدول العربية والأجنبية، والذى يعتبر إحدى ركائز التطوير فكيف يتم تنفيذ ذلك فى قوات الدفاع الجوى؟

– تحرص قوات الدفاع الجوى على زيادة محاور التعاون العسكرى مع نظائرها بالدول الشقيقة والصديقة فى كافة المجالات، ففى مجال التدريب يتم استضافة الطلبة من الدول الشقيقة والصديقة بكلية الدفاع الجوى للتأهيل بعلوم الدفاع الجوى، المواد الهندسية، وتبادل إيفاد الضباط لحضور فرق التأهيل العامة والتخصصية والدورات المتقدمة – الراقية – القادة، دورات أركان حرب التخصصية فى مجال الدفاع الجوى لدراسة العلوم العسكرية الحديثة بمعهد الدفاع الجوى إضافة إلى تبادل الزيارات لأعضاء هيئة التدريس والدارسين (كلية – معهد) مع الدول الصديقة والشقيقة لتبادل الخبرات فى مجال أساليب التعليم و التدريب الحديثة، وتنفيذ تدريبات مشتركة لأنظمة الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات مثل التدريب المصرى الأمريكى (النجم الساطع)، التدريب المصرى الروسى (سهم الصداقة)، التدريب المصرى اليونانى (ميدوزا)، التدريب المصرى/ الفرنسى (كليوباترا)، التدريب المصرى/ الباكستانى (حماة السماء)، التدريب المصرى/ السعودى (تبوك)، التدريب المصرى/ الأردنى (العقبة). تبادل إيفاد ضباط وقادة وحدات دفاع جوى للتعايش بوحدات دجو المتماثلة لتبادل الخبرات العملية.

وفى مجال التسليح يتم تبادل الخبرات فى مجال التأمين الفنى لأنظمة الدفاع الجوى المتماثلة باستغلال الإمكانيات المتطورة والكوادر المؤهلة فى التدريب والإصلاح ورفع الكفاءة وإطالة أعمار المعدات. أما مجال العمليات فيتم تبادل الخبرات فى أساليب التخطيط لتوفير الدفاع الجوى عن الأهداف الحيوية وعقد ورش عمل على مستوى المتخصصين فى مجال مجابهة التهديدات الجوية الحديثة للطائرات الموجهة بدون طيار، الصواريخ الطوافة/ الباليستية. وفى مجال البحوث الفنية والتطوير يتم تبادل الزيارات للمراكز البحثية. وعقد ورش عمل لتبادل الخبرات فى مجالات (حل المشاكل الفنية وتوفير مقومات التأمين الفنى للأنظمة المتعذر إصلاحها/ المتوقف إنتاجها ببلد المنشأ).

● على ضوء العمليات العسكرية الحديثة والتطور الملحوظ فى أسلحة الهجوم الجوى وفكر وأساليب استخدامها ما هى التحديات التى تواجه منظومة الدفاع الجوى؟

– أبرزت العمليات العسكرية الأخيرة ظهور مراكز ثقل جديدة تحسم النتائج منها: التفوق الجوى بامتلاك المقاتلات الحديثة والمصممة بتكنولوجيا الإخفاء ومزودة برادارات متطورة ومجهزة بنقاط تعليق متعددة لحمل الذخائر الذكية فائقة الدقة، تطلق من بعد ولها القدرة على اختراق التحصينات وتؤمن أعمال قتالها طائرات (قيادة وسيطرة، الحرب الإلكترونية) ويصاحبها طائرات التزود بالوقود لتنفيذ عمليات جوية بعيدة المدى بأقصى حمولة تسليح دون الحاجة للعودة إلى قواعدها والاستخدام المكثف للطائرات الموجهة بدون طيار متعددة المهام (سطع/عق/ انفجارية/ مسلحة/ ...)، خداعية يتم إطلاقها بكثافات كبيرة لإرباك القيادة والسيطرة واستنزاف الذخائر الصاروخية.

والتفوق الصاروخى: بالتوسع فى تنفيذ الضربات الصاروخية (باليستية/ طوافة) ذات السرعات الفرط صوتية والقدرة العالية على المناورة، ومتعددة الرؤوس الحربية (نظام الإغراق).

والتفوق التكنولوجى: بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعى فى نظم التسليح الجوى أدى إلى حدوث طفرة هائلة فى دقة الإصابة وتجنب مناطق عمل وسائل الدفاع الجوى وتنفيذ هجمات سيبرانية على البنية التحتية والمعلوماتية قبل شن الضربات الجوية/ الصاروخية لشل وإرباك أنظمة الاتصالات ونظم المعلومات ومراكز القيادة والسيطرة وتنفيذ العمليات النفسية بكافة الوسائل (المرئية، المسموعة، وسائل التواصل الإجتماعى)... للتأثير المعنوى على القوات/ الرأى العام وتماسك الجبهة الداخلية.

التأمين بالمعلومات الدقيقة: لرصد وتحديد مواقع الدفاع الجوى وإعداد بنك بالأهداف المخطط إستهدافها ببدء العمليات – زرع العملاء فى مواقع متقدمة بالعمق للتأثير على القواعد الجوية ووسائل جو وتعليم أهداف الضربة للتوجيه الدقيق للذخائر الجوية.

مُقاتلو الدفاع الجوى مسلحون بالعلم والإيمان وأحدث المنظومات وقادرون على التعامل الفورى ضد أى خطر

توصف قوات الدفاع الجوى دائما بأنها درع السماء القادر على صد أى عدوان جوى خصوصاً فى الحروب الحديثة، نطلب منكم رسالة طمأنينة للشعب المصرى عن قوات الدفاع الجوى.

فى البداية أود أن أوضح أمراً هاماً جداً .. نحن كرجال عسكريين نعمل طبقاً لخطط وبرامج محددة وأهداف واضحة، إلا أننا فى ذات الوقت نهتم بكل ما يجرى حولنا من أحداث ومتغيرات فى المنطقة، والتهديدات التى تتعرض لها كافة الاتجاهات الآن وما تثيره من قلق بشأن المستقبل، ولكن يظل دائماً وأبداً القوات المسلحة ملتزمة بأهدافها وبرامجها وأسلوبها للمحافظة على كفاءتها القتالية فى أوقات السلم والحرب وعندما نتحدث عن الاستعداد القتالى لقوات الدفاع الجوى فإننا نتحدث عن الهدف الدائم والمستمر لهذه القوات بحيث تكون قادرة فى مختلف الظروف على تنفيذ مهامها بنجاح، وأؤكد للشعب المصرى أن قيادتنا السياسية والقيادة العامة للقوات المسلحة تولى قوات الدفاع الجوى كافة الدعم لضمان التطوير والتحديث المستمر بكافة أسلحة ومعدات قوات الدفاع الجوى لامتلاك القدرة وعلى المستوى الذى يليق بالدولة المصرية.

وأود أن أطمئن الشعب المصرى بأن قوات الدفاع الجوى القوة الرابعة فى القوات المسلحة المصرية تعمل ليل نهار سلماً وحرباً فى كل ربوع مصر عازمة على حماية سماء مصر ضد كل من تسول له نفسه الاقتراب منها.

نعمل ليل نهار سلماً وحرباً فى كل ربوع مصر.. وعازمون على حماية سماء مصر

30 يونيو محطة فارقة فى تاريخ مصر الحديث

كتبت: سارة حسام الدين

على مدار ١٢ عامًا استطاعت مصر تحقيق الكثير من المكاسب السياسية فيما بعد ثورة ٣٠ يونيو، ذلك الحدث المفصلى فى تاريخها المعاصر بحسب تحليلات الخبراء.

وأكد الدكتور طارق فهمى، أستاذ العلوم السياسية، إن ثورة ٣٠ يونيو مثّلت لحظة مفصلية فى تاريخ مصر الحديث، حيث استعادت الدولة سيطرتها الكاملة على مقاليد الحكم، وتمكنت من العبور إلى مرحلة جديدة من الاستقرار السياسى والمؤسسى.

وأوضح فهمى أن الثورة وضعت حدًا لهيمنة فصيل واحد على مؤسسات الدولة، ومكّنت مصر من إعادة تعريف نفسها أمام العالم، واستعادة مكانتها الإقليمية والدولية.

وأضاف أن ثورة ٣٠ يونيو كانت بمثابة إعادة تقديم مصر للعالم بصورة مختلفة، مشيرًا إلى أن البلاد انتقلت من تصورها كـ«دولة خلافة» إلى دولة مدنية حديثة تؤدى أدوارًا مؤثرة على المستويين الإقليمى والدولى.

وفيما يخص ملف الأمن ومكافحة الإرهاب، أكد استاذ العلوم السياسية أن مصر نجحت فى استعادة توازنها واستقرارها الداخلى، بما ينعكس على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعزز من حضورها فى القارة الإفريقية وعلى الساحة الدولية.

استقرار بعد إرهاب

أكد الدكتور جمال أسعد، المفكر السياسى، أن مصر قبل ثورة ٣٠ يونيو كانت تعيش تحت ظروف استبدادية تمثلت فى سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مفاصل الدولة، وهو ما أدى إلى رفض شعبى واسع للحكم القائم آنذاك، وكان السبب المباشر فى اندلاع الثورة.

د. طارق فهمي

جمال أسعد

إكرام بدر الدين

طارق فهمى : عبرت بالوطن إلى مرحلة جديدة من الاستقرار السياسى والمؤسسي

جمال أسعد : أنقذت الوطن من استبداد الإخوان

إكرام بدر الدين: مصر حققت «قفزات نوعية» على المستويين الداخلى والخارجى

وأوضح أسعد أن ما بعد ٣٠ يونيو شهد تحديات كبيرة، أبرزها موجة العمليات الإرهابية التى استهدفت الوطن، وتسببت فى خسائر كبيرة، مشيرًا إلى أن مصر، بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى، تمكنت من التعافى بفضل الضربات الأمنية المتلاحقة، التى لعبت دورًا محوريًا فى استعادة الاستقرار الداخلى.

وأشار المفكر السياسي، إلى أن التركيز الأمنى فى تلك المرحلة كان ضروريًا لمواجهة الإرهاب، لكنه أدى إلى تراجع نسبى فى الدور السياسى، إلا أن مؤسسات الدولة عادت للانتعاش تدريجيًا بعد الثورة.

وشدد أسعد على ضرورة وجود حياة حزبية حقيقية ومعارضة بناءة، مؤكدًا أن «بناء الوطن لا يكتمل دون التوازن بين التأييد والمعارضة»، لافتًا إلى أن الدور الاقتصادى له تأثير كبير على الحراك السياسى، وأن مصر ما زالت فى طور التعافى من آثار حكم الإخوان المسلمين.

الدور الإقليمى والدولي

وأكد الدكتور إكرام بدر الدين، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، إن مصر حققت «قفزات نوعية» على المستويين الداخلى والخارجى منذ ثورة ٣٠ يونيو، موضحًا أن أبرز هذه الإنجازات تمثلت فى القضاء على الإرهاب وإنهاء سيطرة فصيل واحد على مؤسسات الدولة، وهو ما أعاد الاستقرار وأطلق يد المؤسسات للعمل بكفاءة.

وأضاف بدر الدين، فى تصريحات خاصة للوفد، أن الدولة «أعادت رسم خريطتها الدبلوماسية» بانفتاح واسع على العالم؛ فكانت رئاستها للاتحاد الأفريقى عام ٢٠١٩، وفوزها بمقعد غير دائم فى مجلس الأمن الدولى (٢٠١٦–٢٠١٧)، دليلين على استعادة الثقل المصرى على الساحتين الإقليمية والدولية.

وأشار الخبير إلى أن الدبلوماسية المصرية لعبت دورًا محوريًا فى عدد من الملفات، أبرزها القضية الفلسطينية، حيث بات الدور المصرى محل تقدير دولى، فضلًا عن جهود التهدئة فى السودان واحتواء تداعيات الصراع، واستقبال الجاليات المتضررة من مناطق النزاعات المجاورة.

ولفت بدر الدين إلى أن القاهرة قدمت كذلك دعمًا سياسيًا وإنسانيًا لكل من العراق وسوريا ولبنان، مؤكدًا أن مصر ما بعد ٣٠ يونيو تختلف جذريًا عمّا قبلها؛ فقد عادت قوة إقليمية فاعلة تُعوّل عليها فى حل أزمات المنطقة.

واختتم أستاذ العلوم السياسية تصريحاته بالتأكيد على أن نجاحات التى تحققت داخليًا – وفى مقدمتها تعزيز الأمن وترسيخ مؤسسات الدولة – انعكست خارجيًا فى صورة دور محورى يستعيد ريادة مصر التاريخية ويمنحها موقعًا ثابتًا بين أهم العواصم الفاعلة فى العالم.

12 عامًا من البناء

مكاسب على كافة الأصعدة

تتجلى مكاسب ثورة ٣٠ يونيو فى استعادة مؤسسات الدولة من قبضة جماعة كانت تهدد بتفكيك مؤسساتها. فقد استطاعت الدولة بقيادة مؤسساتها الأمنية والعسكرية أن تعيد بناء الهياكل الأساسية للسلطة.

كما تأتي أبرز التحديات التي كسبتها الدولة في استعادة التوازن إلى مؤسسات القضاء، والشرطة، والإعلام، والبرلمان.

خطة بناء موصولة بالعمل الشاق

تجلت مكاسب مصر السياسية منذ ٢٠١٤، حينما أطلقت الدولة خطة طموحة للإصلاح الاقتصادي والبناء، شملت مشروع قناة السويس الجديدة ورفع تصنيف الممر الملاحي. العاصمة الإدارية الجديدة كنموذج للتحول العمراني والإداري. برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والذي ساهم في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي وتقليل العجز. إطلاق المبادرات الوطنية مثل «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري، وتحقيق عدالة تنموية. رابعًا: السياسة الخارجية المتوازنة.

علاقات دولية وطيدة ومكانة مرموقة

نجحت مصر في استعادة مكانتها الإقليمية والدولية، حيث اتبعت دبلوماسية متوازنة عززت علاقاتها مع القوى الكبرى، وعادت لتكون فاعلًا رئيسيًا في القضايا العربية والإفريقية، خاصة ملف سد النهضة، والأزمة الليبية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

قبضة الأمن ومكافحة الإرهاب

خاضت مصر معركة شرسة ضد الإرهاب، لا سيما في سيناء، وتمكنت خلال السنوات الماضية من تقويض البنية التحتية للجماعات الإرهابية، حتى قضت تماما على الإرهاب بعد تضحيات خالدة من رجال الجيش والشرطة البواسل الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل أن تنعم مصر بالأمن والاستقرار.

انطلاقة جديدة للاقتصاد المصرى ومشروعات تنموية غير مسبوقة

كتبت - سارة حسام الدين:

فى الذكرى الثانية عشرة لثورة ٣٠ يونيو، تتجلى العديد من المكاسب الاقتصادية الكبرى للثورة، والتى كانت نقطة تحول فارقة فى تاريخ الدولة الحديثة.

وأكد الخبراء أن مسار مصر السياسى عقب الثورة مهد الطريق لإطلاق إصلاحات كبرى، وجذب استثمارات داخلية وخارجية، وتدشين مشروعات قومية ضخمة أعادت رسم الخريطة الاقتصادية.

قال أبوبكر الديب، مستشار المركز العربى للدراسات والباحث فى العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى، إن ثورة ٣٠ يونيو مثّلت نقطة تحول مهمة فى مسار الاقتصاد المصرى، حيث قادت إلى حالة من الاستقرار النسبى أعادت ثقة المستثمرين، ومهّدت الطريق لإطلاق مشروعات ضخمة فى البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الحيوية.

وأوضح «الديب» أن الدولة استثمرت مليارات الجنيهات فى مشروعات عملاقة، أبرزها توسعة محور قناة السويس، وإنشاء مناطق لوجستية وصناعية، إلى جانب فتح آفاق واسعة للاستثمار العقارى والتوسع فى المدن الجديدة، ما ساهم فى تحفيز السوق العقارى واستيعاب الزيادة السكانية.

وأشار إلى أن إصلاح منظومة دعم الطاقة ساعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة، وتم توجيه الوفورات الناتجة إلى قطاعات حيوية كالبنية التحتية، والتعليم، والصحة. كما مكّنت اكتشافات الغاز الطبيعى العملاقة مصر من دخول سوق الطاقة بقوة، وتحقيق مكانة كمركز إقليمى للطاقة، بفضل ربطها بشبكات تصدير إلى أوروبا والدول العربية.

وفيما يخص السياحة، أكد الديب أن مصر بذلت جهودًا كبيرة لاستعادة حركة السياحة العالمية، من خلال تطوير منظومة تأمين المطارات، وتنفيذ حملات ترويج واسعة، إضافة إلى التوجه نحو أسواق جديدة. أما فى قطاع الزراعة، فقد شهدت البلاد توسعًا فى الرقعة الزراعية عبر مشروعات استصلاح ضخمة، بهدف تحقيق أمن غذائى نسبى وتقليل فاتورة الاستيراد.

واختتم الديب تصريحاته بالإشارة إلى نجاح الدولة فى تنويع مصادر التمويل الخارجى، من خلال الحصول على قروض ميسّرة واتفاقيات شراكة استراتيجية، مما ساعد فى مواجهة الأزمات الاقتصادية المتتالية وتغطية الالتزامات التمويلية المختلفة.

أكد الدكتور أحمد سمير، عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، أن ثورة ٣٠ يونيو لم تكن فقط تحولًا سياسيًا، بل شكلت نقطة انطلاق لعملية إصلاح اقتصادى واسعة النطاق، مكّنت مصر من تحقيق مكاسب كبيرة على مدار ١٢ عامًا من العمل المتواصل.. وقال: الاقتصاد المصرى شهد تحسنًا ملحوظًا فى مؤشرات عديدة، أبرزها أداء البورصة المصرية، حيث ارتفع رأس المال السوقى من ٤٦٤ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٤ إلى أكثر من ٢,٤٣ تريليون جنيه فى يونيو ٢٠٢٥، بنسبة نمو تجاوزت ٤٠٠٪.

وأشار إلى أن هذه القفزة تزامنت مع زيادة كبيرة فى الاستثمارات والطروحات العامة، منها شركات كبرى مثل «فوري»، و«إى فاينانس»، و«طاقة عربية»، و«فاليو»، مما عزز عمق السوق وثقة المستثمرين.

وأضاف عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية أن احتياطى النقد الأجنبى سجل أعلى مستوياته فى تاريخ البلاد، متجاوزًا ٥٠ مليار دولار، وهو ما يعكس صلابة الاقتصاد المصرى وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية.

كما أشار إلى أن المشروعات القومية الكبرى، مثل العاصمة الإدارية الجديدة وتوسعة قناة السويس، ساهمت فى دفع عجلة النمو، إلى جانب التوسع فى مشروعات الطاقة النووية والمتجددة، على رأسها مشروع محطة الضبعة النووية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أكد سمير أن الحكومة المصرية عملت على تحفيز مناخ الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسى فى عملية التنمية، من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم التسهيلات.

واختتم تصريحاته بالتأكيد على أن مصر، رغم ما واجهته من تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية بعد الثورة، استطاعت أن تخلق واقعًا اقتصاديًا جديدًا، يمهّد الطريق لمرحلة أكثر استقرارًا ونموًا فى السنوات المقبلة.

وأكد الدكتور أحمد سمير، عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، أن الدولة نجحت فى تحسين أداء البورصة بشكل لافت، فيما أشار الباحث الاقتصادى أبوبكر الديب إلى أن ثقة المستثمرين عادت بقوة، وتم توجيه استثمارات ضخمة للبنية التحتية والطاقة، إضافة إلى توسع عمرانى وزراعى واستثمارى ساهم فى تحريك عجلة النمو وتحقيق قدر من الأمن الغذائى.

أبوبكر الديب: استقرار ما بعد الثورة أعاد الثقة وجذب الاستثمارات الأجنبية

أحمد سمير: رأس المال السوقى للبورصة ارتفع من ٤٦٤ مليارًا إلى أكثر من ٢,٤٣ تريليون جنيه

30 يونيو ثورة إنقاذ مصر من النفق المظلم

الثورة جسدت عهدًا جديدًا لإطلاق مشروعات قومية كبرى غيرت الواقع

> ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، جسدت ملحمة وطنية من التلاحم الشعبى لإنقاذ الدولة من براثن الفوضى والإرهاب، فى لحظة فارقة فى تاريخ الوطن، شهدت توحيد الإرادة الشعبية فى وجه محاولات اختطاف الدولة من قبل جماعات متطرفة سعت إلى جر البلاد نحو مسارات الفوضى والظلام، وتهديد الهوية الوطنية والمصير، فلا ننسى شجاعة القرار فى تلك اللحظة التاريخية بمساندة خروج الشعب لرفض ذلك النظام الذى تسلل إلى قمة السلطة، إلا أنه بسبب دهاء القوات الباسلة، أحبطت مؤامرة كبرى كان قد اقترب اكتمالها من أطراف داخلية وخارجية لإغراق مصر فى الفوضى والسيطرة عليها، والعبث بمصيرها ومقدراتها وتقسيم شعبها إلى فرق متناحرة، ووعى شعب مصر، وحكمته المستمدة من إيمانه ووطنيته وتاريخه، لم تمهل هؤلاء المتآمرين، وتم اقتلاعهم، ثم مواجهة حاسمة للإرهاب الذى حاولوا نشره فى ربوع البلاد بمساعدة من قوى خارجية.

تحقيق: إسلام أبو خطوة وشربات عبدالحى:

القوات المسلحة الحصن الحامى للوطن وسند الشعب فى أصعب اللحظات

وكما يعلم الجميع، فإن ما تمر به المنطقة من اضطرابات وصراعات هو أكبر دليل على أن مصر كانت مستهدفة بمخطط مشابه، لكن اليقظة الوطنية والقيادة الرشيدة للرئيس السيسى قطعت الطريق على تلك المخططات، وأصبح الشعب المصرى الآن، مستقرًا وآمنًا، وسط محيط إقليمى مضطرب، يعكس ثمرة تضحيات أبناء الشعب وقوة مؤسسات الدولة، وعلى رأسها القوات المسلحة الباسلة، التى ظلت الحصن الحامى للوطن، وسندًا للشعب فى أصعب اللحظات.

جدير بالذكر، أن ما تحقق بعد ثورة ٣٠ يونيو، وبعد مرور ١٢ عاما، من إنجازات ضخمة على مستوى البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والاقتصاد، ومشروعات الطرق والكهرباء والموانئ والطاقة، ما كان ليتم لولا تصحيح المسار واستعادة الدولة الوطنية مكانتها. فقد دخلت مصر مرحلة جديدة، عنوانها العمل والإصلاح والبناء، وودّعت مرحلة الشعارات والمتاجرة بالدين التى سادت قبل الثورة، فتلك الثورة لم تكن نهاية، بل كانت بداية لعهد جديد، شهدت فيه مصر تحولات غير مسبوقة على كافة المستويات، من خلال إطلاق مشروعات قومية كبرى غيرت واقع المواطنين فى كل المحافظات، وامتدت لتصل إلى القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، فى صورة مبادرات تنموية واجتماعية شاملة.

وفى هذا الإطار، تحدث الدكتور أحمد رفعت أستاذ القانون الدولى وسفير مصر باليونسكو الأسبق، قائلًا: «إن ثورة ٣٠ يونيو لم تكن فقط تصحيحًا لمسار سياسي؛ بل كانت انتفاضة شعبية حقيقية لاستعادة الدولة المصرية هويتها الوطنية ومؤسساتها الراسخة، ورفضًا لحكم جماعة حاولت اختطاف الوطن لمصالح ضيقة وأجندات خارجية، وكان أهم نتاج ثورة ٣٠ يونيو هى الحفاظ على الدولة الوطنية واستعادة الاستقرار، بما سمح بإطلاق مسيرة تنمية شاملة فى مختلف القطاعات، أصبحت نتائجها ملموسة على أرض الواقع، وتمضى بخطى ثابتة نحو المستقبل، حيث إن ما تحقق منذ ٣٠ يونيو وحتى اليوم من إنجازات فى مختلف المجالات سواء فى البنية التحتية أو الاقتصاد أو استعادة الأمن والاستقرار، يؤكد أن مصر تسير بخطى ثابتة نحو الجمهورية الجديدة بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى.

وأوضح «رفعت»، أن الدولة خاضت منذ ذلك اليوم معارك ضد الإرهاب الذى حاول أن يجهض حلم المصريين، وأخرى من أجل التنمية وبناء اقتصاد قوى قادر على تلبية طموحات الشعب، وهو ما انعكس فى بنية تحتية حديثة، ومدن جديدة، وتوسيع شبكات الطرق، فضلًا عن تعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية للدولة، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

منذ ثورة ٣٠ يونيو، قطعت مصر شوطًا طويلًا فى مسار الإصلاح السياسى، حيث نجحت فى استعادة الدولة، ومواجهة الإرهاب، وتطوير مؤسساتها، وتأكيد دورها الخارجى. ورغم التحديات، تبقى التجربة السياسية المصرية خلال العقد الماضى غنية بالدروس، ومرتبطة بطموحات شعب يسعى لتحقيق الاستقرار، والعدالة، والتنمية المستدامة، مضيفًا أنّ من أهم ما تحقق بعد ٣٠ يونيو هو إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر استقرارًا. فقد تم إقرار دستور ٢٠١٤ عبر استفتاء شعبى، ليحلّ محل دستور ٢٠١٢ الذى وُصف بأنه مُفصّل على مقاس جماعة الإخوان. الدستور الجديد أكد على مدنية الدولة، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان، والتمثيل العادل للمرأة والشباب والمسيحيين.

وأشار فى حديثه إلى ما تم من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية فى مواعيدها، أسفرت عن تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم فى ٢٠١٤، ثم إعادة انتخابه فى ٢٠١٨. تبع ذلك تشكيل برلمان جديد فى ٢٠١٥، عكس تنوع القوى السياسية، وإن كان لصالح التيار المؤيد للدولة.

وتابع الخبير السياسى، أن الدولة المصرية، أعادت بناء أجهزتها الأمنية والعسكرية لمواجهة التحديات الكبيرة التى أعقبت الإطاحة بحكم الإخوان. إذ واجهت مصر موجة عنيفة من الإرهاب، خاصة فى شمال سيناء. وأطلقت الدولة عمليات أمنية موسعة، أبرزها العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨، التى نجحت إلى حد كبير فى تقليص خطر الجماعات المسلحة، كما شهدت البلاد تراجعًا ملحوظًا فى معدلات التفجيرات والهجمات، ما أدى إلى عودة الأمن النسبى، وخلق بيئة مواتية للاستثمار والتنمية. هذه الجهود السياسية لتعزيز الأمن أسهمت فى تثبيت أركان الدولة، وتوفير الاستقرار اللازم لبناء مؤسساتها.

وأوضح الخبير السياسى، أنّه منذ ٢٠١٦ شاهدنا خطوات ملموسة نحو الإصلاح المؤسسى والإدارى، بدءًا من مشروع «الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة»، الذى يتضمن نقل الوزارات والهيئات إلى بيئة عمل حديثة أكثر كفاءة، وانتهاءً بإصلاح الهياكل الإدارية، فسياسيًا، تم إطلاق الحوار الوطنى فى ٢٠٢٢ كمبادرة رئاسية لفتح المجال أمام جميع التيارات، بما فيها المعارضة المدنية، لطرح رؤاها ومقترحاتها فى قضايا السياسة والاقتصاد والمجتمع. ورغم بعض التحفظات، فقد اعتبره مراقبون خطوة نحو مزيد من الانفتاح والمشاركة.

يستكمل الدكتور رفعت حديثه قائلاً، عادت مصر بقوة إلى المشهد الإقليمى والدولى بعد سنوات من العزلة، فتبنت دبلوماسية نشطة تقوم على الاستقلالية والتوازن. تمكنت من استعادة دورها المحورى فى الملف الفلسطينى، والمشاركة فى مفاوضات ليبيا، واستضافة قمة أفريقية وعربية، أبرزها قمة المناخ COP ٢٧ فى شرم الشيخ عام ٢٠٢٢، كما تحسنت العلاقات المصرية مع دول الخليج، والولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا، وأصبحت القاهرة لاعبًا فاعلًا فى ملفات أمن البحر الأحمر، وأمن الطاقة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب. كل ذلك يعد إنجازًا سياسيًا يعكس تطور أداء الدولة الخارجى.

واستكمل: منذ ٣٠ يونيو، تم اتخاذ إجراءات تشريعية وسياسية لتعزيز تمثيل المرأة والشباب فى مواقع القرار. فقد نص الدستور على نسب محددة لتمثيل المرأة فى البرلمان، وهو ما أسفر عن فوز غير مسبوق لعدد كبير من النساء فى مجلس النواب.

كما تم إطلاق برامج مثل «البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب للقيادة»، وإنشاء «الأكاديمية الوطنية للتدريب»، وتم تعيين نواب محافظين من الشباب والنساء، إضافة إلى إشراكهم فى المبادرات الرئاسية ومؤتمرات الشباب الدورية التى أصبحت آلية للحوار بين الدولة والمجتمع.

ومن الناحية الاقتصادية، تحدث الدكتور خالد الشافعى، الخبير الاقتصادى، قائلًا: «ثورة ٣٠ يونيو ستبقى علامة مضيئة فى تاريخ مصر الحديث، مؤكدًا أن هذه الثورة لم تنقذ الدولة فقط من براثن الفوضى، بل أرست دعائم الجمهورية الجديدة التى نشهد إنجازاتها اليوم فى شتى المجالات، كما انتشر الاستقرار السياسى والأمنى، وإرساء بنية أساسية قوية، وأقيم اقتصاد حقيقى استطاع الصمود فى وجه تحديات دولية وإقليمية كبرى غير مسبوقة تعرض لها المجتمع الدولى بكامله طوال السنوات الست الماضية، والتى بدأت بالآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ثم التأثير السلبى الممتد للأزمات الجيوسياسية المتتالية كالحرب الروسية الأوكرانية، ثم الحرب فى غزة، ثم الحرب الحالية فى الشرق الأوسط وما ارتبط بكل ذلك من تحديات فى مجال تمويل التنمية والأزمات فى التجارة العالمية والملاحق الدولية وغير ذلك من الضغوط التى استطاعت مصر مواجهتها، فضلاً عن الاضطلاع بدورها ومسئوليتها فى مساندة قضايا المنطقة والأمة وقبل ذلك حماية أرضها وحدودها ومقدرات شعبها، وامتلاك الأدوات القادرة على ردع كل من تسول له نفسه مجرد التفكير بالمساس بهذا الوطن.

د. أحمد رفعت

د. خالد الشافعى

> د. أحمد رفعت: انتفاضة شعبية ضد حكم جماعة حاولت اختطاف الوطن لصالح أجندات خارجية

د. خالد الشافعى: أرست دعائم الجمهورية الجديدة .. وتطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي

ولفت «الشافعي»، إلى أن الاقتصاد المصرى كان يمر بأزمات حادة قبل ثورة ٣٠ يونيو، انعكست بشكل مباشر على حياة المواطنين وأثّرت سلبًا على ثقة المستثمرين والأسواق. وأوضح أن تلك الأزمات يمكن تلخيصها فى خمسة محاور رئيسية: منها انخفاض حاد فى الاحتياطى النقدى الأجنبي: حيث تراجع الاحتياطى من نحو ٣٦ مليار دولار قبل ثورة يناير ٢٠١١ إلى أقل من ١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٣.

وتابع: ارتفاع معدلات البطالة: خصوصًا بين فئة الشباب، وهو ما ساهم فى تصاعد الغضب الشعبى نتيجة ضيق الأفق الاقتصادى، وتباطؤ النمو الاقتصادي: إذ لم يتجاوز معدل النمو ٢٪ فى تلك الفترة، وهو معدل لا يلبى الاحتياجات الأساسية لسكان دولة مثل مصر، وأزمة حادة فى الطاقة والوقود: تمثلت فى طوابير طويلة أمام محطات البنزين وانقطاعات مستمرة فى التيار الكهربائى، وغياب رؤية اقتصادية واضحة، حيث اتسمت السياسات الاقتصادية فى عهد الإخوان بعدم الخبرة والافتقار للشفافية، ما أدى إلى فقدان الثقة داخليًا وخارجيًا.

وأشار الشافعى، إلى أنه عقب ثورة ٣٠ يونيو وتولى الرئيس عبد الفتاح السيسى المسئولية، اتجهت الدولة إلى تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع مؤسسات دولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى. وشكل تحرير سعر صرف الجنيه فى نوفمبر ٢٠١٦ نقطة تحول رئيسية فى ضبط الأسواق، إذ ساهم فى القضاء على السوق السوداء واستعادة الثقة فى السياسات النقدية، إلى جانب ارتفاع الاحتياطى الأجنبى تدريجيًا.

وأضاف أن الحكومة بدأت فى خفض تدريجى لدعم الطاقة، ما ساعد على تقليل عجز الموازنة وتوجيه الدعم لمستحقيه، إلى جانب تشجيع الاستثمارات فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، كما شهدت البلاد إطلاق عدد من المشروعات القومية الكبرى، أبرزها قناة السويس الجديدة، العاصمة الإدارية الجديدة، وتوسيع شبكة الطرق القومية، بما أسهم فى تعزيز البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادى وخلق فرص عمل، لافتًا إلى أن تحسين مناخ الاستثمار كان من أولويات المرحلة، من خلال تعديل التشريعات وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين، ما انعكس على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرى.

وعن مؤشرات تحسن الاقتصاد بعد الثورة، أوضح الشافعى، أن المؤشرات الاقتصادية بدأت فى التحسن التدريجى بمرور الوقت، رغم التحديات العالمية، إذ تجاوز الاحتياطى النقدى الأجنبى ٤٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٤. كما تراوحت معدلات النمو بين ٤٪ و٦٪ فى السنوات التى سبقت جائحة كورونا والأزمات العالمية اللاحقة، كما أن معدل البطالة بدأ فى التراجع، بفضل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التوسع فى الأنشطة الإنتاجية والبنية التحتية، ما ساهم فى توفير فرص عمل جديدة.

وتحدث أيضًا عن تحسن التصنيف الائتمانى لمصر من قبل مؤسسات مالية دولية، وزيادة حجم الصادرات، خاصة فى قطاع الغاز الطبيعى، حيث تحولت مصر إلى مركز إقليمى مهم للطاقة فى شرق المتوسط.

ورغم ما تحقق، أكد الشافعى، أن الاقتصاد المصرى لا يزال يواجه عددًا من التحديات، من بينها ارتفاع مستويات الدين العام نتيجة التوسع فى الاقتراض لتمويل المشروعات القومية، إضافة إلى تأثر الاقتصاد بالتقلبات العالمية، مثل الحرب فى أوكرانيا وأزمة التضخم التى طالت معظم دول العالم، مشيرًا إلى أن تراجع قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية يبقى من أبرز التحديات، نظرًا لتأثيره المباشر على الأسعار ومستوى معيشة المواطنين، مؤكدًا أهمية الاستمرار فى تطبيق سياسات مالية واقتصادية مرنة توازن بين الإصلاح والنمو المستدام.

الدولة خاضت معارك ضد الإرهاب وأخرى للتنمية وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية

دعمها الفنانون.. ولا تزال بحاجة إلى توثيق

30 يونيو.. الفن.. شرارة الثورة

في مثل هذا اليوم من كل عام، يستعيد الشعب المصرى ذكرى أحد أهم التحولات التاريخية فى مساره الحديث، ثورة ٣٠ يونيو، التى أنقذت الدولة من مستقبل غامض تحت حكم جماعة سعت لطمس الهوية الثقافية واحتكار المشهد السياسى والدينى. ومع حلول الذكرى الـ١٢، تتجدد التأملات حول أهمية تلك الثورة التى لم تنطلق من ميدان فحسب، بل من وجدان فنى وثقافى كان أول من انتفض ضد محاولات تزييف الوعى ومصادرة الإبداع.

لم تكن الثورة فقط حراكًا شعبيًا سياسيًا، بل كانت ثورة فنية وثقافية فى جوهرها. حيث وقف الفنانون والمثقفون أمام وزارة الثقافة فى اعتصام شهير كان بمثابة الشرارة الأولى، معلنين رفضهم للعدوان على الهوية الوطنية، ومطالبين بعودة مصر إلى حضن التعددية والانفتاح والحرية.

ورغم مرور أكثر من عقد على هذا الحدث المفصلى، لا تزال الأعمال الفنية التى تناولت الثورة محدودة، تفتقر إلى التوثيق العميق لحجم التضحيات التى قدمها المصريون فى تلك المرحلة، مما يطرح تساؤلات عن دور الفن فى توثيق التاريخ وصناعة الوعى الجمعى.

تقرير: دينا دياب

النجمة يسرا واحدة من النجمات اللاتى شاركن فى ثورة ٣٠ يونيو، وكانت انطلاقة حقيقية لها كمواطنة وفنانة تؤمن بدور الفن فى خدمة الوطن. وقد أكدت أن هذا اليوم يمثل لحظة فارقة فى تاريخ مصر الحديث.

وقالت يسرا: «٣٠ يونيو هو يوم استعادة الوعى للشعب المصرى كله، ويظل رمزًا لوحدة المصريين عندما يلتفون حول مصلحة الوطن، مؤمنين أن مصر أكبر من أى فكر ضد مصلحة الوطن. لقد أثبت الشعب المصرى فى هذا اليوم العظيم أن إرادته لا تُكسر، وأنه دائمًا منحاز لبقاء الدولة واستقرارها، خلف قيادته الحكيمة وجيشه العظيم ومؤسساته الوطنية."

وأضافت: «ثورة ٣٠ يونيو تستحق العديد من الأعمال الفنية التى توثقها وتنقل حقيقتها للأجيال القادمة، لأنها لم تكن مجرد لحظة سياسية، بل كانت لحظة وعى ونجاة وبناء لوطننا العزيز. ودور الفن فى توثيق هذه اللحظات التاريخية لا يقل أهمية عن أى دور آخر فى حماية الهوية الوطنية».

وختمت حديثها بدعاء: «حفظ الله مصرنا الحبيبة من كل شر وسوء، ودامت رايتها عالية بشعبها وجيشها وقائدها ومؤسساتها».

الناقد الفنى محمود قاسم، قال إن ثورة ٣٠ يونيو أحدثت طفرة فى الفنون بشكل عام، وهى عادة الثورات، فالابداع دائما يخرج من رحم المعاناة، وماحدث فى ثورة يونيو لم يوثق حتى الآن بشكل نهائى، لأن دور الفن هو تجسيد حدث أو حقبة زمنية معينة تلك هى الرسالة الحقيقية، فالفن بلا قضية عبث مهما كان المستوى والفنان بلا موقف واضح من قضايا وطنه لن يكون فنانا حقيقيا، لأن الفن هو تجسيد حقيقى للواقع وأنه يتعين على كل فنان أن يكون مبدعًا ذا موقف.

وأضاف قاسم :»على الرغم من وجود بعض الأعمال الدرامية المؤثرة التى قدمت عن الثورة الا ان هناك اعمالا اكثر دقة وتناولها بشكل اوسع سيوضح الكثير عن هذه البطولات»، موضحًا أنه أصبح لدى الناس وعى بأن الفنون لها دور مؤثر فى الشارع بالقدر الذى يسمح بتقديم بعض الأعمال الدرامية لإيصال رسالة مفادها بأن الفنون موجودة وتسهم بقدر كبير فى الترفية والتعليم والاشتباك مع القضايا الكبرى التى تخص الوضع الراهن.

وتابع: «الدراما والأعمال المقدمة انتبهت إلى أهمية إنتاج كمية من العروض تغطى ما حدث من تغيير مفاجئ فى المشهد السياسى والاجتماعى والاقتصادى والنفسى فى مصر، وهذا ما حدث على مستوى الدراما لكن هذا الأمر لم يصل إلى السينما حتى الآن للأسف، فالسينما تحتاج لخطوات جادة فى تسليط الضوء على فكرة السعى لتقديم موضوعات أكثر قيمة، تتناول خلفيات هذه الثورة، وللأسف هناك بعض الأعمال التى خرجت عن ثورة يونيو وقبلها ثورة ٢٥ يناير لم تكن مؤثرة لأن صناع السينما حاولوا تغيير النهايات لتتناسب مع حدوث ثورة، حدث مع فيلم الفاجومى فى نهاية ثورة يناير وحدث مع افلام اخرى كثيرة بعد ثورة يونيو، لكن اليوم بعد مرور ١٢ عاما أعتقد ان الساحة أصبحت فى انتظار توثيق ثورة ٣٠ يونيو.

وقال الكاتب باهر دويدار مؤلف الجزء الأول والثانى من مسلسل الاختيار إن الدراما التى توثق لأحداث مهمه لابد ان تكتب على مهل وتان، وأرجع أن هذا هو السبب الاساسى لقلة الأعمال المقدمة عن ثورة ٣٠ يونيو حتى الآن، وأشار دويدر إلى ان مسلسل الاختيار مزج ما بين التصوير والفيديوهات الحقيقية، موضحا: «لم نحتاج وقتها للاستعانة بأشخاص، لأن معظم العاملين فى المسلسل كانوا شاهدين على الحدث، ولكن من وجهة نظرى كان من الممكن التركيز على كواليس الأمور بشكل أوضح، وهذا كان يقتضى مرور وقت لنجد شخصيات توثق الاحداث التى لم يتناولها الاعلام ولا الصور، لان هناك العديد من التفاصيل ستظل لسنوات طويلة مرجع للاحداث.

الفنان رشوان توفيق، دعا إلى التركيز على الأعمال الفنية التى لابد أن تؤكد ضرورة التغلب على الصعوبات والمشكلات الحياتية والتمسك بالحلم والسعى نحو تحقيق الأهداف، مشيرًا فى حديثه إلى أن الفن خلال السنوات الأخيرة شهد حراكا واسعا على مستوى الشكل والمضمون وبرزت أعمالا تؤكد دوره فى محاربة الأفكار الظلامية كأحد وسائل القوى الناعمة، ولكنه يحتاج إلى توثيق بشكل افضل لتقديم إعمال تتناول اهداف الثورة وليس فقط توثقًا للثورة.

قال الدكتور أشرف زكى، نقيب الفنانين إن «نقابة الفنانين كانت الشرارة الأولى لثورة ٣٠ يونيو. الهتافات الأولى ضد حكم الإخوان انطلقت من داخل النقابة، ولأول مرة توحدنا جميعًا على قرار واحد من داخل وزارة الثقافة بالهندسين.»

وأكد زكى أن النقابة أقامت منصة لهذا اليوم التاريخى، وكان شعور الفخر يغمره كلما استمع إلى أغنية «تسلم الأيادي»، مشيرًا إلى أن الثورة أعادت البلاد إلى الطريق الصحيح، وقال:»ربنا يحفظ بلدنا ورئيسنا وشعبنا الطيب العظيم.»

وعن توثيق الفن للثورة اكد زكى على ان الاحداث الكبيرة تأخذ وقت طويل لتوثيقها بشكل افضل، وهناك اعمالا حققت نجاحا ضخما بعد الثورة بسبب تناولها تفاصيل واحداث خاصه وثقت لهذا الحدث الجلل، ونتمنى ان تشهد الأيام القادمة اعمالا اكثر.

من جانبه، قال الفنان خالد الصاوى إن من أبرز إنجازات ثورة ٣٠ يونيو هو الحوار الوطنى، الذى جمع مختلف القوى الوطنية تحت مظلة واحدة، وأكد على أهمية الهوية الفنية التى يجب أن تظل حاضرة فى كل عمل يُقدم:

«علينا أن نعرف إحنا مين ونتمسك بده، لأن الحفاظ على الهوية الثقافية هو أكبر تحدٍ فى العصر الحالى»، وأكد الصاوى أن الفنان الحقيقى يشعر فى مرحلة ما من عمره بواجب توجيه رسالة للأجيال القادمة، وأن ما ينقص الساحة الفنية اليوم هو العمق فى تناول تلك التحولات الكبرى مثل ثورة ٣٠ يونيو.

وضرورة البحث عن تقديم أعمال عن ثورة ٣٠ يونيو يتزامن مع «معركة الوعى» التى يخوضها العاملون على الدراما حاليًا، والتى تسهم فى تعريف الأجيال الجديدة بتاريخ وإنجازات جيشها وأعدائه الحقيقيين، منذ بدء الاستعداد لاندلاع ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ وقد شحذ الشعب المصرى همته ووجدانه للتفاعل مع الحالة التاريخية فظهرت اعمال فنية تتعاطى مع هذه الحالة وتتفاعل معها.. وذلك فى كل مجالات الأبداع، ففى الدراما التليفزيونية يحتل مسلسل «الاختيار» بأجزائه الثلاثة المرتبة الأولى فى الأعمال الفنية التى عبرت عن ثورة الثلاثين من يونيو وبشكل غير مباشر بالنسبة للجزأين الأول والثانى ثم بشكل مباشر وتوثيقى فى الجزء الثالث.. فقد نجح الجزآن الأول والثانى فى تصوير بشاعة الإرهاب الذى واجه مصر شعبًا وجيشًا من خلال إبراز دور الأبطال الحقيقيين الذين وضعوا أرواحهم وبذلوا دماءهم فداءً لمصر أمثال أحمد منسى والشبراوى، والمغربى، وغيرهم.

كما تناول مسلسل «سلسال الدم» للكاتب الكبير مجدى صابر، سقوط «حكم الإخوان»، ومسلسل «القاهرة كابول»للكاتب الكبير عبد الرحيم كمال الذى قدّم نموذجًا لكشف الوجه القبيح للإرهاب، مسلّطًا الضوء على الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها مصر خلال الفترة الماضية، أما فى السينما، فكان أول الأفلام التى تناولت الثورة بشكل ساخر فيلم «المشخصاتي»، الذى تناول الفترة بين ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، منتقدًا بشكل ساخر فترة حكم الإخوان لمصر، وانتهت بثورة الشعب، كما نجد فيلم «اشتباك»حقق نجاحًا كبيرًا سواء فى مصر أو خارجها، وتدور أحداثه بعد ثورة ٣٠ يونيو، داخل عربة ترحيلات تابعة للشرطة، مكتظة بالمتظاهرين من المؤيدين والمعارضين لحكم تنظيم جماعة الإخوان الإرهابية، بعد خلع الرئيس محمد مرسى من الحكم.

وفى المسرح من أكثر الاعمال التى تناولت ثورة ٣٠ يونيو مسرحية «غيبوبة» للكاتب المسرحى محمود الطوخى التى تم تقديمها على خشبة البيت الفنى للمسرح، التابع لوزارة الثقافة، وتُعتبر نصًا سياسيًا بصبغة كوميدية، تدور أحداثها حول مواطن مصرى، يتصادف ذهابه إلى مجمع التحرير، يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، لاستخراج جواز سفر، ويتعرض لطلق نارى أثناء أحداث الثورة، ويدخل فى غيبوبة، لا يفيق منها إلا يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وعلى مستوى الأغنية، لا ننسى أغنيات مازالت تعيش فى وجداننا إلى الآن حتى صارت لازمات فيما بيننا مثل أوبريت «تسلم الأيادي» التى غناها عدد من المطربين منهم، «مصطفى كامل وحكيم وسمير الإسكندرانى وريهام عبدالحكيم وهشام عباس وإيهاب توفيق» وكذلك أغنية «حسين الجسمي» تسلم إيدينك ومصرنا «لهانى شاكر» و«دى مصر المحروسة» «لنانسى عجرم»، و«يـــا مـــصـــر» للفنان التونسى «صابر الرباعى»، وأوبريت «قد الدنيا» الذى شارك فيه عدد من الأصوات مثل «نانسى عجرم وجنات وإيهاب توفيق»، وفى مجال القصة والرواية هناك عدد من الاعمال الروائية تناولت أحداث ثورة ٣٠ يونيو رواية «الحب فى زمن الثورة» لهانى دعبس ورواية «السُعار» للدكتورة عطيات أبوالعينين التى تبدأ أحداثها من ٢٥ يناير وتنتهى بخروج الشعب المصرى فى ٣٠ يونيو منهيا حكم الإخوان.. وكذلك روايتى «سرفاكت» التى تصور فى بعض فصولها الدور الذى لعبه الاخوان للسيطرة والتغلغل داخل مؤسسات الدولة ومنها وزارة الصحة.

ختاما، تبقى ثورة ٣٠ يونيو لحظة فاصلة فى وجدان المصريين، وكان للفنانين والمثقفين شرف أن يكونوا أول من أشعل فتيلها. ويبقى الفن مطالبًا بأن يؤدى دوره، لا فقط فى الترفيه، ولكن فى التوثيق، والوعى، وحماية الذاكرة الوطنية من النسيان.

أشرف زكى: أعادت البلاد إلى الطريق الصحيح

يسرا: رمز وحدة المصريين حول مصلحة الوطن

«سلسال الدم» و«القاهرة كابول» فضحا «الجماعة».. و«الاختيار» وثق بطولات الشعب فى التصدى للإرهاب

قطاعات الفن تحتفى بثورة ٣٠ يونيو:

احتفالات فنية تجسد روح الوطنية

كتبت- دعاء مهران:

تحتفل القطاعات الفنية، بذكرى ثورة ٣٠ يونيو بإقامة العديد من الحفلات الغنائية، بمناسبة تلك اللحظة الفارقة فى تاريخ مصر الحديث، والتى تعد فرصةً لاستعراض قوة الفن فى التعبير عن الوطنية والاحتفاء بالتاريخ، وتظل هذه الاحتفالات شاهدةً على دور الفن الحيوى فى المجتمع المصرى، وتحمل تلك الحفلات روح الثورة، ورسائل وطنية واجتماعية، كما تعكس تنوع المشهد الفنى المصرى وتأثيره فى المجتمع.

حيث تقيم دار الأوبـرا المـصـريـة، بـرئـاسـة الـدكـتـور عـلاء عبدالسلام، احتفالية فنية تحمل شعار «ليلة فى حب مصر»، يحييها الفرقة القومية العربية للموسيقى بقيادة المايسترو الدكتور مصطفى حلمى، وبمناسبة ذكرى ثورة ٣٠ يونيو.

وتستضيف الشاعر عبدالله حسن، ويشارك بها نخبة من نجوم الغناء العربى بالأوبرا هم: «أحمد عصام، غادة آدم، محمد طارق، منار سمير، أحمد سعيد، آيات فاروق، مى حسن، إيناس عز الدين، هند النحاس، أشرف وليد، أحمد عفت، يحيى عبدالحليم، وذلك فى التاسعة مساء الاثنين ٣٠ يونيو على المسرح الكبير.

يتضمن البرنامج مجموعة من الأعمال الحماسية التى عبّرت عن المشاعر الوطنية لشعب مصر فى فاصلين، يبدأ الأول بقصيدة بحب مصر يلقيها الشاعر عبد الله حسن، يليها يا نسمة الحرية، بالسلام احنا ابتدينا، الله يا بلادنا، يا أغلى اسم فى الوجود، أحلف بسماها، نشيد الجامعة وأوبريت الأرض الطيبة.

ويستهل الفاصل الثانى بعرض مقطع مصور لكلمة الرئيس عبدالفتاح السيسى، التى جسدت إرادة الشعب منذ ١٢ عامًا يعقبه أوبريت الجيل الصاعد، سلمولى على مصر، النجمة مالت على القمر، حبايب مصر، عاش اللى قال، مصر هى أمى، ياللى عاش حبك يعلم، قصيد الوحدة الوطنية أوبريت الوطن الأكبر.

كما ينظم المركز القومى للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية برئاسة المخرج عادل حسان بالتعاون مع البيت الفنى للمسرح برئاسة الفنان القدير هشام عطوة، احتفالية خاصة بعنوان: (الحكاية.. مصر).

وتتضمن الاحتفالية عرض حكى غنائيًا، وذلك فى الثامنة والنصف مساء الاثنين ٣٠يونيو٢٠٢٥م، على مسرح السلام بشارع القصر العينى.

(الحكاية.. مصر) صياغة درامية د. محمد أمين عبدالصمد، إخراج حازم الكفراوى، أداء تمثيلى وحكى الفنان القدير عزت زين ، الفنان محمد عبد الفتاح (كالا) والفنانة هبة قناوى، بمشاركة راوى السيرة ربيع زين وفرقة (حالة)، كما يتضمن العرض عددا من الأغانى فى حب مصر تؤديها الفنانة أنغام مصطفى والفنان أحمد محسن والفنانة هند عمر بمصاحبة الفرقة الموسيقية للمركز القومى للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية بإشراف د. رانيا عمر.

الحفل تستضيفه فرقة المسرح الحديث بقيادة الفنان القدير محسن منصور على مسرح السلام فى إطار التعاون بين مؤسسات وقطاعات وزارة الثقافة، واستقبل مسرح الغد بقيادة الفنان سامح مجاهد بروفاته التحضيرية.

كما ينظم مركز الثقافة السينمائية التابع للمركز القومى للسينما برئاسة الدكتور أحمد صالح عدسًا من الفعاليات الثقافية والفنية، فى إطار الاحتفال بذكرى ثورة ٣٠ يونيو وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢ يوليو.

تتضمن الفعاليات ورشة رسم للأطفال تحت عنوان علم مصر وتهدف إلى تعزيز روح الانتماء الوطنى لدى الأطفال من خلال التعبير الفنى إلى جانب ندوة تثقيفية بعنوان بطولات من بلدنا تستهدف فئة الطلائع وتركز على تقديم نماذج من أبطال الوطن الذين سطروا صفحات من المجد فى الدفاع عن مصر.

كما يعرض الفيلم التسجيلى الشهيد من إخراج عاطف شكرى وإنتاج المركز القومى للسينما وهو فيلم إنسانى يتناول بطولات شهداء الوطن العريف عماد آمير رشدى والمقدم شريف محمد عمر والرائد محمد أنور جمعة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الوطن ويتناول الفيلم بطولاتهم فى أعقاب ثورة يناير ويسلط الضوء على تضحياتهم فى سبيل حماية الوطن ومكافحة الإرهاب من خلال رؤية فنية وإنسانية توثق مرحلة مهمة من تاريخ مصر المعاصر.

يعقب عرض الفيلم ندوة مفتوحة مع الجمهور لمناقشة الفيلم بحضور صناعه ويُذكر آن الفيلم مأخوذ عن كتاب حكايات الولاد والأرض للكاتب محمد نبيل

و تستضيف الندوة الكاتب محمد نبيل محمد مؤلف كتاب حكايات الولاد والأرض والناقد السينمائى الأمير أباظة رئيس الجمعية المصرية لكتاب ونقاد السينما، ورئيس مهرجان الإسكندرية السينمائى الدولى ومخرج الفيلم الأستاذ عاطف شكرى.

كما نظم البيت الفنى للفنون الشعبية والاستعراضية برئاسة الفنان تامر عبدالمنعم، احتفالية بحضور الدكتور أحمد فؤاد هنو وزير الثقافة، بمناسبة ذكرى ثورة ٣٠ يونيو، والتى قام بإحيائها النجوم لؤى ومصطفى شوقى مع قيادة أوكسترا الفنان العالمى سليم سحاب على خشبة مسرح البالون الذى رفع لافتة كامل العدد والاحتفالية رؤية وإخراج تامر عبدالمنعم.

«التنمية الصناعية»: 100% نموًا فى الأرباح و143% فى صافى الدخل من العائد

أعرب أكرم تيناوى رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى عن إمتنانه عن ما حققه البنك من أهداف خلال فترة وجيزة منذ تولى المجلس الجديد مهامه فى نهاية يونيو ٢٠٢٤.

جاء ذلك خلال عقد البنك لجمعيته العامة العادية وغير العادية يوم الأربعاء ٢٥ يونيو ٢٠٢٤، لإعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والموافقة على زيادة رأس المال المرخص به من ٥ مليارات جنيه إلى ١٠ مليارات جنيه.

وأضاف تيناوى أن عام ٢٠٢٤ شكل نقطة تحول محورية، حيث تم زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع من ٠,٥ مليار إلى ٥ مليارات جنيه، التزامًا بمتطلبات البنك المركزى، فى إطار رؤية داعمة من بنك مصر الذى رفع حصته إلى ٨٥,٠٤٪. فى رأس مال البنك.

وفى ضوء هذا الدعم، تم تعيين مجلس إدارة جديد وفريق تنفيذى بخبرات مصرفية ومالية متنوعة، وضخ دماء جديدة فى الوظائف القيادية الشاغرة جنبا إلى جنب مع الكفاءات المتميزة الموجودة، مما انعكس على أداء البنك والمؤشرات الإيجابية، وأسهم فى بناء استراتيجية مستقبلية طموح تقوم على الإبتكار والمرونة وسرعة الإنجاز.

وأشار تيناوى إلى أن البنك قد حقق خطوات غير مسبوقة، وقام بالعديد من الإنجازات تحت وطأة ضغوط وتحديات كثيرة ، وقام بالمشاركة فى تمويل مشاريع تنموية بقطاعات اقتصادية مختلفة لدعم الاقتصاد القومى، مع الاعتماد على بيئة فعالة لإدارة المخاطر ، وتفعيل دور البنك فى مجال المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة.

قال حسين رفاعى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب أن عام ٢٠٢٤ كان عامًا استثنائيا فى مسيرة بنك التنمية الصناعية من حيث النمو والقدرة على مواجهة التحديات لإعادة هيكلة البنك بمنهجية واستراتيجية واضحة للعودة بالبنك إلى نشاطه الرئيسى كبنك تجارى شامل مع التركيز على دعم وتوطين الصناعة، حيث قام البنك بخطوات كبيرة وحقق مؤشرات نمو ملحوظة، فمنذ تولى القيادة تم إتخاذ خطوات سريعة وفعالة لاعادة هيكلة وتطوير البنك من خلال تحديد الأولويات للملفات الحيوية وإعادة توظيف راس المال البشرى مع التركيز على نقاط القوة المتاحة وإستثمارها إلى جانب تطوير بعض القطاعات لإضفاء سرعة ومرونة فى إتخاذ القرارات، مما كان له أثر كبير فى النتائج التى تحققت.

وأضاف رفاعى أن البنك أولى اهتمامًا كبيرًا بملف القروض غير المنتظمة وتدعيم المخصصات، إضافة إلى مساندة عدد من العملاء المتعثرين بهدف إعادة تشغيل المصانع المتعثرة، وتم إبرام العديد من التسويات مع العملاء الجادين لإستيداء حقوق البنك، مما ساهم فى تعزيز التحصيلات النقدية والعينية.

حسين رفاعي

وأشار حسين رفاعى إلى أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا تضافر جهود جميع العاملين، والعمل بروح الفريق الواحد , والإنتماء.موضحا أن البنك شارك خلال عام ٢٠٢٤ فى تمويل العديد من القروض المشتركة لدعم المشروعات الاستراتيجية، ضمن مبادرات الدولة فى مجالات شملت قطاعات البترول والغاز، الكهرباء والطاقة، التطوير العقارى والإسكان حيث زادت الحدود الائتمانية المصرح بها للقروض المشتركة خلال النصف الثانى بمقدار ٤,٨٥ مليار جنيه. وحقق البنك تقدمًا ملحوظًا فى مجال التوريق، حيث نفّذ ٨ عمليات ناجحة، بقيمة إجمالية بلغت ١,٠٢ مليار جنيه مصرى.

و نتيجة لما سبق وللجهود المبذولة من الإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك فقد شهد البنك تحسنًا ملحوظا فى نتائجه المالية للعام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لتعكس مؤشرات نمو قوية على مستوى كافة القطاعات وفقًا لما يلي: نمو المركزى المالى بنسبة ٢٣٪ ليصل إلى ٤٩,٦ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٤ مقارنة ب ٤٠,٢ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٣ وارتفعت قروض العملاء بنسبة ٤٤٪ لتصل إلى ٢٥,٩ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٤ مقارنة ب ١٧,٩ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٣.

وسجلت ودائع العملاء نموا بنحو ٣٤٪ لتصل إلى ٣٦,١ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٦,٩ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٣ ويعكس هذا إهتمام الإدارة بتوسيع قاعدة العملاء لتنويع مصادر الأموال.

وارتفع صافى الربح قبل المخصصات بنسبة ١٠٠٪ ليصل إلى ١,٧ مليار جنيه فى ٢٠٢٤ مقارنة ب ٠,٨ مليار جنيه مصرى فى ٢٠٢٣ وارتفعت إيرادات التشغيل بنسبة ١١٣٪ لتصل إلى ٢,٧ مليار جنيه مصرى فى ٢٠٢٤ مقارنة ب ١,٣ مليار جنيه مصرى فى ٢٠٢٣ وحقق صافى الدخل من العائد نمو ١٤٣٪ ليصل إلى ٢,٤مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٤ مقارنة بمليار جنيه مصرى فى ٢٠٢٣ وبلغت نسبة تغطية المخصصات ٩٧٪ مقارنة ب ٥٩٪ فى عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٣٦٪ بنهاية ٢٠٢٤ مقارنة ب ٤٠٪ لعام ٢٠٢٣

وقال رفاعى، فى إطار جهود البنك لتحديث بنيته التحتية التكنولوجية ودعم خطته الاستراتيجية للتحول الرقمى، انتهى البنك من إنشاء وتشغيل مركز البيانات البديل بمدينة برج العرب وفق أحدث المعايير الدولية فى التصميم والبناء، كما أطلق البنك منصتى «الانترنت والموبايل البنكى» لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة وتقديم خدمات رقمية أكثر سهولة وأمانًا لعملائه.

بروتوكول تعاون جديد بين وزارة الشباب و«الأهلى المصرى» لتعزيز الشمول المالى

وقع البنك الأهلى المصرى بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة بهدف تعزيز الشمول المالى وتوفير الخدمات المصرفية داخل مراكز الشباب فى مختلف أنحاء الجمهورية.

حضر التوقيع الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذى لبنك مصر، وهيثم زكى رئيس قطاع القنوات البديلة بالبنك الأهلى المصرى واللواء إيهاب بشير الوكيل الدائم لوزارة الشباب والرياضة، وفرق العمل من الجانبين، حيث يستهدف البروتوكول تنفيذ استراتيجية شاملة تستهدف توسيع نطاق الخدمات البنكية فى عدد من مراكز الشباب.

وعقب التوقيع قال الدكتور أشرف صبحى إن هذا البروتوكول يأتى فى إطار استراتيجية الوزارة نحو تطوير البنية التحتية لمراكز الشباب وتحويلها إلى مراكز إنتاجية وخدمية تدعم المجتمعات المحلية وتوفر موارد ذاتية مستدامة.

وقال وزير الشباب والرياضة، «نواصل بناء شراكات نوعية تسهم فى رفع كفاءة مراكز الشباب ودعم دورها التنموى والخدمى، والبروتوكول مع البنك الأهلى المصرى يمثل نموذجًا ناجحًا للتكامل بين القطاعين الحكومى والمصرفى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وأضاف وزير الشباب والرياضة، نعيد تعريف دور مراكز الشباب لتكون منصات متعددة الخدمات، تقدم خدمات ثقافية ورياضية واجتماعية واقتصادية، وتحقق موارد ذاتية مستدامة، مشيرًا إلى أننا نؤمن بأن هذه الخطوة تسهم فى تحقيق التكامل الخدمى داخل مراكز الشباب، وتلبى احتياجات الجمهور بطريقة حضارية وعملية.

ومن جانبه أعرب كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصرى عن اعتزاز البنك بتوقيع هذا البروتوكول الذى يأتى استكمالًا لسلسلة من الشراكات الاستراتيجية الناجحة مع مؤسسات الدولة ووزارة الشباب والرياضة والتى تعد شريكًا للبنك فى تنفيذ مستهدفات الشمول المالى والتحول الرقمى، من خلال الوصول بشبكة الخدمات المصرفية إلى الفئات العمرية الأصغر، وخاصة فى المحافظات والمناطق النائية.

مؤكدًا أن البنك يواصل تنفيذ خطة طموحة تهدف إلى تعزيز الوجود البنكى فى مختلف أنحاء الجمهورية عبر ماكينات الصراف الآلى والقنوات البديلة وهو ما يواكب التحولات التكنولوجية ويسهم فى دمج شرائح جديدة فى المنظومة المصرفية خاصة فئة الشباب التى تمثل العمود الفقرى لمستقبل التنمية فى مصر.

وزير الشباب مع قيادات الأهلى ومصر خلال توقيع البروتوكول

وأضاف سوس أن البنك الأهلى المصرى يواصل العمل على تنفيذ هذا البروتوكول وفق أعلى معايير الجودة والتشغيل بما يسهم فى تمكين المواطنين من الاستفادة من خدمات مصرفية متطورة وآمنة ويعزز من جهود الدولة فى تحقيق الشمول المالى من خلال تقديم حلول مصرفية حديثة وآمنة تسهم فى تحسين جودة حياة المواطن، مؤكدا على أن البنك سيلتزم بتركيب وتشغيل ماكينات صراف آلى عالية الكفاءة داخل مراكز الشباب مع توفير خدمات الصيانة والتأمين بشكل دائم بما يضمن تجربة مصرفية متكاملة وآمنة للمستخدمين.

تجدر الإشارة إلى أن هذا البروتوكول يعد استكمالًا للتعاون المثمر الذى انطلق بين الوزارة والبنك منذ عام ٢٠٢١ والذى أثبت فاعليته فى تحسين البنية التحتية المالية داخل مراكز الشباب وتقديم خدمات مصرفية متطورة للمواطنين واستثمارا للنتائج الإيجابية التى تحققت خلال المرحلة الأولى وهو ما حفّز الطرفين على المضى قدمًا نحو تعزيز التعاون وتوسيع نطاقه الجغرافى والفنى بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الشمول المالى التى تتبناها الدولة.

«المركزى» يدعم جهود التنمية المجتمعية المستدامة وثقافة العمل التطوعى

وقّع البنك المركزى المصرى مذكرة تفاهم مع مؤسسة «حياة كريمة»، بهدف تعزيز المشاركة التطوعية فى دعم مشروعات التنمية المجتمعية المستدامة والتمكين الاقتصادى للفئات الأكثر احتياجًا فى مختلف المحافظات.

وقع مذكرة التفاهم عن البنك المركزى المصرى، غادة توفيق وكيل محافظ البنك المركزى للمسؤولية المجتمعية، وعن مؤسسة حياة كريمة، عهود وافى رئيسة مجلس أمناء المؤسسة، وذلك بالمقر الرئيسى للبنك المركزى المصرى.

يأتى ذلك فى ضوء جهود البنك المركزى للمساهمة فى النهوض بالمجتمع، وتعزيز الشراكة مع الجهات ذات الصلة لتيسير حياة المواطنين، حيث سيتم بموجب المذكرة توحيد الجهود لتنفيذ مبادرات متكاملة فى مجالات العمل المجتمعى، بما يسهم فى تحسين جودة الحياة وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وفى هذا الإطار سيقوم البنك المركزى بالمشاركة فى الأنشطة التطوعية التى تقوم بها مؤسسة حياة كريمة من خلال الموظفين العاملين بالبنك لدعم المبادرات ذات الاهتمام المشترك.

ويتماشى هذا التوجه مع أهداف العمل التطوعى التى تشمل: تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة فى التنمية، تعزيز العدالة الاجتماعية، تحقيق التكافل بين فئات المجتمع، ونشر قيم الرحمة والالتزام والمسؤولية، تأكيدًا على أهمية هذه الشراكة التى تمثل انطلاقة نحو نموذج متكامل يجمع بين التنمية المجتمعية واستغلال العنصر البشرى فى آنٍ واحد، ويعكس قدرة المؤسسات الوطنية على إحداث أثر حقيقى ومستدام فى حياة المواطنين. وفى نفس السياق، أطلق البنك المركزى المصرى مبادرة موازية «معًا نصنع أثرًا» لتعميق مفهوم التطوع المؤسسى داخل القطاع المصرفى، باعتباره أحد ركائز التنمية المجتمعية المستدامة، وذلك بهدف تعزيز ثقافة العمل التطوعى بين موظفى القطاع المصرفى، وتحويل الطاقات البشرية إلى أدوات تغيير حقيقية تُحدث أثرًا ملموسًا فى تطوير المجتمع والنهوض به.

غادة وعهود خلال توقيع مذكرة التفاهم

م.. الآخر

بقلم:

د. محمد عادل

قفزة تاريخية جديدة

مرة ثانية، تسجل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج «قفزة تاريخية غير مسبوقة» خلال أول ١٠ أشهر من العام المالى الحالى (يوليو ٢٠٢٤ - أبريل ٢٠٢٥»)، بلغت ٢٩,٤ مليار دولار، بزيادة سنوية تجاوزت ٧٧٪ وزادت التحويلات فى أبريل الماضى بنسبة ٣٩٪ على أساس سنوى، لتصل إلى نحو ٣ مليارات دولار.

ويأتى هذا فى الوقت الذى يدور حديث حول ضخ استثمارات قطرية بنحو ٣,٥ مليار دولار فى مشروع سياحى ضخم، على الساحل الشمالى، ستدفع قطر حوالى مليار دولار فور التوقيع، مع تحويل المبالغ المتبقية خلال الأشهر الـ ١٢ التالية، ويتوقع أن يتم هذا فى الربع الأخيرة من العام الحالى، وهو ضمن حزمة استثمارات مباشرة تبلغ ٧,٥ مليار دولار، تم الإعلان عنها فى أبريل ٢٠٢٥. وتتضمن قطاعات مثل العقارات والسياحة والصناعة.

إلى جانب تطوير منطقة رأس شقير فى محافظة البحر الأحمر والتى يخصص عوائدها بالكامل لمعالجة أزمة الدين العام المتضخم، وهذا المشروع على غرار تجربة الاستثمار الإماراتى أوائل عام ٢٠٢٤، البالغ ٣٥ مليار دولار فى مشروع رأس الحكمة، ولكن بطعم وطريقة مختلفة.

وهذه الأخبار الإيجابية تأتى فى الوقت الذى يخيم على اقتصاد مصر سحابة سوداء «العدوان الإسرائيلى على إيران» وتم وقف اطلاق النار، وكان أول ضربة للبورصة فقد هبط المؤشر الرئيسى (إيجى إكس ٣٠) بنحو ٧٪ فى بداية تداولات الأحد، ١٥ يونيو، ليسجل «أكبر خسائر» منذ مارس ٢٠٢٠، -العدوان الإسرائيلى على إيران فجر ١٣ يونيو ٢٠٢٥- وفقد السوق ما يتعدى ١٢٠ مليار جنيه من قيمته السوقية خلال أول ١٥ دقيقة من جلسة، وحاليا يسترد السوق عافيته. وانخفضت قيمة الجنيه، ارتفع الدولار من ٤٩,٦ جنيها إلى ٥٠,٨ جنيها

ولماذا مصر أكثر المتضررين؟ لأن مصر تعانى بالفعل من أزمة اقتصادية لم تخرج منها بعد، فمازالت تعانى من ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة الجنيه، وضغوط مستمرة على الاحتياطى الأجنبى، ومشكلة الطاقة إلى جانب أن السوق أكثر تعرضا للصدمات الخارجية، وخاصة موارد مصر من النقد الأجنبى.

لهذا فإن أى زيادة فى تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات المباشرة سوف تساهم وبشكل كبير فى امتصاص الأزمات الاقتصادية لمصر، والتى يأتى فى مقدمتها سعر الجنيه.

Mpress60@gmail.com

يتبنى رعاية ١٩ اتحادًا رياضيًا دعمًا للرياضة

بنك مصر وسى آى كابيتال يحصدان ٢١ جائزة من مؤسسة EMEA Finance عام ٢٠٢٤

صبحى وعكاشة يشهدان توقيع عقود رعاية البنك للجنة البارالمبية

وقع بنك مصر عقود رعاية بنك مصر للجنة البارالمبية المصرية وللاتحاد المصرى للتس وللاتحاد المصرى للكرة الطائرة وللاتحاد المصرى للشراع والانزلاق على الماء.

حضر التوقيع الدكتور / أشرف صبحى – وزير الشباب والرياضة، هشام عكاشة – الرئيس التنفيذى لبنك مصر.

قامت الدكتورة / فاطمة الجولى رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر بتوقيع مع كل من الدكتور / حسام الدين مصطفى – رئيس اللجنة البارالمبية المصرية وإسماعيل الشافعى – رئيس الاتحاد المصرى للتس والمهندس / ياسر قمر – رئيس الاتحاد المصرى للكرة الطائرة واحمد حبش–رئيس الاتحاد المصرى للشراع والانزلاق على الماء، وذلك فى احتفالية أقيمت يوم الاثنين ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، بحضور لفيف مميز من قيادات وزارة الشباب والرياضة وبنك مصر واللجنة البارالمبية المصرية والاتحادات الرياضية المشاركة. أكد وزير الشباب والرياضة أن هذه الرعاية تُعد نموذجًا مشرفًا للتكامل بين المؤسسات الاقتصادية والرياضية، وتعزز من جهود الدولة فى دعم الاتحادات الرياضية، وهو ما يتسق مع رؤية القيادة السياسية فى تمكينهم ودمجهم فى مختلف الأنشطة.

وأشاد وزير الرياضة بالدور الوطنى الرائد الذى يقوم به بنك مصر من خلال تعاونه مع ١٩ اتحادًا رياضيًا، فى خطوة تعكس إيمان مؤسسات الدولة والقطاع المصرفى بأهمية الاستثمار فى الإنسان المصرى، ودعم الرياضيين فى مختلف الألعاب.

وأشار الدكتور أشرف صبحى إلى أن وزارة الشباب والرياضة حريصة على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الرياضى، وفتح آفاق الشراكة مع القطاع المصرفى لدعم الاتحادات واللاعبين، بما ينعكس إيجابيًا على مستوى الإنجازات الرياضية ورفع اسم مصر فى المحافل الدولية.

وأعرب هشام عكاشة – الرئيس التنفيذى لبنك مصر –عن عميق سعادته بالشراكة التى تجمع البنك بخمسة هيئات رياضية مصرية عريقة، وأوضح إن دعم البنك لهذه الهيئات ليس مجرد خطوة فى إطار المسؤولية والدعم، بل تمثل التزام حقيقى وإيمان راسخ بقدرات شبابنا المصرى على تحقيق الإنجازات ورفع راية الوطن عاليًا فى المحافل الدولية، حيث كان بنك مصر دائما سباقًا فى دعم الرياضة المصرية، حيث يؤمن بأن الرياضة هى قاطرة أساسية للتقدم والازدهار باعتبارها مدرسة للقيم والأخلاق والانضباط والعمل الجماعى.

وأكد هشام عكاشة – ان البنك من خلال هذه الشراكة، يهدف إلى توفير البيئة المناسبة والدعم اللازم لأبطالنا الرياضيين، لتمكينهم من التركيز على تدريباتهم وتطوير مهاراتهم، وتحقيق أقصى إمكانياتهم، حيث يؤمن البنك بأن هذا الدعم سيسهم فى اكتشاف المزيد من المواهب الواعدة، وتطوير البنية التحتية الرياضية، وتحقيق المزيد من البطولات التى تُسعد قلوب الملايين من أبناء شعب مصر العظيم. وعلى الجانب الآخر، توجت أعمال بنك مصر وشركة سى آى كابيتال مؤخرًا بحصد ٢١جائزة مميزة من مؤسسة EMEA Finance الدولية.

«التعمير والإسكان» يُكرم ضمن أفضل 100 مؤسسة أداءً بالبورصة

كُرم بنك التعمير والإسكان ضمن قائمة أفضل ١٠٠ مؤسسة أداءً بالبورصة المصرية لعام ٢٠٢٤، وذلك خلال فعاليات الدورة العاشرة من قمة مصر للأفضل ٢٠٢٥، والتى أُقيمت تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء وبحضور نخبة من الوزراء والقيادات التنفيذية لكبرى المؤسسات والشركات العاملة فى السوق المصرية.

تسلم التكريم حسن غانم الرئيس التنفيذى العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، معربًا عن اعتزازه بمواصلة مصرفه تحقيق معدلات نمو قوية خلال عام ٢٠٢٤، مشيرًا إلى أن هذا الأداء يعكس متانة المركز المالى للبنك، ونجاحه فى الحفاظ على مسيرة نموه المستدام بثبات وثقة.

وأكد غانم على مواصلة البنك اقتناص كافة الفرص الواعدة، وتحقيق مزيد من النتائج القوية على المستويين المالى والتشغيلى، مستندًا إلى ما تحمله استراتيجية البنك الجديدة للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) من رؤى طموحة ومحاور واضحة للنمو والتوسع، وإيمانه الراسخ بقدرة البنك على تنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة ومرونة، بما يعزز ريادته فى القطاع المصرفى رغم تحديات المشهد الاقتصادى المتغير.

غانم يتسلم الجائزة

قال البنك إن هذا التكريم يأتى ليجسد ثمرة رحلة نجاح متواصلة يقودها البنك بثبات وطموح، فقد تمكن البنك من تسريع وتيرة نموه وتحقيق معدلات نمو قوية وملحوظة على مستوى نتائج الأعمال لكافة القطاعات خلال عام ٢٠٢٤، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات المالية والاقتصادية التى وضعتها القمة والمتمثلة فى القيمة السوقية، والعائد الإجمالى، وتطور الإيرادات والأرباح، ومعدلات النمو التشغيلى، وغيرها من المؤشرات المالية والاقتصادية التى تعكس الأداء المستدام وقوة النمو.

وتمكن البنك من مواصلة التركيز على تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وإدارة التكاليف التمويلية بشكل استباقى، من خلال تبنيه لنموذج أعمال مرن ومبتكر نجح من خلاله فى تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، مع الحرص على إدارة الموارد بفعالية لزيادة معدلات الربحية بشكل مستدام، والالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية، والذى أسفر عن نتائج ملحوظة فى تحسين الأداء المالى، إذ ارتفعت صافى إيرادات التشغيل بنسبة ٦٧,٦ ٪ لتصل إلى مبلغ ٢٠,٥ مليار جنيه، إلى جانب تعزيزه للأصول الخاصة به ليبلغ إجمالى الأصول ١٧٩,٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٣,٤٪، وعلى خلفية هذا الأداء تمكن البنك من زيادة صافى الأرباح لتسجل ١١ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٨٣,١٪ بنهاية عام ٢٠٢٤، ليبرهن البنك بذلك على نجاحه فى تطبيق استراتيجيته للخمس سنوات الماضية ومكانته الرائدة كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة التى تسهم بفاعلية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

«QNB مصر» يحصد عدة جوائز دولية خلال ٢٠٢٥

عزز QNB مصر رصيده الحافل بالجوائز خلال العام الجارى بحصوله على ١١ جائزة دولية مرموقة من مؤسسات مالية عالمية، فى تأكيد جديد على التزامه بالابتكار المصرفى فى مختلف القطاعات، ودعم الشمول المالى والتنمية الاقتصادية المستدامة.

نال البنك جائزة «البنك الأكثر ابتكارًا للخدمات المصرفية للأفراد فى مصر» وجائزة «أفضل بنك فى تميز الخدمة المصرفية فى مصر» من مجلة إنترناشيونال فاينانس. كما حصل من مجلة جلوبال بانكنج آند فاينانس على جوائز «أفضل بنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد»، «أفضل بنك لتمويل التجارة»، «أفضل بنك لأنشطة الخزينة»، «أفضل بنك للشركات»، و«أفضل بنك للخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية.» كما منحت مؤسسة ذا ديجيتال بانكر QNB مصر جائزة «أفضل بنك فى مبادرات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة» فى الوقت الذى نال فيه جائزتى «أفضل بنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، و«أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد فى مصر» من مجلة كابيتال فاينانس إنترناشونال.

قال محمد بدير الرئيس التنفيذى لـ QNB مصر: «تمثل هذه الجوائز شهادة جديدة على ثقة المؤسسات الدولية فى قوة أدائنا ونجاح استراتيجيتنا والتزامنا بتقديم تجربة مصرفية تفوق تطلعات عملائنا من الأفراد والشركات، لقد كان QNB مصر سباقًا فى مجال الاستثمار فى التقنيات الحديثة وتطوير البنية الرقمية وهو ما ساهم فى تعزيز ريادته فى دعم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى، لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دعمًا لخطة الدولة للتنمية المستدامة وتماشيًا مع توجهات البنك المركزى المصرى».

محمد بدير

«الزراعى المصرى» يستقبل وفدًا من أنجولا للاستفادة من خبرات البنك فى التمويل

التقى محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذى للبنك الزراعى المصرى، وسامى عبد الصادق، وغادة مصطفى، نائبى الرئيس التنفيذى، وفدًا من جمهورية أنجولا، برئاسة الدكتور باولو كونسيساو مستشار مجلس الإدارة بصندوق دعم التنمية الزراعية وممثلين عن وزارات الزراعة والغابات، والمالية، والصناعة والتجارة. رحب محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذى للبنك الزراعى المصرى، بالوفد الأنجولى متمنيًا لهم زيارة مثمرة وبناءة، تأكيدًا للعلاقات التاريخية الراسخة التى تربط مصر وأنجولا، كما استعرض أبو السعود الدور التنموى للبنك الزراعى المصرى فى دعم الاقتصاد الوطنى، وتحقيق التنمية الزراعية والمستدامة فى ظل اهتمام وتوجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعى.

أعرب عن ترحيبه بتبادل الخبرات مع الجانب الأنجولى، تماشيًا مع توجه الدولة لتعزيز مسارات التعاون بين مصر والدول الصديقة، بما ينعكس على تحقيق التنمية فى البلدين وفى القارة الأفريقية. كما أطلع الوفد الأنجولى على نتائج الاستراتيجية الطموحة التى نفذها البنك لتطوير كافة قطاعاته، وسعيه المستمر نحو التحول الرقمى لتعزيز مكانته كأحد أكبر البنوك المتخصصة فى تمويل المشروعات الزراعية والأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها. وأعرب الوفد الأنجولى، عن تقديرهم لجهود البنك الزراعى المصرى فى دعم وتمويل القطاع الزراعى، مؤكدين أن الهدف من الزيارة هو الاطلاع بشكل أساسى على آليات التمويل الزراعى وبرامج إقراض صغار المزارعين، ما يسهم فى نقل خبرات البنك والاستفادة منها فى جمهورية أنجولا، كونه أعرق البنوك المتخصصة فى التمويل الزراعى فى أفريقيا.

وحضر فعاليات الزيارة من جانب وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الدكتور سعد موسى المشرف على العلاقات الزراعية الخارجية والدكتورة منى القصير، المدير العام بالعلاقات الزراعية الخارجية، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، والاستفادة من خبرات البنك فى دعم وتمويل القطاع الزراعى لتعزيز قدرات صغار المزارعين، كما اطلع الوفد على دور البنك فى تحفيز الاستثمار ومساهمة القطاع الخاص فى القطاع الزراعى، لتحقيق التنمية الزراعية والريفية ودعم الاقتصاد الوطنى.

ضم الوفد الأنجولى، كلًا من المهندس جويا كاسيندا فاوستينو، رئيس قسم محطة التنمية الزراعية بمعهد التنمية الزراعية التابع لوزارة الزراعة والغابات، والدكتور جواو سوندا، مستشار تمويل مشروع التنمية الزراعية التجارية بمكتب الدراسات والتخطيط والإحصاء (GEPE) التابع لوزارة الزراعة والغابات، والدكتور تيلمو دو روزاريو كويلو ألكسندر، رئيس قسم الدراسات والتخطيط التابع لمكتب الدراسات والعلاقات الدولية بوزارة المالية، والدكتورة نيلى هاميلتون دابرو أفيلينو عضوة مكتب الدراسات والتخطيط والعلاقات الدولية التابع لوزارة المالية، والدكتور كارلوس فيجيريدو شيليكاس، رئيس قسم الزراعة فى مديرية رصد ومساعدة المزارعين من صندوق دعم التنمية الزراعية، والدكتور كارلوس جاما فنى فى المديرية الوطنية لريادة الأعمال وتطوير الأعمال بوزارة الصناعة والتجارة، والدكتورة تاسيانا ايفاريستو، فنية فى المديرية الوطنية للتجارة بوزارة الصناعة والتجارة.

كلام فى الهوا

بقلم: حسين حلمى

جوع كلبك يتبعك!

أسماء الحيوانات فى العديد من الأمثال الشعبية جاء من أجل بيان أوجه الشبه سلوكيًا بين هذا الحيوان وبنى البشر، سواء كان هذا السلوك سلبيًا أو إيجابيًا، منها على سبيل المثال «عصفور فى اليد خير من عشرة على الشجرة» لبيان أهمية الأخذ بالمضمون وعدم المجازفة، و«دموع التماسيح» لوصف تلك الدموع الزائفة التى يوهم بها الشخص الكاذب الناس. إلا أننى وجدت نفسى أمام مثلًا شعبيًا عن الكلاب، والمعروف عن الكلاب الوفاء للإنسان، وهو «جوع كلبك يتبعك» وأعتقد أنه كان يقصد سلوك كل ظالم يتحكم فى مصائر الناس، فالوفاء من صفات بنى البشر أيضًا، إلا أن الحاكم الظالم يراهم مثل الكلاب فيحاول أن يشعرهم بحاجتهم له، يعمل على تجويعهم، وفى هذه الحالة لا يكون لديهم فرصة للمطالبة بحاجاتهم ومعارضته. إن الظالم فى محاولته إخضاع الناس لسلطته يقول لهم انظروا حولكم وما يُفعل بالناس، وبذلك يرضى الناس بظلمه، فنجد أن المثل يرصد سلوك الظالم.. البعيد عن سلوك الكلاب.

رادار

بقلم:

سامى الطراوى

شيماء.. سقط حلمها صريعًا تحت أقدامنا

فى زاوية مهملة من هذا الوطن—سقطت شيماء وعندما سقطت.. لم تسقط وحدها.. بل تساقط معها النور.. وسقطت معه إنسانيتنا التى كنا نظنها ما زالت تتنفس.

شيماء عبد الحميد—طالبة بكلية الهندسة جامعة المنوفية—فتاة من طين هذا الوطن، ودم هذا الشعب—كانت تحلم كأى فتاة فى عمرها.. كانت ترى نفسها تقف على منصة التخرج ترتدى عباءة العلم—تلوح لوالدها ووالدتها وهما يبتسمان من خلف التعب، يصفقان لها وقد صار لحلمهما اسم المهندسة شيماء.. لكن الطريق إلى تلك المنصة لم يكن مفروشًا بالورود.. كان مفروشًا بأشواك الحاجة.. وقسوة الحياة وجفاء القلوب، فبدل أن تحمل حقيبة مليئة بالكتب—حملت أدوات الزراعة فى مزرعة عنب بمدينة السادات—كى توفر ثمن كتبها ودفاترها ومواصلاتها.

المهندسة شيماء—كانت تعمل باليومية—١٢٠ جنيهًا مقابل عرقها وأملها.. فشيماء لم تطلب المستحيل—لم تكن تطمع فى أكثر من حقها فى أن تحيا كريمة، وأن تكمل دراستها، كانت تؤمن أن الكرامة لا تستجدى، وأن اليد التى تعمل—أطهر من ألف يد تصفق للزيف.. لكنها لم تكن تدرى أن المجتمع الذى نشأت فيه لا يكترث بالعرق، ولا يوقر الطموح، بل يحارب بخسة—ويتفنن فى إذلال الحالمين—ويقسو على الضعفاء أكثر من قسوة الفقر نفسه، ثم كانت اللحظة التى انكسر فيها كل شيء—حادث بارد.. كما اعتدنا أن نستقبل موت أبنائنا—بلا صدمة—بلا تأمل—بلا صوت.. لكن الطريق إلى الحلم فى هذا الوطن ليس معبدًا، بل مليء بالحفر والمطبات والأوجاع.

اضطرت المهندسة شيماء إلى العمل فى مزرعة عنب—بمدينة السادات—بأجر يومى لا يتجاوز ١٢٠ جنيهًا- لتؤمن نفقات دراستها ومواصلاتها وقوتها.. كانت تحمل حلمها فى يـد—وأدوات العمل فى الأخرى—وتخبئ دموعها خلف ابتسامة المثابرة، ثم جاء ذلك اليوم وتلك اللحظة التى تحول فيها الحلم إلى كابوس—والعرق إلى دم والأمل إلى نواح.. حادث موجع يقهر القلوب ويذلها—حادث خطفت فيه الأرواح كما تنتزع الأوراق اليابسة فى مهب الريح.

ماتت شيماء، ومعها ثماني عشرة زهـرة أخرى وخلفن أوجاعا لا توصف، وقلوبا مكسورة، وأمهات ينحن على أبواب الانتظار وآباء صامتين من شدة القهر.. ما أقسى حرقة قلب أمك وأبيك يا شيماء.. ما هذا الوجع الثقيل ؟.. وما هذا القهر الموجع ؟

أليس قهر الحياة كافيًا ؟ فزادهم قهر الموت قهرًا—إنها ليست الحادثة الأولى—ولن تكون الأخيرة—لا شيء يتغير سوى أسماء الضحايا.. وصورهم فى صدر الصحف.. قبل أن تطوى الصفحة وينسى الألم.

وهذه الحوادث—ما وقعت إلا على رؤوس الفقراء، لا تمس إلا من سعى بعرقه ليحيا—ولا تقترب إلا من الأطفال والطامحين والمسالمين والراضين—من المبهجين الذين امتلأت قلوبهم بالنقاء—الذين تمتزج فطرتهم الطاهرة بطين هذه الأرض العفية الأبية—الذين يضيئون دروبهم وسط العتمة—ويرفعون رؤوسهم رغم الانكسار.

لكن أى ذنب اقترفوه ؟

ما جريمتهم سوى أنهم أرادوا أن يكون لهم مكان تحت الشمس ؟

ما عيبهم إلا أنهم اختاروا الصبر بدل الشكوى والكفاح بدل الاستسلام ؟

ومع ذلك.. لم ترأف بهم الحياة، ولم ينصفهم المجتمع—نعم—المجتمع هو القاتل الصامت.. ذلك الذى يرى ولا يبصر يسمع ولا يتأثر—يعبر فوق الجراح ولا يلتفت.. المجتمع الذى خذل شيماء وتخاذل عن إحتضان حلمها وعن حماية من يشبهونها صمتنا العميق—ولا مبالاتنا المخزية—هى التى مهدت الطريق للموت.

سامحونا يا زهور الوجع.. سامحينا.. يا شيماء - لم نحملكن على الأكتاف إلا بعد أن صرتن أجسادا بلا روح—لم نكتب عنك يا شيماء، إلا بعد أن سرقت منك الحياة، لكننا لن ننساك—ستظلين جرحا مفتوحًا فى ضمائرنا—وذكرى موجعة تذكرنا كم صرنا قساة وبخلاء فى الأحاسيس المؤقتة -

سلام لروحك—ولأرواح الزهور الثماني عشرة..

سلام على الحلم الذى مات فى الطريق، وسلام، على من بقين يعانين ذات الوجع فى صمت لا يسمعه أحد.

رحلت المهندسة شيماء.. ورحل معها ثمانى عشرة زهرة.. كن يجاهدن لأجل البقاء فى وطن لا يكترث بالفقراء.. ولا يبالى بمن سقطن فى الطريق إلى الحلم.. كأن الحياة نفسها تواطأت على سلبهن أعمارًا كان يمكن أن تزهر.

ليس الموت وحده من قتل شيماء ؟.. بل المجتمع الذى سكت طويلًا.. المجتمع الذى لا يرى فى الفقير سوى عبئًا إضافيًا، لا يرى فى بنات الفقراء عبئًا إلا إذا أثبتت جدارتها فوق العادة.. المجتمع الذى يصفق للناجحين بعد موتهم.. ويتجاهل جوعهم وتعبهم وهم أحياء—المجتمع الذى تعود أن ينظر إلى من يعمل بيده بازدراء، وإن حمل أعلى الشهادات.

شيماء لم تهزم بين أشجار العنب ولا على حواف الحقل القاسية—بل هُزمت فينا، حين لم نشعر بها—حين كان صراعها من أجل البقاء يتم فى صمت ووجع—بلا عين تلاحظ—ولا يد تمتد—ولا قلب يلين..

كانت تموت كل صباح، حين تصحو قبل الشمس، لا لتذاكر، بل لتقود جسدها المتعب إلى أرض لا ترحم.

كم من شيماء أخرى تسير الآن بيننا ؟

كم من فتاة تحمل الحلم كعبء لا كمنحة؟

كم من زهـرة ستدهس غدا ونحن نمر بجانبها دون أن نبصر أو نتوقف؟

الذنب ليس فى الحادث وحده—الذنب فينا، فى خيبتنا الجماعية—فى قسوة أرواحنا، وفى جمود هذا الضمير الجمعى الذى لم يعد يهتز إلا بعد أن تسفك الأرواح دماءها، فنحن من خذل شيماء، نحن من سمح للموت أن يختطفها من طريقها إلى قاعة المحاضرات.. ستنسى شيماء بعد أن نذيع نبأ موتها فى نشرات الأخبار—وربما تذوب صورتها مع الأيام—لكن القهر الذى تركته خلفها لن يبرأ.. والوجع الذى زرعته فينا—لن يُمحى—ووصمة الخزى التى علقتها على جدران قلوبنا لن تسقط.

سلام على وجهك يا شيماء.. وسلام على الحلم الذى قاتلت من أجله وحدك—فنامى بسلام.. أما نحن—فنبقى هنا نعيش تحت ركام إنسانيتنا—نحاول أن نكتب عنك—لعل الكتابة تطهر أرواحنا الملطخة بالصمت.

وللحديث بقية.. إن شاء الله تعالى

samyeltarawy@gmail.com

الدولة حررت التراث من قبضة الإخوان

فى ذكرى ثورة ٣٠ يونيو يرصد خبير الآثار الدكتور عبد الرحيم ريحان عضو لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، رئيس حملة الدفاع عن الحضارة المصرية، معاناة الآثار أيام الإخوان من الفتاوى المضللة التى ساعدت على انتشار الحفر خلسة وتدمير الآثار والتعدى على المتاحف وتجاهل الآثار فى الدستور.

وأوضح الدكتور ريحان أن فتاوى دينية من غير المتخصصين انتشرت فى ذلك الوقت تزعم بأن الآثار تعتبر من «الركاز»، ووافق هوى أصحاب المصالح الذين يصبحون فريسة سهلة لاستغلالهم عن طريق عصابات الآثار الدولية.

ونوه إلى أن علماء الدين أنفسهم حذروا من الطرق غير الشرعية لاستخراج هذه الكنوز من الاستعانة بالسحرة والكهنة والمشعوذين، ما يستوجب استحقاق الإثم العظيم على فاعله، وبالتالى فإن التنقيب للبحث عن الكنوز حرام شرعًا لأنه يؤدى بصاحبه إلى اقتراف الذنوب والتهلكة.

ويتابع الدكتور ريحان بأن الإخوان قاموا يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ بمهاجمة متحف ملوى بمحافظة المنيا بالسلاح وأطلقوا النيران على الحرس وأصابوا أحدهم واستولوا على سلاحهم ثم قاموا بسرقة ١٠٥٠ قطعة أثرية من أصل ١٠٨٩ معروضة بالمتحف ثم قاموا بتكسير وتحطيم باقى القطع.

ولفت الدكتور ريحان إلى هجوم الإخوان على متحف روميل بمرسى مطروح ومتحف ومخازن البهنسا بالمنيا لولا تصدى الأثريين والأهالى لهم، وفى يوم ٢٤ يناير ٢٠١٤ تم تفجير مديرية أمن القاهرة المقابلة لمتحف الفن الإسلامى ما أدى إلى تدمير واجهة المتحف المقابلة للمديرية.

وتعرضت فاترينات العرض للتدمير الكامل وتعرضت ٧٤ قطعة أثرية للتلف الكامل والتهشيم وتفككت ٢٦ قطعة أثرية، وقام المرممون المصريون بترميم ٥١ قطعة خزفية و ١١٦ قطعة خشبية و٤ قطع من الأحجار الكريمة وترميم محراب السيدة رقية، وبلغت تكلفة ترميم المتحف ٥٧ مليون جنيه، وشمل العرض الجديد للمتحف ٤٤٠٠ قطعة أثرية، منهم ٤٠٠ قطعة تعرض لأول مرة، حيث كان العرض القديم يشمل ٤٧٥ قطعة فقط.

وأشار الدكتور ريحان إلى التعدى على متحف المركبات الملكية ببولاق أبو العلا وتأجير الأرض التابعة له لتجار وكالة البلح الذى وضعوا بضاعتهم على سور المتحف بتحريض من عضو مجلس شعب إخوانى كما قام نفس العضو بمساعدة المحليات بتأجير نفس الأرض لأحد البلطجية والذى حولها لموقف للسيارات.

كما تم تحويل مدينة أون الأثرية إلى سوق دولى للأغنام تحت اسم «البورصة الدولية للأغنام»، بالمخالفة لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته انتهاكًا لأرض أثرية وإهانة لتاريخ مصر.

واختتم الدكتور ريحان بأن الآثار كانت تعامل كأنها أصنام يجب تحطيمها أو تغطيتها وظهور دعاوى إعادة دفن المومياوات والذى روج لها البعض وعارضها علماء الآثار المستنيرون ورد الدكتور عبد الرحيم ريحان على هذه الدعاوى الباطلة علميًا.

متحف الحضارة يحتضن حملة «مانحى أمل»

شهد متحف الحضارة انطلاق فعاليات الحفل الرسمى لإطلاق النسخة الخامسة من حملة «مانحى أمل - Hope Giver» العالمية، فى خطوة تعكس استمرار الجهود الرامية لنشر رسائل الأمل والإيجابية من قلب الحضارة المصرية إلى العالم.

فى البداية وقف الحضور دقيقة حداداً على أرواح ضحايا حادث الإقليمى وقدمت الوزيرة السابقة نادية مكرم العزاء لأسر الضحايا.

وشهد الحفل حضورًا رسميًا وشعبيًا بارزًا، تقدمته يمنى البحار نائب وزير السياحة والآثار لشئون السياحة، والسفيرة ديليا جريس ممثلة اليونيسيف ورئيسة «الجراند بول»، والدكتورة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة السابقة، والكابتن أنور الكمونى لاعب التنس الدولى ومؤسس حملة «مانحى أمل»، بالإضافة إلى عدد من سفراء الدول الأجنبية، ونخبة من الشخصيات العامة ونجوم الفن، فى مقدمتهم الفنانة الكبيرة صفاء أبو السعود.

أشار الدكتور عباس الطيب رئيس هيئة متحف الحضارة إلى أن حملة «مانحى أمل» تمثل نموذجًا ملهمًا لمبادرة إنسانية عالمية، تضم متطوعين من أكثر من ٢٣ دولة، مشيدًا بدور الحملة فى منح الأمل لجميع المرضى حول العالم وتحدى كل الظروف المرضية الصعبة التى يمر بها أى إنسان، فضلًا عن الاحتفال برسائل الأمل والإيجابية.

كما شهد الحفل الإعلان عن استضافة مصر للحفل الكبير للأمراء والأميرات مونت كارلو ٢٠٢٥، والمقرر تنظيمه فى قصر عابدين خلال شهر نوفمبر المقبل.

جدير بالذكر أن حملة «مانحى أمل» العالمية تأسست فى عام ٢٠٢١ بمدينة جنيف بسويسرا على يد الكابتن أنور الكمونى، وتهدف إلى دعم المرضى ومحاربى الأمراض الخطيرة، وذوى الاحتياجات الخاصة.

تأمين «عبدالقادر» من مطاردة الزمالك وبيراميدز

الأهلى يرفض مزاد أسامة فيصل.. والراتب يؤجل صفقة «الحملاوى»

كتب - إيهاب محروس:

بدأ محمود الخطيب رئيس النادى الأهلي، سلسلة من الجلسات التسيقية مع المدير الفنى الإسبانى جوزيه ريبيرو، ومحمد يوسف المدير الرياضى، لرسم ملامح الموسم الكروى الجديد، وحسم قائمة الراحلين والصفقات الجديدة، والترتيب لمعسكر الإعداد، ومراجعة ما قدمه الفريق خلال مشاركته فى بطولة كأس العالم للأندية.

وعلى صعيد الانتقالات، رفض الأهلى الدخول فى مزايدات بخصوص التعاقد مع أسامة فيصل مهاجم البنك الأهلي، بعد مغالاة ناديه فى الطلبات المالية، إلى جانب دخول ناديى بيراميدز والزمالك على خط المفاوضات، بالرغم من احتمالية رحيل المهاجم الفلسطينى وسام أبوعلي، الذى تلقى عدة عروض خليجية وأوروبية بعد تألقه اللافت فى كأس العالم للأندية، والاستقرار على تعديل عقد اللاعب فى حال عدم رحيله واستمراره مع الفريق بالموسم المقبل.

وفتح الأهلى خط مفاوضات مع الفلسطينى أسد الحملاوى، مهاجم شلوسك فروتسواف البولندي، والذى يمتلك شرطًا جزائيًا بقيمة ٨٠٠ ألف يورو، غير أن العائق الأبرز فى الصفقة يبقى المطالب المالية للاعب، حيث طلب راتباً سنوياً قدره مليون و٨٠٠ ألف دولار، وهو ما يتجاوز سقف الرواتب المحدد داخل النادي.

على جانب آخر، استقرت الإدارة على قيد اللاعب أحمد القادر فى القائمة الأولى، لحين البت فى موقفه النهائى مع الجهاز الفني، خاصة فى ظل رغبة نادى المصرى البورسعيدى فى التعاقد معه خلال فترة الانتقالات الجارية، التخوف من انتقاله للزمالك أو بيراميدز حال فسخ عقده بالتراضى.

فى المقابل، يترقب الأهلى وصول عرض رسمى من أحد الأندية العربية لضم المدافع المغربى أشرف داري، بعدما بدأ النادى فى تسويقه خارجياً، نتيجة عدم الاقتناع الكامل بإمكانياته، لا سيما أن رؤية المدير الفنى الجديد تتجه للتعاقد مع مدافع قادر على تنفيذ خطة البناء من الخلف.

فى سياق متصل، لم يتلق الثلاثى محمد الشناوي، وحسين الشحات، ومحمد مجدى «أفشة»، أى عروض رسمية، ما يؤكد استمرارهم مع الفريق بشكل طبيعى حتى إشعار آخر، كما تمسك البرتغالى ريبيرو باستمرار اللاعب محمد عبدالله. وفى ملف الراحلين، يظل خالد عبد الفتاح وأحمد رضا الأقرب للانضمام إلى نادى زد، بينما أصبح رضا سليم وكريم نيدفيد على أعتاب الانتقال إلى سيراميكا كليوباترا، فيما تشير المؤشرات إلى بقاء عمر كمال مع الفريق، فى ظل الانقسام حول قرار رحيله، وعدم التوصل لاتفاق بخصوص صفقة أحمد عيد، الظهير الأيمن لنادى المصرى.

٤ ملايين دولار تفجر أزمة حسام عبدالمجيد فى الزمالك

كتب - مصطفى جويلى:

تحوّل حسام عبد المجيد، مدافع الفريق الأول لكرة القدم بنادى الزمالك، إلى أزمة جديدة داخل القلعة البيضاء، بعد رفضه تمديد عقده الذى ينتهى بعد موسمين، وإصراره على خوض تجربة الاحتراف الخارجي، عقب تلقيه عروضًا من سيسكا موسكو وزينيت الروسي، إلى جانب عرض آخر من أحد الأندية التركية.

وأكد شقيق اللاعب، ووكيله فى الوقت ذاته، أن حسام لديه حلم يسعى لتحقيقه منذ فترة، وهو الاحتراف الخارجي، مشيرًا إلى أن إدارة الزمالك ترحب من حيث المبدأ باحترافه، إلا أن اللاعب ينتظر عرضًا قويًا يليق بطموحات النادى واللاعب معًا.

ويواجه مجلس إدارة الزمالك، برئاسة حسين لبيب، شبح تكرار سيناريو رحيل أحمد سيد زيزو، خاصة بعد الانتقادات الحادة التى وُجّهت له لرفضه بيع اللاعب رغم تلقيه عرضًا رسميًا بقيمة ٦ ملايين دولار فى الموسم الماضي، قبل أن يرحل زيزو مجانًا بعد انتهاء عقده، ويخشى المجلس تكرار نفس المشهد مع حسام عبد المجيد، فى ظل ما يتردد عن أن احترافه قد يكون بوابة للعودة إلى النادى الأهلى لاحقًا.

وعلمت «الوفد» أن مجلس الإدارة اشترط الحصول على ٤ ملايين دولار للموافقة على بيع عبد المجيد، مع إضافة بند يمنح الزمالك الحق فى الحصول على نفس القيمة حال عودته إلى أى نادٍ مصرى مستقبلاً، وهو ما رفضه اللاعب وشقيقه، معتبرين أن هذا الشرط يُعد مخالفًا للوائح الاتحاد الدولى لكرة القدم «فيفا».

وطلب المجلس من جون إدوارد المدير الرياضى الجديد، عقد جلسة أخيرة مع اللاعب لحسم موقفه النهائي، سواء بالموافقة على تمديد العقد أو بانتظار وصول عروض رسمية للنادي، مع تقديم تقرير شامل إلى مجلس الإدارة فى اجتماعه المقبل.

فى دور الـ١٦ بمونديال الأندية

الهلال فى موقعة تحدى السيتى

كتبت - سارة جاب الله:

يترقب عشاق كرة القدم حول العالم اليوم الاثنين، مواجهتين من العيار الثقيل ضمن منافسات دور الـ١٦ من بطولة كأس العالم للأندية ٢٠٢٥، حيث يلتقى العملاق الإيطالى إنتر ميلان مع نادى فلومينينسى البرازيلي، فى العاشرة مساء، فى أول لقاء يجمع بين الفريقين على مر التاريخ، فيما يواجه الهلال السعودى فريق مانشستر سيتى الإنجليزى فى الساعة الرابعة فجر غد الثلاثاء.

ويخوضُ إنتر ميلان ممثل الكرة الأوروبية، المواجهة بقيادة مدربه كريستيان كيفو، الذى حافظ على توازن الفريق دفاعيًا وهجوميًا، معتمدًا على خطة (٣-٥-٢)، ويستند إلى خط دفاع قوى ولاعبين أصحاب خبرة كبيرة على المستوى الدولى أبرزهم لاوتارو مارتينيز.

فى المقابل، يطمح فلومينينسى إلى مواصلة عروضه القوية التى منحته لقب كوبا ليبرتادوريس، ويعتمد على أسلوب هجومى ممتع يعتمد على المهارة والمرونة، بقيادة المخضرم مارسيلو والهداف الخطير جيرمان كانو.

أما المواجهة الأخرى المرتقبة، فستجمع مانشستر سيتى الإنجليزى بنظيره الهلال السعودي، فى قمة آسيوية أوروبية حاسمة لحسم بطاقة التأهل إلى الدور ربع النهائي، حيث سيواجه الفائز من هذا اللقاء المنتصر من مباراة إنتر ميلان وفلومينينسى.

وقدم مانشستر سيتى أداءً مميزًا فى دور المجموعات، حيث تصدر المجموعة السابعة بالعلامة الكاملة، واستغل المدرب بيب جوارديولا هذه المرحلة لإشراك مجموعتين مختلفتين من اللاعبين فى أول مباراتين، قبل أن يجمع بينهما فى مواجهة يوفنتوس، ومع اقتراب الأدوار الإقصائية، يُتوقع أن يعتمد جوارديولا على تشكيلته الأساسية بكامل نجومها لحسم بطاقة التأهل على رأسها النجم المصرى عمر مرموش.

وتأهل الهلال إلى دور الـ١٦ بعد احتلاله المركز الثانى فى المجموعة الثامنة خلف ريال مدريد، ويستعد للمباراة بقائمة تضم عددًا من نجوم الدورى الإنجليزى الممتاز السابقين، مثل روبن نيفيز، جواو كانسيلو، وكاليدو كوليبالي، بينما يتأكد غياب نجم الفريق سالم الدوسري، الذى تعرض لإصابة ستبعده عن الملاعب لعدة أسابيع، فى خسارة فنية قد تربك حسابات المدرب سيمونى إنزاجى فى هذا اللقاء الحاسم.

الكشف عن ثلاث مقابر جديدة بجبانة «قبة الهوا» بأسوان

كشفت البعثة الأثرية المصرية العاملة بجبانة قبة الهوا بأسوان عن ثلاث مقابر منحوتة فى الصخر من عصر الدولة القديمة، وذلك خلال موسم الحفائر الحالي. وأكد الدكتور محمد إسماعيل خالد الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، أن النتائج الأولية تشير إلى أن بعض هذه المقابر أُعيد استخدامها خلال عصر الدولة الوسطى، بما يعكس الاستمرارية التاريخية لأهمية جبانة قبة الهوا كموقع دفن عبر العصور المختلفة.

وأوضح أن هذا الكشف يُعد إضافة علمية مهمة، حيث يُلقى الضوء على فترة انتقالية حرجة بين نهاية الدولة القديمة وبداية عصر الانتقال الأول. من جانبه أوضح محمد عبدالبديع رئيس قطاع الآثار المصرية بالمجلس الأعلى للآثار، تفاصيل المقابر الثلاث، حيث إن المقبرة الأولى خالية من النقوش والكتابات وبها فناء خارجى عثر بداخله على بابين وهميين، ومائدتين للقرابين، وأوانٍ فخارية، وتوابيت فى حالة سيئة من الحفظ.

المقبرة الثانية تقع غرب المقبرة الأولى، وهى أيضًا خالية من النقوش وقد عُثر بداخلها على مائدتين للقرابين وأوانٍ فخارية تعود لعصر الدولة الوسطى، ويُرجح من تصميمها المعمارى أنها تعود لنهاية الدولة القديمة أو بداية عصر الانتقال الأول، وأعيد استخدامها مرة أخرى بالدولة الوسطى.

أما المقبرة الثالثة فتختلف فى تصميمها عن المقبرتين السابقتين، وتقع غرب مقبرة «كا-كم» من عصر الدولة الحديثة.

الوفد
الأخيرة
الإثنين ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م - ٥ محرم ١٤٤٧هـ - ٢٣ بؤونة ١٧٤١ق - العدد ١١٩٨٤ - السنة التاسعة والثلاثون
alakhera.wafd@yahoo.com
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

30 يونيو

ثورة شعب ٣٠ يونيو

أرض العزة تكتب شهادة حية فى ذكرى الثورة

مشايخ سيناء: ٣٠ يونيو قضت على الإرهاب وأعادت الحياة إلى أرض الفيروز

الرئيس عبدالفتاح السيسى حمل على عاتقه إنقاذ مصر من الانقسام

شهدت محافظة شمال سيناء على مدار ١٢ عاماً طفرة تنموية شاملة فى كافة القطاعات، ضمن إرساء قواعد الجمهورية الجديدة وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً ودولياً، فمنذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التى مثلت علامة فارقة فى تاريخ مصر الحديث، بعد إنقاذ الشعب من قبضة جماعة الاخوان، سعت القيادة السياسية لتحقيق التنمية فى سيناء بعد أن كان الإرهاب يهدد حياة المواطنين فيها، ما انعكس بشكل مباشر على جودة حياة المواطنين فى سيناء ودعم الاستقرار المجتمعى والإقتصادى للدولة.

قال الشيخ عبدالله جهامة كبير مجاهدى سيناء ومنسق مجلس مشايخ وسط سيناء: مرت ١٢ عاماً، غيرت وجه الحياة فى كل شبر من أرض الوطن بعدما استطاعت القيادة السياسية أن تعيد الأمن والأمان فى شبه جزيرة سيناء وتقضى على الإرهاب، وقادت ملحمة التعمير والبناء.

وأضاف: الإنجازات التنموية فى ربوع مصر، لم تكن وليدة المصادفة، وقد نجحت من خلالها القيادة السياسية فى بناء دولة عصرية حديثة، بعد معركة ليست سهلة، لأنها شهدت تحديات واجهتها الدولة بقوة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة فى جميع القطاعات، ولم يترك الرئيس عبدالفتاح السيسى موقعاً أو مجالاً فى مصر إلا ووضع فيه بصمة واضحة بعد أن أقام سلسلة من المشروعات القومية، فأصبح كل شبر من الوطن شاهداً على البناء والتنمية خلال ١٢ عاماً من التحدى والمشاركة المجتمعية لبناء الدولة المصرية بعد أن تراجعت فى عهد حكم الإخوان الذى انتشر فيه الإرهاب.

شمال سيناء
محمد جمعة

عبدالله جهامة

سلامة الأبرق

طلال الحوص

عاطف أبوكريشان

وقال الشيخ إبراهيم رفيع، بليغ العرب، وأبرز القيادات الشعبية بجزيرة سيناء، إن المؤسسة العسكرية المصرية الوطنية لم تتردد لحظة واحدة فى الاستجابة لنداء الشعب وتلبية طموحاته فى تحرير الإرادة وإرساء دعائم الدولة المدنية، والقضاء على التطرف والإرهاب، إذ كانت سنة واحدة كافية للكشف عن عوار هذه الجماعة الإرهابية وممارستها الدنيئة للعنف والتطرف ليحمل أبطالنا من القوات المسلحة والشرطة وقبائل شمال سيناء هم إنقاذ الوطن بالوقوف بجانب الدولة، وحملوا على عاتقهم مسئولية جسيمة فى تنفيذ رغبات المصريين وحماية الوطن من الانهيار، فى ظل انتشار الإرهاب بسيناء.

وقال أحمد مريشد السويركى، أحد مشايخ القبائل والعائلات المصريه بشمال سيناء بحى الكرامة: لقد كانت جماعة الإخوان كابوساً مُفزعاً يجثم على قلب الوطن والمواطن السيناوى بعد انتشار الارهاب فى ربوع شبه جزيرة سيناء، وكان المستقبل يبدو قاتمًا فى ظل مشروع الجماعة لـ«أخونة الدولة» بكافة مؤسساتها،ولم يكن هناك مكان لمصرى من خارج «الأهل والعشيرة بالجماعة»، ولا مصير واضحاً غير الإقصاء والتهميش، وظلت المحاولات الخبيثة مستمرة على قدم وساق لخطف الدولة الوطنية التى تضرب بجذورها فى عمق التاريخ المصري، ولكن الشعب قال كلمته بتكليف الرئيس عبدالفتاح السيسى لأجل إنقاذ الدولة المصرية من حكم جماعة الاخوان المسلمين التى سيطرت على مفاصل الدولة المصرية بدون دراسة جدوى.

إبراهيم رفيع

فايز أبو حرب

وقال الشيخ عيسى الخرافين شيخ المجاهدين بمحافظة شمال سيناء:

كانت البلاد على حافة الهاوية وفى قلب الخطر، وكاد الإرهاب أن يصل لكل بيت مصري، وخاصة أهالى سيناء، من خلال المسيرات الإجرامية التى كانت ترعاها الجماعة الإرهابية، وقد كانت الاستجابة ليوم التفويض ومليونيته التى انعقدت فى كل ميادين مصر بمثابة رد الجميل للقوات المسلحة المصرية التى خلصت البلاد من حكم الإرهاب، فلبوا نداء الرئيس السيسى فى ذلك الوقت بتفويضه لمحاربة الإرهاب المحتمل، وخاصة فى سيناء لوجودها على الحدود مع غزة واسرائيل، وخرجوا فى كل الميادين فى ربوع مصر، وكانت سيناء الأولى فى الخروج بسبب انتشار الارهاب فيها، وكان كل ما يُشعر به الرئيس يدركه جميع المصريين فى مصر، ووقف الشعب خلف القيادة السياسية المخلصة من جيش مصر العظيم وانتصرت الإرادة المصرية الصلبة.

وقال فايز أبو حرب عضو مجلس الشيوخ، إن ثورة ٣٠ يونيو إرادة شعب، ولولا تدخل القوات المسلحة المصرية الباسلة لإنقاذ البلاد من حكم الاخوان لكنا الآن مثل دول الجوار التى تعانى من الحروب ولم تقم لها قائمة، وكان هناك دور كبير للقبائل العربية واتحاد القبائل فى محاربة الإرهاب وتقديم تضحيات كبيرة، ووقفوا مع قواتنا المسلحه كتفاً فى كتف.

ولفت «أبو حرب» إلى أن القبائل عنصر أساسى من عناصر التنمية فى شمال وجنوب سيناء، ولا سيما فى ظل توجه الدولة بقوة نحو تنمية سيناء بعدما أنفقت نحو ٧٠٠ مليار جنيه على العديد من المشروعات، موضحا أن الدولة المصرية نجحت فى تحقيق التنمية الشاملة فى شبه جزيرة سيناء بجنوبها وشمالها من خلال تنوع الأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية، وبناء مشروعات بنية أساسية عملاقة تبدأ من أنفاق قناة السويس، امتدادا إلى الطرق والمحاور التى تمتد إلى شمال ووسط وجنوب سيناء، بالإضافة إلى التطوير الكبير للشريط الساحلى والموانئ وخلق تنمية زراعية عملاقة يتم تنفيذها خلال الفترة الحالية والمقبلة، وذلك تزامنا مع ذكرى ثورة ٣٠ يونيو المجيدة.

وأشار إلى أن الدولة تنفق ١,٢ تريليون جنيه على التنمية، منها ٨٠٠ مليار جنيه قيمة مشروعات تم تنفيذها، واستهداف مشروعات بـ٤٠٠ مليار جنيه خلال الفترة المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة، بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسى والقيادة السياسية، لأن شبه جزيرة سيناء هى بوابة مصر الشرقية.

وأوضح عاطف أبوكريشان، أحد رموز قبيلة السواركة، أن الدولة نجحت فى تحقيق تنمية كبيرة، ولا سيما بعد النجاح الكبير فى القضاء على الإرهاب بالتعاون مع اتحاد قبائل سيناء وأبناء سيناء، وهو ما مهد الطريق لاستكمال مسيرة التنمية فى محافظة شمال سيناء تحديدا، والتركيز على التنمية الزراعية خلال الفترة المقبلة، بعد تنفيذ مشروعات عملاقة خاصة فى محور قناة السويس وتطوير الموانئ وشق الأنفاق أسفل قناة السويس، وعمل محاور طولية وعرضية تمتد من قناة السويس إلى شمال ووسط وجنوب سيناء.

وحول دور قبائل سيناء فى التنمية، أشار الشيخ على فريج راشد، من كبار مشايخ سيناء، إلى إهمال دور القبائل فى وقت من الأوقات، وأنه فى العصر الملكى كان ينظر للبدوى نظرة شك وريبة، وظلت هذه النظرة فترة من الزمن حتى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وأضاف الشيخ سلامة الأبرق، أحد قيادات مدينة الشيخ زويد ورفح بشمال سيناء، أن ثورة ٣٠ يونيو أنقذت المصريين من إرهاب الإخوان بعد انتشاره فى سيناء، حيث شعر اهالى سيناء بالخطر الحقيقى على أرض الفيروز بوابة مصر الشرقية، وقد سميت بـأرض الفيروز نسبة لكثرة مناجم الفيروز فيها، ولون فيروز سيناء أخضر سماوي، ويعد من أجمل وأرقى أنواع الفيروز فى العالم، وقد أكد الكثير من المؤرخين أن قدماء المصريين اكتشفوا هذا الحجر الكريم منذ عصور الأسر الفرعونية، حيث يستخرج من مناجم سرابيط الخادم والمغارة، وتقع جنوب غرب شبه جزيرة سيناء، وبالتحديد فى مدينة «أبو زنيمة»، لذلك اشتهرت باسم «أرض الفيروز»، وقد احتفظت مقابر ملوك الفراعنة وأشهرهم توت عنخ أمون بالكثير من أحجار الفيروز، والكل كان ينظر إلى شبه جزيرة سيناء، وهذا ما دفع القيادة السياسية إلى الاهتمام بها وضخ مليارات الجنيهات من أجل التنمية المستدامة، بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي، ونحن أول محافظة نقيم أكبر احتفال سنوى بثورة ٣٠ يونيو يحضره قيادات القيادات التنفيذية والشعبية ورجال القوات المسلحة البواسل.

وأشار الشيخ طلال الحوص القاضى العرفى إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى حمل على عاتقه إنقاذ مصر من الانقسام والدخول فى مرحلة اللاعودة، كما حدث فى عدة دول أخرى مجاورة نتيجة لحكم هذه الجماعات الإرهابية، التى لا تعرف معنى وحدة الوطن وتماسك المجتمع والحفاظ عليه، لذلك جاءت ثورة ٣٠ يونيو لتخلص مصر من براثن هذه الجماعة المارقة، لتبدأ التنمية فى مصر والاهتمام بسيناء خاصة، وتطهير الارهاب واقتلاعه من جذوره، بعد أن قام بقتل أكثر من ٣٠٠ مصل وإصابة أكثر ٣٠٠ فى مسجد الروضة بشمال سيناء.

كل شبر فى أرضنا شاهد على البناء والتنمية خلال ١٢ عاماً من التحدى

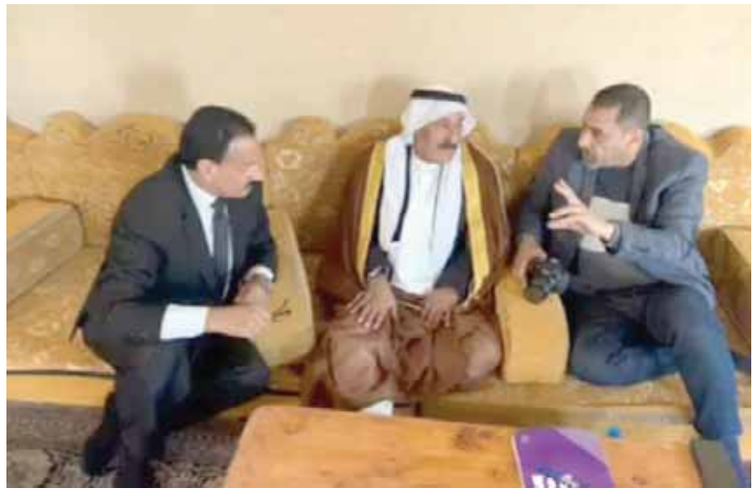

طبع بمطابع «الأخبار»